الباب الثالث

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة

ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م ٠

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع عشر

الثروة البشرية والرق فى افريقيا فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م

ذكرت فى البابين السابقين تطور الاجراءات ، التى اتخذتها مصر ضد تجارة الرقيق فى افريقيا ، ومدى ما وصلت اليه هذه الاجراءات او الخطوات من نتائج . فقد تمكنت مصر فى خلال العصرين السابقين على هذه الفترة ، من القضاء بعض الشىء على خطر هذه التجارة ، التى كانت تهدد بالفناء الكيان الاجتماعى للشعب الأفريقى ، بل وتمكنت ايضا بفضل كل هذه المجهودات ، من محاصرة هذه التجارة تمهيدا للقضاء عليها حينما تسنح الظروف بذلك فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متأصلة الى درجة كبيرة فى كيان البلدان الأفريقية ، بحيث كان لايمكن القضاء عليها بين يوم وليلة .

لهذا قررت مصر فى هذه الفترة الاستمرار فى محاربة هذه التجارة من جديد ، حتى تتمكن فى نهاية الامر من القضاء عليها وهذا ما سنراه من خلال دراستنا لهذا الفصـــــل .

لم تقف جهود مصر الخاصة بمحاربة الرق عند هذا الحد ، او لم تنته بانتهاء عصر اسماعيل . بل نجدها تواصل العمل الجاد من اجل القضاء على هذه التجارة ، وادلل على ذلك بما اتخذه الخديو توفيق من اجراءات يمكن اجمالها على النحو التالى : —

— ارساله خطاب الى حكمدار السودان يحثه فيه على محاربة النخاسة طبقا لما جاء ببنود معاهدة الرقيق ، ويتضح ذلك من قراءة هذا الخطاب الذى جاء فيه ما نصـــــه : —

« من المعلوم أن مسألة منع تداول الرقيق هى فى غاية الأهمية ، اولا

لأن بيع الرقيق أمر مخالف للانسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، وثانيا من الواجب المتعين علينا ابقاء شرائط المعاهدة المعقودة بين حكومتنا الخديوية وبين الحكومة الانجليزية ، فى ابطال تجارة الرقيق ، ولو أن مانعلمه ونثق به من أفكاركم فى هذه المسألة ، وما انتم عازمون عليه من المساعى الحميدة لمحو آثار هذه التجارة الذميمة ، لايستوجب تكرار ، انما رأينا من الواجب علينا أيضا اثبات مانحن عليه من شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفقوا أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك ، لكى لايسمح من الان مصاعدا حصول مغاير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت ادارتكم . هذا وحيث أن الاقطار السودانية بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ، ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود او بخلافها فتبادروا بالاخبار عنها ، بوقت وقوعها الى طرفنا والى نظارة الداخلية بالتلغراف ، وبناء عليه أصدرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا » (١) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام وحرص مصر على القضاء على هذه التجارة ، التى أصبحت مبغوضة من المجتمع الدولى عامة والمصرى خاصة .

ـــ اصدار الخديو توفيق الأوامر المشددة لمديرى المديريات،والتى تقضى بمراقبة تحركات تجار الرق وتعقبهم فى كل مكان والقاء القبض عليهم ومصادرة ما معهم من رقيق ، وكان من نتائج هذه الأوامر أن تمكن مدير اسيوط فى يوم ٢٩ ابريل عام ١٨٨٠ من القاء القبض على قافلة للرقيق ، كانت قادمة من دارفور الى أسيوط عن طريق درب الاربعين ، وقد بلغ عدد الرقيق الذى تم ضبطه ٦١٧ عبدا ؛ كانوا من الذكور والاناث ، وكان هؤلاء العبيد قد ذكروا ، أن التجار باعوا منهم فى اثناء الطريق ٥٠ عبدا (٢) .

كانت التعليمات قد صدرت باطلاق سراح هؤلاء العبيد بعد حصولهم على شهادات العتق، وكان قد تقرر ان يحاكم التجار الذين تم القبض عليهم، وكذلك مأمور قلم تجار الرقيق فى أسيوط ، وكذلك العمد والمشايخ والخفراء،

---

(١) د. عبد العزيز عبد المجيد : المصدر السابق ص ص٢١١ ـــ ٢١٢ .

(٢) محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) فى ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠م .

أمام محاكم عسكرية ، نتيجة لاهمالهم فى العمل على مقاومة هذه التجارة ، وطبقا لما تقضى به اللوائح والقوانين (٣) . وفى ٢٤ يونيو من نفس العام تمكن مأمور سواكن من القاء القبض على عدد من تجار الرقيق الذين كان بصحبتهم ٨٠ عبدا ولكن لما علم الخديو توفيق بذلك ، طلب منه أن يقوم بفرز هؤلاء العبيد ، بحيث يلحق الذكور أقوياء البنية منهم بالجيش ، ويلحق الذكور ضعاف البنية والاناث ببعض الأعمال الأخرى (٤) . وفى ١٩ اغسطس من نفس العام تمكن مأمور فازوغلى من القاء القبض على بعض تجار الرقيق ، الذين كان بصحبتهم ٢٠٠ من العبيد الذكور والاناث . ولكن بدلا من أن — يتخذ معهم الاجراءات القانونية ، نجده يقوم ببيعهم . ولكن لما علم الخديو بذلك ، طلب من حكمدار السودان ، أن يقوم بالقاء القبض على هذا المأمور ، تمهيدا لمحاكمته أمام مجلس عســـكرى بتهمة مخالفته للأوامر والتعليمات الخاصة بمعاملة الرقيق (٥) . وفى العام التالى (١٨٨١) حوكم مأمور غاشودة المدعو صالح بك ، وكذلك حوكم اثنان من اليوزباشية العاملين معه ، بتهمة الاتجار فى الرقيق ، فكان قد وجد فى منزل هذا المدير ٥٤ عبدا ، ووجد بمنزل كل واحد من اليوزباشيين السابقين عدد ٢٨ عبدا ، من الذكور والاناث (٦) .

— تعين السير سال Sir SALL الانجليزى الجنسية مأمورا لمنع تجارة الرقيق بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠ جنيه مصرى ، وقد أتفق معه أيضا انه فى حالة استغناء الحكومة المصرية عن خدماته ، ولم يكن هو فى خلال المدة التى خدمها قد ارتكب من الاعمال ما يدعو الى فصله ، ففى هذه الحالة يمنح مكافأة مالية قدرها مرتب ثلاث شهور ، وأما انه فى حالة ما يرتكب اى عمل من الاعمال المشينة كأن يتجر فى الرقيق مثلا ، أو يهمل فى اداء واجبه ، ففى هذه الحالة يتم فصـــــله دون أن يحصـــل على اية مكافأة مالية .

وبعد ان تولى سال مهام منصبه ، حددت اليه المناطق التى سيتولى

---

(٣) نفس المصـــدر — محفظة ٧
(٤) نفس المصـــدر — محفظة ٧
(٥) نفس المصـــدر — محفظة ٧
(٦) نفس المصـــدر — محفظة ٧

الاشراف عليها ، وقد تمثلت هذه المناطق فى المنطقة الممتدة بجوار النيل ، ابتداء من القاهرة وحتى أسوان ، بالاضافة الى منطقة البحيرة ومريوط وسيوة ، الى جانب ذلك فانه كان عليه مراقبة جميع البوغازات والطرق التى تربط مصر بالأقاليم الأفريقية (٧) .

وقد زود سال بعدد من الضباط والجنود المصريين ، للعمل معه حتى يتمكن بهم من القضاء على تجارة الرقيق ، فى كل مكان من الأقاليم المصرية فى افريقيا ، وقد تمثلت قوة هذه المأمورية فى المجموعات التالية : ــ

اولا ــ مجموعة الرئاسة وتتكون من : ــ

ــ باشكاتب فرنساوى بمرتب سنوى قدره ، ٣٠٠ جنيها مصريا ، اى بواقع ٢٥ جنيها فى الشـــــهر .

ــ كاتب عربى ، بمرتب سنوى قدره ، ١٤٤ جنيها مصريا ، اى بواقع ١٢ جنيها فى الشـــــهر .

ــ اثنين من القواصة بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اى بواقع خمسة جنيهات فى الشهر لكل منهما .

ــ اثنين من العمال بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اى بواقع خمســـة جنيهات فى الشـــهر لكل منهما .

ــ اثنين من السعاة بمرتب سنوى قدره ، ٣٦ جنيها ، اى بواقع ٣ جنيهات مصرية لكل منهما فى الشهر .

ثانيا ــ قوات السوارى وتتكون من : ــ

ــ صاغ (رائد) بمرتب شهرى قدره ، ١٢ جنيه مصرى .

ــ اثنين من اليوزباشية (نقيب) بمرتب شهرى قدره ، خمسة عشر جنيها مصريا ، أى بواقع ٧ر٥ جنيه مصرى فى الشهر لكل منهما .

ــ اثنين من الملازمين أول ، بمرتب شهرى قدره ، ١٠٩٠ قرشا أى بواقع ٥٤٥ قرشا لكل منهما .

---

(٧) محفظة ٨ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٩ فى مارس ســـــنة ١٨٨١م .

ـ اثنين من الملازمين ثوان بمرتب شهرى قدره ، ٩٩٠ قرشا ، اى بواقع ٤٩٥ قرشا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ حكيم بيطري ، يبدو ليتولى علاج الخيول ، بمرتب شهرى قدره ، ٤٩٥ قرشـــا .

ـ صول (مساعد) بمرتب شهرى قدره ، ٢٢٠ قرشا .

ـ باشجاويش بمرتب شهرى قدره ، ٦٠ قرشا .

ـ بلوك أمين بمرتب شهرى ، ٥٠ قرشـــا .

ـ ثمانية جاويشية بمرتب شهرى قدره ، ٣٢٠ قرشا ، اى بواقع ٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

ـ ستة عشر أمباشيا ، (عريف) بمرتب شهرى قدره ، ٤٨٠ قرشا ، اى بواقع ٣٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

ـ أربعة بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٨٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

ـ اثنين سروجية بمرتب شهرى قدره ، ٤٠ قرشا ، اى بواقـــع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

ـ أسطى بيطار بمرتب شهرى قدره ، ١٥ قرشا .

ثالثا ـ قوة الهجانة وتتكون من الاعداد التالية : ـ

ـ يوزباشى بمرتب شهرى قدره ، ٧٥٠ قرشـــا .

ـ ملازم أول ، بمرتب شهرى قدره ، ٥٤٥ قرشـــا .

ـ ملازم ثان بمرتب شهرى قدره ، ٤٩٥ قرشا .

ـ باشجاويش بمرتب شهرى قدره ، ٦٠ قرشـــا .

ـ بلوك أمين بمرتب شهرى قدره ، ٥٠ قرشا .

ـ أربعة جاويشية ، بمرتب شهرى قدره ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٤٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـ ثمانية أمباشية ، بمرتب شهرى قدره ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـ اثنين بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٤٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ أربعة وثمانون جنديا بمرتب شهرى قدره ، ١٦٨٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

رابعـــا ـ قوة البيادة وتتكون من الاعداد التالية : ـ

ـ اثنين يوزباشية بمرتب شهرى قدره ، ١٥٠٠ قرشا ، أى بواقع ٧٥٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ اثنين ملازمين أول بمرتب شهرى قدره ، ١٠٩٠ قرشا ، أى بواقع ٥٤٥ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ اثنين ملازمين ثوان بمرتب شهرى قدره ، ٩٩٠ قرشا أى بواقع ٤٩٥ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ اثنين باشجاويشية بمرتب شهرى قدره ، ١٢٠ قرشا أى بواقع ٦٠ قرشـا فى الشـــهر لكل منهما .

ـ اثنين بلوك أمين بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠ قرشا أى بواقـــع ٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

ـ ستة جاويشية بمرتب شهرى قدره ، ٢٤٠ قرشا ، أى بواقع ٤٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـ اثنى عشر أمباشيا ، بمرتب شهرى قدره ، ٣٦٠ قرشا أى بواقع ٣٠ قرشا فى الشـــهر لكل منهم .

ـ أربعة بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٨٠ قرشا ، أى بواقـــع ٢٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـ مائة وأربعة وعشرين جنديا ، بمرتب شهرى قدره ، ٢٤٨٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

ـ ثلاثة كتبه بمرتب شهرى قدره ، ١٨٠ قرشـــا ، أى بواقـــع ٦٠ قرشـــا فى الشهر لكل منهم .

بالاضافة الى ذلك فان هذه المأمورية قد زودت بعدد من الدواب بلغ ١٦٥ حصانا ، ١١٠ جملا (٨) . كما زودت بكل ما يلزمها من الاسلحة والذخائر والمهمات والمؤن .

---

(٨) محفظة ٧ : محافظ مجلس الوزراء (سودان) المصدر السابق .

وكان الخديو توفيق قد أرسل منشورات الى مديرى المديريات يخبرهم فيها بتشكيل هذه المأمورية ، حتى يتسنى لهم تقديم العون اللازم لرئيس هذه المأمورية ، وكان من هؤلاء المديرين مدير كل من الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا واسيوط ، وجرجا وقنا واسنا والبحيرة ، وكان قد تقرر أن تتخذ مأمورية مكافحة الرقيق من اسيوط مركزا لها (٩) .

وقد وزع افراد المأمورية فى كل من اسوان ودراو والواحات الخارجة وابو صير ، وهناك اشتكى الجنود من نقص المؤن اللازمة لهم (١٠) . يبدو أن رئاسة المأمورية لم تزود هؤلاء الجنود بالكميات الكافية من المواد الغذائية، مما دفعهم ذلك الى الشكوى من نقص هذه المؤن ، وازاء هذا الموقف اضطر رئيس المأمورية ، أن يطلب من الحكومة الموافقة على زيادة مرتبات هؤلاء الجنود ، واقترح أيضا أن تكون هذه الزيادة بواقع خمسون قرشا لكل منهم، ولكن لما عرض هذا الاقتراح على الخديو توفيق رفضه ، بحجة أنه سيكلف الدولة مبالغ كبيرة ، وفى نفس الوقت قرر أن تكون قيمة الزيادة المطلوبة ٢٠ قرشا بالنسبة لمرتب الباشجاويش و ١٥ قرشا زيادة بالنسبة لكل من البلوك أمين والجاويش ، ١٠ قرشا بالنسبة للامباشى والجندى .

ومن الاجراءات ايضا أن الخديو توفيق طلب من مدير بربر أن يمنع مرور الرقيق من مديريته ، وطلب منه كذلك عدم الترخيص للضباط باكثر من اثنين من العبيد ، بحيث يعاملون كخدم لا كرقيق (١١) . والى جانب هذا الاجراء قررت الحكومة المصرية فرض رقابة دقيقة على الحجاج الذين يذهبون الى الأراضى المقدسة ، وذلك بتزويدهم بتذاكر ، يوضح فيها عدد الجوارى والخدم الذين يكونون بصحبة كل حاج ، كما يوضح فيها أيضا أسماء واوصاف هؤلاء العبيد ، وكانت مصلحة عتق الرقيق تقوم بمراجعة هذه التذاكر قبل مغادرة الحجاج أرض الوطن ، وكان من نتيجة هذا الاجراء أن حرم أى شخص من تهريب أى عدد من الرقيق سواء كان ذلك الى خارج أو داخل مصر ، فكان لايسمح لأى شخص الا بالعدد المسجل فى التذكرة التى

---

(٩) نفس المصدر محفظة ٧

(١٠) نفس المصدر محفظة ٧

(١١) نفس المصدر .

يحملها ، ولو فرض وخالف هـذه التعليمات ففى هذه الحالة سوف يعرض نفسـه الى طائلة القانون (١٢) .

ومنها ايضا أن مصر عينت فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨٢ مفتشا عاما . وذلك للاشراف على محاربة الرق فى افريقيا ، وقد عرف هذا المفتش باسم مفتش استئصال تجارة الرقيق فى الاقطار السودانية ، وكان يعمل تحت رئاسته عدد من المفتشين الخصوصيين والمأمورين والخفراء ،وقد وزع هؤلاء الأفراد على المحطات والنقط الهامة ، وكان من واجبهم جميعا مراقبة الطرق والمنافذ والبـوغازات التى كان تجـار الرقيـق يسـلكونها ، فكان هؤلاء المفتشون الخصوصيون يقومون من وقت لاخر ، بالمرور على المحطات ، والنقط التابعة لمديرياتهم ، وقد زود مديرو المحطات بدفاتر كى يسجلوا فيها عـد العبيد الذين يتم تحريرهم ، كما كانوا يقومون فى نهاية كل شهر بارسال التقارير التى تتضمن كافة اعمالهم الى مفتش عموم استئصال الرقيق ، وكان مفتش العموم هذا يقوم بدوره بارسال التقارير اولا بأول ، الى مركز الحكمدارية ، وكانت هذه التقارير تتضمن كافة البيانات التى تجمعت لديه عن حركة تجارة الرقيق .

وكان من المتبع فى حالة القاء القبض على عدد من تجار الرقيق أن يحاكموا أمام مجالس عسكرية ، يتكون اعضاؤها من ضباط الجهادية ، وكذلك كان مأمورو المحطات يحاكمون أمام محاكم عسكرية فى حالة اهمالهم فى تادية واجباتهم ، وكان من المتبع أن ترسل اوراق محاكمة المتهمين الى ديوان عموم الحكمدارية . هذا الاجراء كان يتخذ بالنسبة لرعايا الحكومة المصرية . اما بالنسبة للافراد الذين يكونون من غير رعايا الحكومة المصرية ، فكان من المتبعفشانهم أن يرسلوا بعد القبض عليهم الى ديوان الحكمدارية، الذى كان يرسلهم ومعهم كافة المستندات الخاصة بهم ، التى تثبت ادانتهم ، الى قناصل دولهم لكى يقوموا باتخاذ اللازم ضدهم (١٣) .

ومن الاجراءات التى اتخذتها مصر ، أنها قامت بشراء العبيد الذين

---

(١٢) محفظة ٧ : نفس المصدر ، مجموعة ١٨ .
(١٣) محفظة ١١١ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار .

قدموا اليها بصحبة المهاجرين السودانيين فى أعقاب الثورة المهدية ، وقد تراوح ثمن العبد من هؤلاء العبيد فيما بين ٥ جنيهات مصرية ، بالنسبة للعبد الذكر ، و ٣ جنيهات مصرية بالنسبة للانثى (١٤) . وكانت الحكومة المصرية تقوم بمنحهم شهادات العتق ، الدالة على تحريرهم ، بالاضافة الى ذلك فانها وفرت لهم العمل الملائم . ويبدو أن مصر اتخذت هذا الاجراء ، لكى لاتتيح لتجار الرقيق الاتجار فى هؤلاء العبيد هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لكى تتعاون مع مأمورية استئصال الرقيق فى القضاء على هذه التجـــارة .

لم تقف جهود مصر الخاصة بوقف تجارة الرقيق عند هذا الحد ، بل نجدها فى ٣ ديسمبر عام ١٨٩١ م ، تقرر أن تنشىء بعض المراكز الخاصة بمنع تجارة الرقيق (نقط حراسة) على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وقد بلغت جملة تكاليف انشاء هذه النقط ٦٠٠ جنيه مصرى (١٥) . وكانت مصر قد عينت البكباشى لوتـــون Louton الانجليزى الجنسية قـــائد لهذه المراكز (١٦) .

زيادة على ذلك فان مصر أصدرت عددا من القوانين الصارمة ، التى كانت تقضى بمعاقبة المتجرين فى الرقيق ، أو الذين يقومون بجلبه عن طريق البر أو البحر ، بعقوبة الأشغال الشاقة ، التى تتراوح مدتها فيما بين ٥ ، ١٠ ، ١٥ سنة ، وتقضى أيضا بمعاقبة الذين يحتفظون لديهم بالرقيق ولاية يمنحونه حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ سنة ، ويعاقب كذلك الذين يشترون الرقيق من النخاسة أو من السماسرة بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وسنتين ، ويعاقب كذلك الذين يقومون بعمليات المقايضة بين اسرة واخرى بالسجن مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور وسنة ، مع دفع غرامة تتراوح قيمتها فيما بين ٣٠ ، ٥٠ جنيها مصريا ، ويعاقب أيضا الذين يمنعون اى عبد من التمتع بحريته بالاشغال الشاقة مدة

---

(١٤) محفظة ٧ : المصـــدر الســـابق .

(١٥) محفظة ٤١ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٨٩ فى ١١ يوليو عام ١٨٨٨ م .

(١٦) محفظة ٧ : المصـــدر الســـابق .

تتراوح فيما بين ستة شهور وثلاث سنوات ، ويعاقب كذلك الذين يستعملون طرق الاحتيال أو الاكراه فى منع أحد الارقاء من الحصول على حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وخمس سنوات .

لم تقتصر هذه العقوبات على تجار الرقيق فحسب ، بل شملت ايضا البحارة الذين يستخدمون سفنهم فى نقل العبيد ، فقد تقرر ان يعاقب اى ربان تضبط سفينته محملة بالرقيق ، بعقوبة الحبس مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور ، ٣ سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنيها ، ويعاقب كذلك بنفس العقوبة صاحب السفينة ، وذلك بمصادرة سفينته (١٧) .

بالاضافة الى ذلك فقد صدر قانون يقضى بضرورة حصول أصحاب السفن على تراخيص تخول لهم حرية استخدام سفنهم فى البحر الأحمر . ويتحتم عليهم ايضا رفع العلم المصرى فوق سفنهم ، ويشترط كذلك أن يكون البحارة من ذوى الأخلاق الحميدة ، بحيث لم يسبق لهم الاتجار فى الرقيق أو يكونوا قد ارتكبوا أعمالا مخلة بالشرف ، بالاضافة الى ذلك فانه تقرر أن يكتب على مقدمة كل سفينة مصرية اسم صاحبها ومقدار حمولتها ورقمها باللغة العربية والانجليزية ، وتقوم ادارة الموانى بالتصديق على ذلك ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الحكومة المصرية كانت تريد ان تعرف عدد السفن التى تعمل فى البحر الأحمر ، وأسماء أصحابها ، حتى يتيسر لها معرفة أية سفينة تعمل بنقل العبيد ، فتقوم بمصادرتها ومحاكمة ربانها (١٨) .

لم تقف جهود مصر من أجل القضاء على تجارة الرقيق عند هذا الحد بل نجدها تصدر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ قرارا ، يقضى بتشكيل محكمة يتكون أعضاؤها من خمسة قضاة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية . وكان من بينهم اثنان من القضاة الأوربيين ، وكان الغرض من انشاء هذه المحكمة محاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى مصر والى جانب هذه المحكمة فقد شكلت محكمة أخرى لمحاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى كل من سواكن وحلفا ، وهما الاقليمان اللذان ظلا تحت السيادة المصرية

---

(١٧) نفس المصدر .
(١٨) محفظة ٧ : نفس المصدر .

بعد اخلاء السودان ، وكان من اختصاص ناظر الحقانية تحديد الجهة التى تعقد فيها هذه المحاكم جلساتها .

وكان من المقرر أن يخطر ناظر الحقانية بأية قضية رقيق يراد عرضها على المحاكم حتى يتسنى له اصدار الأمر بتشكيلها وكان أمر تشكيلها ، يستغرق ثمانية أيام ، ابتداء من تاريخ وصول الطلب الى ناظر الحقانية ، وكان من حقه أن يعقد هذه المحكمة من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق ، أو بناء على أوامر قنصل بريطانيا العظمى فى القاهرة ، أو من يحل محله فى حالة غيابه ، وكان من المتبع أيضا أن يبين فى الطلب الخاص بعقد هذه المحاكم الجناية أو الجنحة وأسباب حدوثها ، وفى حالة احتياج هذه القضية الى عمل تحقيق ابتدائى ، يقوم فى هذه الحالة قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ، باجرائه ، فكان لهذا القلم ، ولمندوبيه كافة الاختصاصات المخولة لمأمورى الضبطية القضائية ، ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان لا يجوز له ولأعضائه القاء القبض على أى متهم ، أو تفتيش أى منزل ، الا بعد الحصول على ترخيص من ناظر الحقانية ، أو ناظر الداخلية ، أو محافظ سواكن ، أى على حسب الجهة التى يقع فيها الضبط .

وكان قد تقرر أن تكون جلسات المحاكم التى تحاكم تجار الرقيق علنية وأن تكون المرافعة فيها شفاهية ، وكان لها الحق فى قبول مستندات مكتوبة أو عدم قبولها ، وكان من المتبع أثناء انعقادها أن يقوم احد مندوبى قلم عتق الرقيق باثبات التهم ، كما كان يجوز للمتهمين فى نفس الوقت ان يستعينوا بأحد المحامين للدفاع عنهم أمام المحكمة ، وكانت المحكمة التى تعرض امامها أية قضية خاصة بالرقيق تبدأ عملها بسماع اقوال شهود الاثبات ، ثم تقوم بعد ذلك بسماع اقوال شهود النفى وفى نهاية الجلسة تصدر المحكمة حكمها ، الذى يبلغ الى ناظر الحقانية لاعتماده وتنفيذه .

وفى نفس الوقت شكلت محكمة عسكرية ، يتكون أعضاؤها من سردار الجيش المصرى ، ومن خمسة ضباط آخرين ، وذلك بغرض النظر فى القضايا الخاصة بالرقيق ، أى أنها كانت تقوم بمحاكمة افراد الجيش الذين يعملون بتجارة الرقيق ، وخاصة فى اقليم سواكن وحلفا ، وبلاد السودان ، فمن المعروف لدينا أن تجارة الرقيق كانت منتشرة فى السودان فى أثناء حكم المهديين وكان فى امكان ربابنة وقادة السفن والطرادات الانجليزية الذين يعملون فى

البحر الاحمر ، طلب عقد هذه المحكمة ؛ وذلك لكى يعرضوا عليها اية مخالفات خاصة بالرق وذلك للبت فيها (١٩) . ومن المرجح أن يكون السبب فى تشكيل هذه المحكمة العسكرية ، هو بغرض اصدار القرارات الصارمة ، ضد النخاسة ، حتى يكونوا عبرة لغيرهم وحتى تتمكن الادارة المصرية من القضاء على هذه التجارة المشينة .

ومن الملاحظ ايضا أن مصر لم توقف محاربتها للرقيق على الرغم من اجبارها على اخلاء اقاليمها الافريقية بل نجدها تواصل محاربتها لهذه التجارة ، فقامت باحكام رقابتها وسيطرتها على منافذ الطرق والبوغازات ، والموانى . هذا عن الاجراءات المصرية ضد تجارة الرقيق فى هذه الفترة وحتى قيام الثورة المهدية واستيلائها على السودان .

من المعروف أن المهديين لم يعملوا على وقف تجارة الرقيق فى السودان، بل عملوا على انتشارها ، بل واتخذوا من تجارها ، قوة تساعدهم فى محاربتهم للمصريين ، الذين حرموا عليهم ممارستهم لهذه التجارة المشينة ففى عهدهم ظلت اسواق الرقيق منتشرة فى السودان والدليل على ذلك وجود سوق للرق بجوار مبنى بيت المال (٢٠) فمن الواضح ان المهدى كان قد اعاد هذه التجارة الى الســـــودان وعلى اوسع نطاق .

ولكن بعد أن استردت مصر السودان عملت من جديد على وقف هذه التجارة ، ويرجع الفضل فى ذلك الى الاجراءات التى قضت وبطريقة عملية على تدفق الرق الى الأقاليم المصرية فى افريقيا ، بالاضافة الى ذلك فانها جنبت الاقاليم النائية من السودان خطر هذه التجارة ، التى هددت مستقبل هذه البلاد من كافة النواحى (٢١) .

ولكن على الرغم من ذلك الا ان هذه التجارة ظلت فيما يبدو تمارس فى بعض الاقاليم الافريقية الاخرى التى كانت لاتخضع للسيادة المصرية ، مما اضطر العالم الممثل فى عصبة الامم المتحدة ، أن يطالب بالقضـــاء على البقية من هذه التجارة (٢٢) .

---

(١٩) محفظة ٧ : نفس المصـــــدر .

(٢٠) Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 112.

(٢١) Officers of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. P. 12.

(٢٢) John. H. Harris : Shavery or Sacred trust. P. 17.

الفصل الخامس عشر

السكك الحديدية

عرفنا فى الباب السابق أن مصر قامت بمجهودات شاقة من أجل مد شبكة خطوط حديدية الى السودان ، فكانت قد أرسلت عددا من البعثات الكشفية لدراسة المناطق التى يمكن من خلالها مد هذه الشبكة ، وقد نجم عن ارسال هذه البعثات معرفة المناطق التى تصلح لمد السكة الحديد من خلالها ، وعلى اثر ذلك ، بدأت مصر فى تنفيذ هذا المشروع ، ولكن لم يكد يبلغ طوله ٥٥ كم ، الا وكانت التعليمات قد صدرت عام ١٨٧٧ بوقف العمل فيه ، وذلك لظروف لم تكن متوقعة ، ويمكن تعليل الأسباب التى دعت مصر الى وقف العمل فى هذا المشروع ، الى سوء أحوالها المالية والى معارضة غردون باشا لتنفيذه اعتقادا منه بأنه سيزيد من تدعيم الروابط والاتصالات بين مصر والسودان ، بالاضافة الى اعتقاده بأن هذا الخط سوف يضر بمصالح بريطانيا فى أفريقيا .

ولكن بعد أن تولى محمد توفيق باشا حكم مصر ، قرر مواصلة العمل فى تنفيذ هذا المشروع ، وذلك لما له من اهمية اقتصادية تتمثل فى نقل الحاصلات الزراعية السودانية الى مصر ، والى دول العالم ، زيادة على ذلك فانه سيؤدى الى عمران المناطق التى يمر من خلالها ، وذلك بانشاء المحطات والمدن ، كما انه سيقرب المسافة بين البلدان السودانية ويربطها ببعضها ، بالاضافة الى العمل على تدعيم الأمن فى جميع الاقاليم الافريقية والسودانية التى تخضع للسيادة المصرية ، وذلك لا يتأتى الا بنقل الجنود على وجه السرعة الى أى منطقة يحدث فيها أى تمرد او عصيان وكانت الخطة المتبعة لتنفيذ هذا المشروع ، هى مد خط حديدى يربط حلفا بالخرطوم ، وخط آخر يربط سواكن ببربر على النيل،وسوف أتناول بالدراسة كل خط على حدة

١ ـ خط حلفا ـ الخرطوم :

من أجل كل الفوائد التى سبق ذكرها والمترتبة على انشاء سكة حديد السودان ، قررت مصر مواصلة ارسال البعثات الكشـــفية ، وذلك لدراسة المناطق الصالحة لمرور هذا الخط الحديدى المزمع انشاؤه من خلالها ، فكانت قد أرسلت بعثة برئاسة المسيو بتييه M. BETIER وذلك لدراسة المنطقة الواقعة بين أسوان ودنقلة ، وبعد أن أنهت هذه البعثة مهمتها قررت انه فى حالة عدم امكانية تنفيذ هذا الخط ، يبطل الخط الذى تم تشغيله من أسوان الى قرية الشلال . والذى يبلغ طوله ٧ أميال ، وفى هذه الحالة ايضا يمكن بيع المهمات والادوات الخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، التى توجد بمخازن حلفا وأسوان وقد قدرت قيمتها بنحو ٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى (١) ومن المعتقد ان يكون رأى المسيو بتييه خاطئا وغير صحيح ، لأنه كان من الواجب عليه أن يضع حلا بديلا ، بدلا من الغاء هذا الخط الذى كان أحد الثمرات الحضارية للوجود المصرى فى افريقيا .

يبدو أن مصر لم تأخذ بما جاء بتقرير المسيو بتييه ، بل واصلت تنفيذها لهذا المشروع الحيوى مهما كلفها ذلك من نفقات مالية باهظة ، فمن المؤكد انها كانت مقتنعة باهميته والدليل على ذلك أنها أرسلت فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٠م بعثة كشفية أخرى تكونت من المسيو جودنج الذى خصص له مرتب شهرى قدره ١٢٠ جنيه مصرى ، والمسيو هابوت الذى خصص له مرتب شهرى قدره ٧٥ جنيه مصرى ، والمهندس المصرى أحمد فهمى وخمسة من جنود سلاح المهندسين ، وقد خصصت ذهبية لنقل افراد هذه البعثة ، من القاهرة الى موقع العمل (٢) .

وكان جودنج قد ذكر فى تقريره أنه تم الانتهاء من العمل فى مد الخط

---

(١) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو بتييه بدون تاريخ .

(٢) نفس المصدر مذكرة لمجلس النظار فى ١٢ اكتوبر عام ١٨٨٠م .

الحديدى الذى يبدأ من حلفا وحتى بلدة امبيجول ، ويبلغ طوله ، ٥٤ ميلا ، وكان قد تم تشغيل ٧ أميال من هذا الخط عام ١٨٧٧ ، وقد بلغت ايرادات هذا الجزء الذى تم تشغيله فى سنة ١٨٧٨ مبلغا وقدره ، ٣٦٢٠ جنيها مصريا ، وبلغ ايراده فى عام ١٨٧٩ مبلغا وقدره ، ٥٠٨٣ جنيها مصريا ، وبلغ ايراده فى عام ١٨٨٠ مبلغا وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيها مصريا (٣) . وقد ذكر جودنج ايضا أن هذا الخط يحتاج الى انشاء قنطرة عند الكيلو ١٠ ، عوضا عن القنطرة التى هدمتها السيول ، واضاف انه فى الامكان مواصلة مد هذا الخط الحديدى من امبيجول الى بلدة فركة ، وذلك لملاءمتها لذلك ، فالنهر فى هذه المنطقة غير صالح للملاحة . والسبب فى ذلك يرجع الى وجود شلالات تنجور وعكاشة ودال ، فهى تمثل أخطر عقبة تعترض طريق الملاحة فى هذه المنطقة من النهر (٤) . اذن تصبح السكة الحديد فى هذه المنطقة فى غاية الأهمية .

وكان من المتوقع ان تبلغ جملة تكاليف هذا الخط الحديدى المزمع انشاؤه من بلدة امبيجول ، وحتى بلدة فركة ، مبلغا وقدره ، ١٩٢ر٢٣٢ جنيها مصريا ، بما فى ذلك تكاليف انشاء القناطر ، وورش العمليات ، واثمان المهمات والأدوات والقاطرات (٥) .

وعند ما قدم المسيو جودنج تقريره الى الحكومة المصرية ، شكلت فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م ، لجنة مكونة من جودنج نفسه ، ومن اسماعيل أيوب ، ومن روسو ، ومن ديرول ، ومن أستون ، وذلك لمناقشة ما ورد بتقرير

---

(٣) نفس المصـــــدر .

(٤) محفظة ٤٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو جودنج فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ م .

(٥) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار الخاص بسكة حديد السودان فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م .

جودنج ، وكذلك ما ورد بتقرير المسيو بتييه والخاصين بمد سكة حديد السودان ، وبعد أن انتهت اللجنة من دراسة هذين التقريرين اتضح لها ما يلى : —

أولا — بالنسبة لمشروع جودنج ، فانه سوف يتكلف المبالغ التالية :

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وذلك لتكملة الخط الذى يبدأ من سرس الى أمبيجول .

١٨٧٫٥٠٠ جنيه مصرى وذلك لانشاء الخط ، الذى يبدأ من أمبيجول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم ، وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد منه حوالى ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، بما فى ذلك ثمن شراء القاطرات والأدوات والمهمات .

٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس خيبر .

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس وترعة حنك .

اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع بنحو

٣١٧٫٥٠٠ جنيها مصريا .

ثانيا : واما بالنسبة للمشروع الثانى ، فانه سوف يتكلف المبالغ التالية :

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى نظير تكملة الخط الحديدى الذى يبدأ من بلدة سرس الى أمبيجول .

١٨٧٫٥٠٠ جنيه مصرى ، نظير انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفركة .

٥٦٢٫٥٠٠ جنيه مصرى نظير انشاء الخط الواقع بين فركة ودنقلة ويبلغ طوله ٢٢٥ كم وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع الثانى : —

٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر ، ومن حيث المنفعة ، نلاحظ ان

المشروع الثانى اكثر نفعا من المشروع الأول ، لأنه سوف يفتح للتجارة طريقا طويلا ، الى دنقلة ، فمن المعروف أن دنقلة توجد بالقرب من بلدة الدبة التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى الشركات الأجنبية بتنفيذ هذا المشروع واشترط أن يكون للحكومة المصرية الحق فى مشترى هذا الخط من الشركة ، بعد مضى المدة المتفق عليها فى العقد . (٦)

وعلى اثر ذلك طلب المسيو كاتزنستين فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م ، من نظارة الأشغال العمومية المصرية ، أن تمنحه امتيازا يخول له الحق فى مد هذا الخط الحديدى ، الذى تقرر مده من سرس الى بلدة دنقلة الجديدة ، وكان كاتزنستين ، قد طلب من الحكومة المصرية بأن تتنازل له عن الخط الذى سبق أن مدته من حلفا الى سرس ، وكذلك عن الأدوات الموجودة بمخازن أسوان وحلفا والخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، وتعهد كاتزنستين فى مقابل ذلك بأن يدفع الثمن المناسب ، واشترط فى طلبه أيضا أن تدفع له مصر فوائد سنوية تقدر قيمتها بنحو ٥ ٪ نظير انشائه لهذا الخط ، واشترط كذلك انه فى حالة زيادة دخل الشركة ، ففى هذه الحالة يكون للحكومة المصرية الحق فى الحصول على جزء من هذه الزيادة ، كما يكون لها الحق فى شراء هذا الخط فى اى وقت تشاء ، واما اذا رفضت الشراء ، فانها ستحصل على ملكية هذا الخط بمجرد أن تنتهى مدة العقد المبرم بينها وبين الشركة.(٧)

ولكن على الرغم من هذا ، فان مطلب كاتزنستين لم يحظ بموافقة الحكومة المصرية ، لأنها فيما يبدو لم تكن قد اقتنعت بعد بأهمية تنفيذ هذا المشروع ، لذلك نجدها تشكل فى يوم ٤ يوليو عام ١٨٨٣ م ، مجلسا مكونا من كل من المسيو روسو والمسيو ريجوليه ، والمسيو ماسون ، والكولونيل واتسون ، ومن عبد القادر باشا ومن عثمان رفقى وذلك لمناقشة أفضل التصميمات الخاصة بمد سكة حديد السودان ، وقد نوقشت فى هذا

---

(٦) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، محضر مجلس النظار فى ١٠ فبراير ١٨٨١ م .

(٧) نفس المصدر : افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الأشغال العمومية فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

الاجتماع ، ثلاثة تصميمات ، ما يهمنا منها الآن هو التصـــميم الأول . وأما التصميمان الآخران فسوف نتحدث عنهما فى حينه .

التصـــــميم الأول :

ويختص بمد سكة حديد على طول النيل ، سواء كان ذلك من القاهرة الى الخرطوم او من اسيوط الى الخرطوم ، وكان من المقرر لهذا الخط أن يمر بصفة خاصة من خلال المناطق التى يكون فيها النيل غير صالح للملاحة ، واتضح من الدراسة ، أن هذا الخط لو مد من اسيوط الى شـــندى ، فان تكاليفه ستبلغ نحو ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لذلك نجد ان مصر تقرر أن يبدأ من حلفا الى دنقلة ، بدلا من شندى ، والسبب فى ذلك يرجع الى انه سينتهى بالقرب من بلدة الدبة ، التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ربما يرجع السبب فى ذلك ايضا الى أن تكاليف هذا الخط ستكون قليلة .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى اتخذت بشأن مواصلة العمل فى مد سكة حديد السودان ، الا انها ظلت دون تنفيذ والسبب فى ذلك يرجع الى عدم توفير المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع كذلك نجد مصر تشكل مجلسا تكون من السير لوين بالمر ومن مصطفى فهمى ، وبطرس باشـــا غالى وذلك لمناقشة امكانية مواصلة مد ســـــكة حديد السودان ، وكان السير بالمر قد طلب من الأعضاء المجتمعين ان يوافقوا على أن تقوم شركة افريقيا ترينتش ويت النجرو . بتنفيذ هذا المشروع ، وقد أيد بطرس باشا غالى السير لوين بالمر فى رأيه ، واستند فى ذلك على نقطتين اساسيتين : الأولى، أن الميزانية المصرية لم يكن فى مقدورها تنفيذ هذا المشروع،والثانية، انها كانت تخشى عدم موافقة الباب العالى لها بأن تحصل على قرض من صندوق الدين . فمن المعروف أن مصر كانت لا تحصل على اى قرض الا بعد موافقة الباب العالى ، ولكن بعد أن عرضت نتيجة المناقشـــة على الخديو عباس حلمى الثانى ، رفض اســـناد هـــذا المشروع الى أية شركة اجنبية ، ربما لخوفه من سيطرة هذه الشركة على جزء من اقتصاد الدولة ومن المرجح ايضا انه كان على علم بأن الباب العالى لن يوافق على أن

تقوم شركة اجنبية بتنفيذ هـــذا المشروع ويتضـــح ذلك مـــذكرة مجلس الـــوزراء المخصوص بالدولـــة العثمانية الـــى الخـــديو والتى جـــاء بها مـــا نصه :

« وحيث أن قطر السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منها بالخديوية المصرية ، هى داخلة فى دائرة تمـــامية الدولة العلية وحقوق السيادة التى للسلطنة على الخديوية المصرية لا تقبل التغيير بأى سبب ، وأى وسيلة كانت فليس مما يحتاج الدليل أن ما سبق وقوعه ، من بعض الحوادث بمصر لا يكون سببا لحصول تبدل أو تغير أصلا فى حقوق السلطنة السنية الصريحة ، لا فيما يتعلق بسيادتها ، ولا فيما يتعلق بالمحافظة على الامتيازات المخصوصة ، الممنوحة لمقام خديويتكم ، ومرتبطة بالفرامين العلية . ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شـــفاهة وتحريرا ، بأن احتلالها الموقت لم يأت منه خلل لا لحقوق السيادة التى للدولة العلية على مصر ، ولا لحقوق حاكميتها ، وقد اتخذت الدولة العلية هذه التأمينات سندا وقابلية بابراز الشكر ، وأما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الأطوار والحركات المشعرة بالاطمئنان ، ما كان مبنيا الا على تلك البيـــانات التى ابدتها الدولة المشار اليها . غير ان الدولة العلية لايمكنها التجويز اصلا بأن التصميمات الحاصلة فى بيع السكة الحديد السودانية ، لشركة تصل لحيز الفعل لـــا فيها من المحذور والمضرة ، ولهذا فان ما اظهرتموه فخامتكم من الثبات والمتانة فى المدافعة عن هذا المشروع ، مما يعد اثرا جميلا لصداقة وعبودية ذاتكم الخديوية ، لسدة ولى نعمتنا الأعظم كان باعثا للتقـــدير والتشكر بالوجوه ، والان ولاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها ، وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديد ، يقتضى اصدار تعضيد حكومتكم الخديوية بتسهيل امكان عقد قرض يقابل مصاريف سكة حديد الســـودان ، والتدبير الذى رؤى من المناسب اتخاذه هو المذاكرة مع ادارة الديون العمومية المصرية ، لمداركة قرض بضمان واردات السكة الحديد المذكورة . وكما تقرر بمجلس الوكلاء المذكور ستودع لحمية ورؤية فخامتكم المسلمة اجراء التدقيقات اللازمة فى هذا الشأن ، واعطاء معلومات عن نتائجها وفى الحال

لزوم اجراء شيء بذلك من هذا الطرف يسير الانهاء عنه أغندم » .(٨)

يتضح من هذا الخطاب أن الدولة العثمانية كانت لا توافق على بيع سكة حديد السودان الى اية شركة اجنبية لكى تقوم بتنفيذها وربما يرجع السبب فى ذلك الى أنها كانت تخشى من سيطرة هذه الشركة على اقليم من أقاليمها ، وفى هذه الحالة تشعر بأنها فقدت سيطرتها أو جزء من سيطرتها على هذا الاقليم ، ومن المحتمل أنها كانت لا تريد أن يتصرف خديو مصر فى شئون دولته دون الرجوع الى الباب العالى ، وهذا احتمال ربما يكون على جانب من الصحة ، لأنه من المعروف لدينا أن الدولة العثمانية كانت تمنح الامتيازات لرعايا بعض الدول الأوربية ، وخاصة فى مجال التجارة ، ومن المرجح ايضا أن يكون السلطان العثمانى قد خشى أن يفقد بهذا العمل السيطرة على احدى ولاياته وهذا ما كان يرفضه ، لذلك نجده يشكر خديو مصر على رفضه بيع سكة حديد السودان ، ويقرر موافقته لمصر بأن تقترض المبلغ اللازم لتنفيذ سكة حديد السودان .

وبعد موافقة السلطان العثمانى على حصول مصر على القرض اللازم ، بدأت فى مواصلة مد سكة حديد السودان .

وكانت مصر من قبل ذلك ، رغم ظروفها المادية الصعبة ، قد نجحت فى مد هذا الخط الحديدى من كوروسكو وحتى ابى حمد ، وكان المعدل اليومى للعمل ، يبلغ مسافة طولها ١٢٠٠ ياردة ، ثم زيد بعد ذلك فوصل الى ميل واحد فى اليوم ، وقد وصل هذا الخط فى ٢٠ مايو عام ١٨٩٦ الى امبيجول ، مارا ببئر المرات ، ثم وصل الى بلدة دلقوا فى ٤ اغسطس من نفس العام ، وكان يبلغ من الطول ١٧٤ كم ، ومن بعد دلقوا وصل فى أول مايو من عام

---

(٨) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء ـــ (سودان) ترجمة تلغراف الصدارة العظمى الواردة فى ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ م الموافق ٥ محرم سنة ١٣١٦ هـ والمتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة اجنبية صار مطالعة مجلس الوزراء المخصـــوص .

١٨٩٧ الى بلدة كرمة (٩) وبعد هذا الجهد توقف العمل فى خط كرسكو ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى طول مسافته واحتياجه الى نفقات باهظة (١٠) .

بعد ذلك بدأ العمل فى مد خط حديدى آخر يبدأ من حلفا عبر صحراء العتمور الى أبى حمد ، وقد تمكن العمال عام ١٨٩٧ من مد مسافة منه بلغ طولها ٣٤ ميلا ، وفى ٨ نوفمبر من نفس العام بلغ طول هذا الخط ٧٧ ميلا وفى عام ١٨٩٨ وصل الى بلدة العبيدية ومنها الى بربر فشندى ، ثم وصل فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٩ الى الخرطوم . (١١)

ويعتبر انجاز هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه كان من العوامل الأساسية فى ربط القطرين الشقيقين ببعضهما ، وهذا ما كانت مصر تصبو الى تحقيقه منذ زمن بعيد .

والى جانب هـذا الخط ، فقد أنشىء خط من حلفا الى كرمة الواقعة جنوب دنقلة ، ويبلغ طوله ٢٠٣ ميلا ، وخط آخر من أبى حمد الى مروى .

لم تقتصر جهود مصر على مد خط النيل فحسب ، بل واصلت الجهد لمد خط حديدى آخر ، لا تقل أهميته عن الخط الأول ، وهذا الخط هو الذى يربط البحر الأحمر بالنيل ، أو الذى يربط شرق السودان بوسطه وغربه .

٢ ــ خط سـواكن ــ بربر :

كان الهدف من انشاء هذا الخط ، هو ربط داخلية بلاد السـودان بالبحر الأحمر ، بوسيلة مواصلات سريعة ، بالاضافة الى المسـاهمة فى تنشيط حركة التجارة فى شرق السودان سواء الصادر أو الوارد منها ،

---

(٩) Holt. P.M. : op. cit. P. 105.

(١٠) أنظر الخرائط الخاصة بذلك بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف

(١١) د . صلاح الشامى : المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان المصدر السابق ، ص ص ٣٥ ــ ٣٧ ، ٤١ ــ ٤٥ .

ويؤدى ذلك بالتالى الى زيادة الدخل القومى للبلاد والعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان ، زيادة على ربط السودان بالعالم الخارجى .

وكان المسيو ويلد M. Wild قد ابدى فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م لكل من شريف باشـــا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية رغبته فى المساهمة مع الحكومة المصرية فى مد هذا الخط الذى يربط بين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، وكان ويلد قد ذكر فى رسالته أنه يجب على الحكومة المصرية أن تدفع له فائدة سنوية قدرها ٤٪ اى ما يعادل ٦٠،٠٠٠ ستون الفا من الجنيهات المصرية ، وذكر أيضا أن تكاليف هـذا الخط قد تصل الى مبلغ ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف فى رسـالته ان من أهم فوائد هذا الخط هو انه سـيقرب المسـافة بين القـاهرة والخرطوم (١٢) .

ولكن على الرغم مما ذكره ويلد من اهمية ، الا ان المسيو لى سميث وولد احد المهندسين الانجليز الذين كانوا يعملون فى هيئة سكة حديد مصر قد عارض هذا المشروع وعلل رفضه له ، بانه سوف يمر من خلال الصحراء مقفرة خالية من السكان والعمران ، بالاضافة الى وجود بعض الجبال التى تتخللها ، كما ان مياهها تتميز بالملوحة فهى لا تصلح للوابورات ولا للركاب ، بالاضافة الى ذلك فان هذا الخط لا يكون له الا محطتان احداهما فى بدايته (سواكن) وثانيهما فى نهايته (بربر) ومن عيوبه ايضا انه لا يربط بين بربر والخرطوم وهما من المراكز التجارية الهامة فى السودان ، ويضيف لى سميث بانه لو فرض ومد هذا الخط من سـواكن مارا من خلال منطقة التاكة ، فانه سيكون طويلا ، ويؤدى ذلك بالتالى الى زيادة نفقاته ، زيادة على ذلك فانه يحتاج الى حراسة مستديمة ، حتى لا يتعرض الى التخريب من جانب الحبشة ، كما أنه يفيد تجارة السودان ، ولايفيد تجارة مصر

---

(١٢) محفظة ١٥ مجلس الوزراء (سودان) خطاب المسيو ويلد الى رئيس مجلس النظار فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢م .

(١٣) محفظة ١٠٩ وثيقة ٥ مسـلسل ٨٥٤ تقرير عن سـكة حديد السـودان .

بالاضافة الى أنه سيحرم السكة الحديد المصرية من المساهمة فى نقل التجارة السودانية الى الأقطار المصرية (١٣) وقد أيد شوينفرث راى لى سميث ، وذلك فى المقال الذى نشرته مجلة بول مول Ball Mall حيث عبر فيه شوينفرث عن معارضته لمد مصر لخط سواكن — بربر وعلل معارضته بأن مصر سوف تفقد ثلث تجارتها أو على أقل تقدير ما يساوى ما فقدته من تجارة السودان بعد فتح قناة السويس (١٤) .

وكان هاملتون لى سميث H. Lee Smith قد رسم خريطة لمشروع سكة حديد السودان ، فى يوم ٩ يونيو عام ١٨٨٣ ، ووضح عليها تصميم لخطين أساسيين ، هما خط حلفا — شندى ، وخط سواكن — بربر ، والى جانب هذان الخطان ، وجد على الخريطة أيضا تصميم لثلاثة خطوط ثانوية أولى هذه الخطوط الثانوية ، هو الخط الذى يبدأ من أسيوط الى حلفا ، وثانى هذه الخطوط ، هو الذى يبدأ من سواكن الى بربر ، وثالثها هو الذى يبدأ من سواكن الى الخرطوم .

فبالنسبة لخط حلفا فهو يبدأ من بلدة حلفا ويسير فى الجانب الأيمن للنهر ، وبعد ذلك يعبر النهر من جنوب بلدة كوهة ، بحيث يسير بمحاذاة الشاطىء الأيسر للنهر مارا ببلدة دنقلة والدبة ؛ ثم يعبر صحراء بيوضة الى بلدة شندى الواقعة الى الشمال من الخرطوم . ويبلغ طول هذا الخط ٨٨٦ كم ؛ وهو مرسوم على الخريطة باللون الأخضر السميك ، ومتروك فى وسطه فتحات مربعة بدون تلوين . ويذكر لى سميث أن تكاليف هذا الخط تبلغ ٤ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف أنه لو مد من وادى حلفا الى شندى ، أى لو مد مسافة قدرها ٩٦٨كم ، لأصبح الطول الاجمالى لهذا الخط ، ابتداءا من اسيوط وحتى شندى ١٨٥٧ كم ؛ وتصبح تكاليفه كالاتى :

٤ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف المسافة من حلفا الى شندى .
٤ر٣٦٠ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف الخط من أسيوط الى حلفا .

---

(١٤) د . صلاح الدين الشامى ، المصدر السابق ص ١٣ .

اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا الخط مبلغا وقدره :

٨ر٥٦٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ويطرح مبلغ ٦٩٥ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة أثمان حديد خام كان متوفرا لدى مصر ، فتصبح صافى التكاليف الاجمالية مبلغا وقدره :

٧ر٨٦٥ر٠٠٠ جنيه مصرى .

واما بالنسبة لخط سواكن ــ بربر فيبلغ طوله ٤٥١ كم وهو مرسوم باللون الأسود السميك ، ومتروك ايضا فى وسطه مربعات بدون تلوين ، وتبلغ تكاليف هذا الخط ١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف لى سميث بأن هذا الخط لو مد من سواكن الى الشلال السادس الواقع الى الشمال من الخرطوم لأصبح طول هذا الخط ٦٢٥ كم ، ويذكر لى سميث ايضا بأن هذا الخط لو مد من سواكن الى الخرطوم مارا ببلدة توكر وبلدة تردفيا ثم يعبر نهر الجاش فبلدة كسلا ،وبلدة قوز رجب لبلغ طوله ١٠٧٨ كم وأصبحت تكاليفه :

٣ر١٨٠ر١٠٠ جنيه مصرى ، بالاضافة الى مبلغ وقدره ،

١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كبارى وهم موضحين على النحو التالى :

٢٥ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر الجاش

٧٥ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر العطبرة .

اذن تصبح جملة تكاليف هذا الخط :

٣ر٢٨٠ر١٠٠ جنيه مصرى ولو اضيف الى هذا المبلغ ؛

١ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف خط سواكن ــ بربر لأصبحت التكاليف الاجمالية لخط البحر الأحمر ــ النيل

٤ر٧٨٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، أى أن تكاليفه تصبح أكثر من تكاليف خط حلفا ــ شندى التى تبلغ حوالى مبلغ وقدره ،

٤ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

ويبدو أن هذه الزيادة فى التكاليف الى جانب الأسباب التى ذكرها لى سميث ، والخاصة بعدم صلاحية مد خط حديدى من سواكن الى بربر هى التى جعلته يعارض فكرة مد خط حديدى يربط بين البحر الأحمر والنيل . (١٥)

ولكن على الرغم من الأسباب التى ذكرها لى سميث من عدم صلاحية مد خط حديدى يربط بين سواكن على البحر الأحمر وبربر أو العطبرة على النيل ، الا أن الدراسات التى عملت بشأن هذا الخط ، اثبتت خطأ كل من شوينفرث ولى سميث ، وكان من هذه الدراسات ، الدراسة التى أعدها ماسون بك عن سكة حديد السودان حيث جاء بها ما يلى : —

« ان انشاء سكة حديدية الى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية » . ويضيف ماسون فى تقريره بأن أهمية خط النيل — البحر الأحمر تكمن فى انه أقصر من خط حلفا ، زيادة على ذلك فانه يمر من خلال مساحة من الصحراء يبلغ طولها ٣٠٠ ميل فقط ، بينما يمر خط حلفا من خلال مساحة كبيرة من الصحراء ، يبلغ طولها ٨٩٠ ميلا . (١٦)

وقد تبلورت هذه الدراسات التى أجرتها مصر بشأن خط بربر — سواكن ، عن تصميمين سبق أن أشرت اليهما فى معرض حديثى عن خط حلفا — شندى ، وقد شكلت لجنة لمناقشة هذين التصميمين ، وكان الغرض من هذه المناقشة هو اختيار التصميم الأصلح حتى يمكن تنفيذه ، وكان التصميم الأول يشير الى انه فى الامكان مد خط حديدى يربط بين سواكن على البحر الأحمر والخرطوم أو بلدة أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ، مارا بكسلا أو قوز رجب الواقعة على نهر العطبرة ، ويبلغ طول هذا الخط ١٠٠٠ كم ، وتقدر تكاليفه بنحو ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

---

(١٥) أنظر خريطة لى سميث بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .

(١٦) محفظة ٣٦ ، المصدر السابق تقرير ماسون بك فى ١٥ يونيو عام ١٨٨٣ م .

اما بالنسبة للتصميم الثانى فانه يشير الى انه فى الامكان مد خط حديدى يربط بين سواكن وبربر ، وقد رسمت خريطة لهذا المشروع وضح عليها التصميمان الأول منهما مرسوم بنقط سوداء كبيرة ، بينما الثانى مرسوم بخطين رفيعين ومتساويين . (١٧)

وبعد دراسة المشروعين تبين عدم صلاحية التصميم الأول وذلك لعدة أسباب منها ؛ ان هذا الخط يمر من خلال أرض زراعية تتميز بكثرة الوديان والأنهار والأمطار ، فكل هذه العوامل لا تساعد على انشاء هذا الخط مع أن انشاءه سيزيد من نشاط حركة التجارة فى البلاد التى يمر من خلالها وقد تبين من الدراسة أيضا صلاحية تنفيذ التصميم الثانى الذى يبدأ من سواكن على البحر الأحمر الى بربر على النيل ، وذلك لأسباب منها ، قصر طول هذا الخط حيث يبلغ طوله ٤٥٠ كم ، ويمكن انجازه فى سنتين فقط ، ومن عيوبه أنه يبدأ من سواكن التى كان فى امكان أية دولة أجنبية احتلاله وتعطيله (١٨) .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى قامت بها مصر الا أن تنفيذ هذا الخط لم يبدأ ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى عدم اقتناع مصر بتنفذه ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو أنها قررت أن تنتهى من مد خط النيل أولا ، ثم تبدأ بعد ذلك فى تنفيذ هذا الخط ، ولكن لم يحدث شىء من هذا ولا ذاك ، واستمر الوضع على ما هو عليه .

لم يبدأ التنفيذ الفعلى لهذا الخط ، الا عند ما قررت مصر وبريطانيا استرداد السودان ، فربما يساهم انشاؤه فى نقل الجنود الى جانب تنشط حركة التجارة فى السودان الشرقى . عندئذ بدأ العمل فى هذا الخط عام ١٨٨٥ م ، وقد تمكن القائمون عليه من مد مسافة ٣٣ ميلا ، ابتداءا من سواكن وحتى بلدة عطوة ، ولكن قوات الدراويش تمكنت من تدمير هذا

---

(١٧) أنظر الخريطة رقم (١٣) وتوجد خلف صفحة ٣٢٣

(١٨) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ــ قرار المجلس المشكل لدراسة سكة حديد السودان فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٣ م .

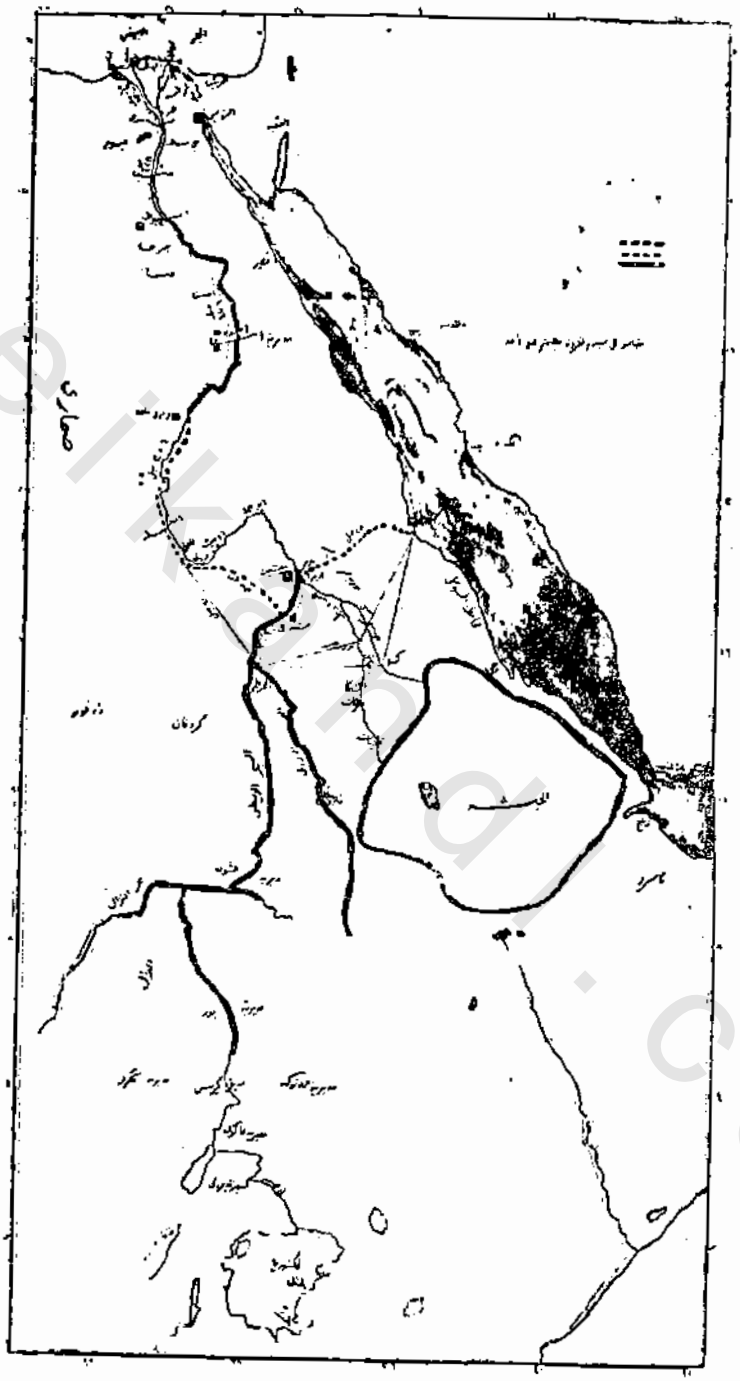

صورة الخريطة (١٣) وتمثل مشروع سكة حديد السودان الذى يبدأ من حلفا الى شندى ، ومنها جنوبا الى الخرطوم ، وشمالا الى بربر وسواكن.

الجزء الذى تم انشاؤه ، فاضطرت مصر وبريطانيا الى وقف العمل فى هذا الخط ، وقد بلغت تكاليف هذا الجزء نحو ٨٦٥ر٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد استمر توقف العمل فى هذا الخط حتى عام ١٨٩٤ ففى هذا العام اعد ستيوارت دراسة كان الغرض منها امكانية مد خط حديدى يربط بين عقيق والخرطوم ، مارا بكل من بلدة عفافيت ودندى وبلدة راسى Rassi وفيلك وقوز رجب ، وقد ذكر صاحب هذا المشروع انه يتميز بسهولة انشائه عن غيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن — بربر ومشروع مصوع — كسلا ، ويقارن ستيوارت هذه المشاريع ببعضها ،فيذكر أن طريق سواكن — بربر يصل عند ما يصعد تلال البحر الأحمر على مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل الى ارتفاع ٢٠٠ قدم ويصعد طريق كسلا — مصوع بين الساحل وكرن الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين ان طريق الخرطوم — عقيق لا يصعد اكثر من ١٦٥٠ قدما فى منتصف المسافة بين خط الساحل وقوز رجب ، ويمكن بواسطة هذه المقارنة معرفة طبيعة الانحدارات التى تؤثر بدورها على هندسة كل من تلك الطرق ، وقوة القاطرة وقدرتها على السحب ، الى جانب ذلك فان طريق عقيق — الخرطوم يتميز بخلوه من الكثبان الرملية التى تعترض خط بربر — سواكن ، ويتميز هذا الخط كذلك بوفرة المياه والنباتات (١٩) . أى انه سيمر من خلال منطقة عامرة بالسكان .

ولكن على الرغم مما تميز به هذا المشروع الأخير ، الا أن مصر وبريطانيا لم تشرعا فى البدء فى تنفيذه واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٨ ، ففى هذا العام قدم الكولونيل بارسونز دراسة اخرى خاصة بهذا المشروع وتقضى هذه الدراسة بمد خط حديدى يربط بين بربر — سواكن مارا بادارما ،وكان يرى انه من الأفضل أن يمر هذا الخط من بربر الى ادارما الواقعة على الضفة اليمنى لنهر العطبرة ، وذلك لسببين اولهما ان هذا الخط يتجنب المرور من خلال منطقة الرمال الناعمة ، وثانيهما انه سوف يفيد

---

(١٩) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق، ص ص ٢٥ — ٢٧ .

وادى العطبرة ، وقد اقترح صاحب هذا المشروع أن يتفرع هذا الخط من عند بلدة ادارما الى فرعين ، يسير احداهما مع الضفة اليمنى للنهر وحتى بلدة قوز رجب ومنها يعبر النهر الى ضفتة اليسرى حتى بلدة مجانا ومنها الى القضارف ، واما الفرع الآخر فيسير الى الشرق من خلال اراضى الهدندوة ، ومنها الى منحدرات تلال البحر الأحمر ، ويذكر صاحب المشروع ايضا أن صعود هذا الخط المنحدرات الى سنكات يكون أمرا سهلا . وكان كل ما يشغل بال بارسونز هو كيفية هبوط هذا الخط على الجوانب والمنحدرات الشرقية للتلال ، وخاصة فيما وراء سنكات وسواكن . ويعلل بارسونز موافقته على هذا المشروع بأنه يربط كسلا بسواكن ، كما يربط بين الأقاليم النيلية بصفة عامة والساحل الغربى للبحر الأحمر بصفة خاصة، بالاضافة الى أنه لن يحتاج الى عدد كبير من الكبارى والجسور والمعابر .

فمن المعروف أن العمل فى مد خط سكة حديد البحر الأحمر ـ النيل قد توقف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٠١ ربما لانشغال مصر بمد خط حلفا ـ الخرطوم ولكنه ما لبث أن استؤنف العمل فيه من جديد ، وذلك لما له من نتائج اقتصادية وعسكرية ، فكانت بريطانيا قد أرسلت مهندسين انجليزيين ، وذلك للاشراف على تنفيذ مد خط حديدى يربط بين العطبرة وسواكن ، وقد بدأ العمل بالفعل فى هذا الخط من الجهتين ، اى من جهة سواكن ومن جهة العطبرة ، وقد ساهم أبناء صعيد مصر فى بناء هذا الخط الذى انتهى العمل منه يوم ١٦ من اكتوبر عام ١٩٠٥ . (٢٠)

والى جانب هذا الخط فقد انشىء خط آخر أقل أهمية من الخط الأول ، وهو الخط الذى يربط بين سابلوم Sablom وبور سودان (٢١) . وبذلك تكون خطوط سكة حديد السودان الرئيسية قد اكتملت ، مع بداية القرن

---

(٢٠) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ص ٥١ ، ٥٤ .
(٢١) انظر الخريطة رقم (١٤) وتوجد خلف صفحة (٣٢٥) .

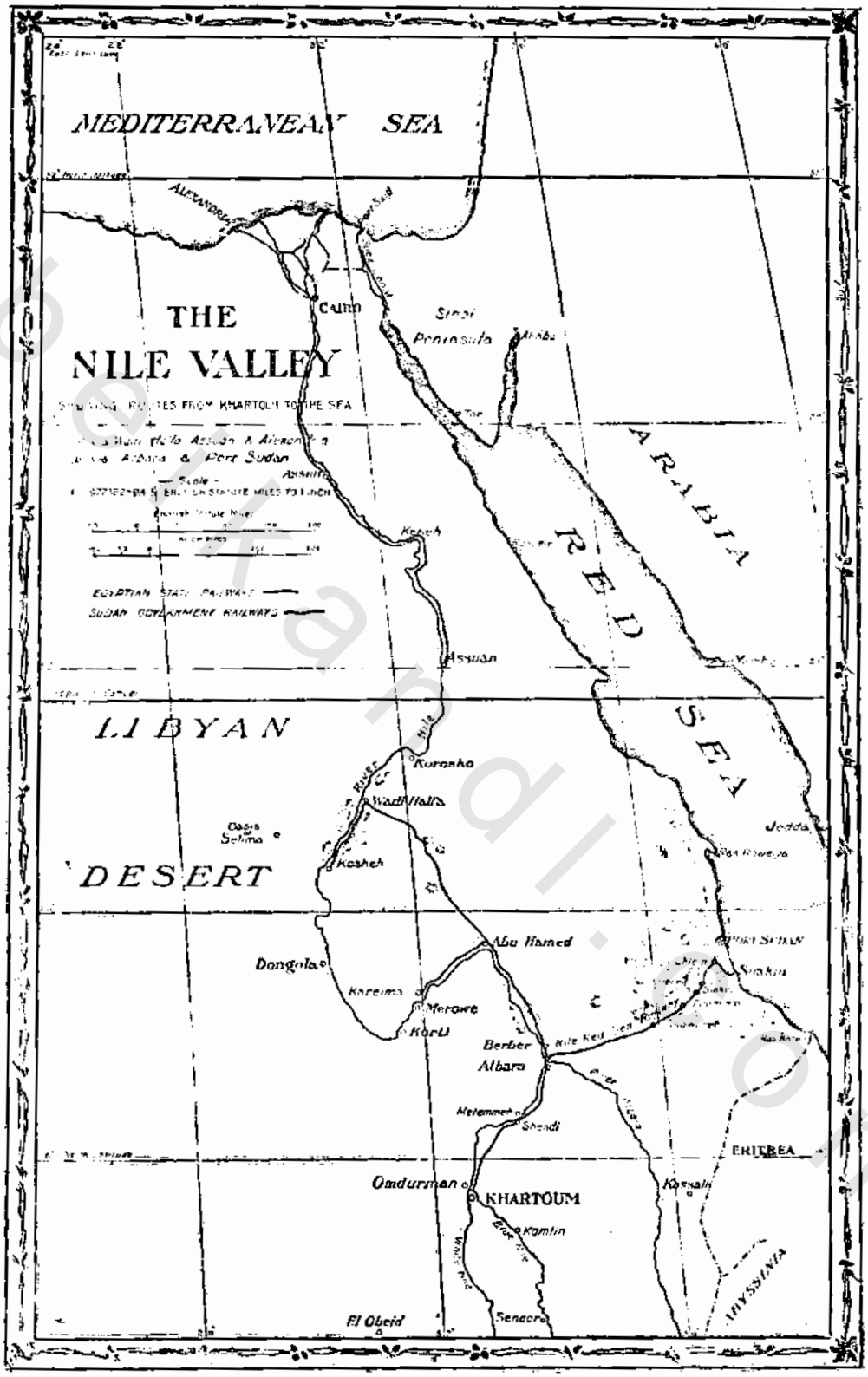
MEDITERRANEAN SEA
THE
NILE VALLEY
Cairo
Sinai
Peninsula
ARABIA
RED SEA
LIBYAN
DESERT
Aswan
Kosheh
Kurosko
Wadi Halfa
Oasis
Selima
Abu Hamed
Dongola
Kareima
Merowe
Korti
Berber
Atbara
Shendi
Omdurman
KHARTOUM
Khartoum
Kassala
ERITREA
ABYSSINIA
El Obeid
Senaar
Port Sudan
Suakin
Jedda

العشرين ، سواء أكان ذلك عن طريق البحر الأحمر أم عن طريق النيل . وقد عثرت على تقرير واف باللغة الانجليزية ، عن خط البحر الاحمر — النيل ، لذلك قررت نشره بالهامش حتى يتمكن القارىء من معرفة ما جاء به . (٢٢)

THE NILE-RED SEA RAILWAY. (٢٢)

His line was constructed in order to shorten the trade route between Khartoum and the sea.

The attached map shows the old trade route via the Nile and the new route to Port Sudan.

This new route from Khartoum to sea is 900 miles shorter than the old Nile route, and it therfore enables a large saving in the cost of transport to be effected, since by far the greater part of this cost is due to the carriage overland. the cost of carriage by sea being comparatively small.

When it was decided to construct the railway, a series of reconnaissances were made with a view to the choice of a route, the difficulty being to find a way through the hills near the coast of the Red Sea. These hills are about 4.000 feet high on an average. The highest point near the railway is 6.000 feet above the sea.

After examining all the passes for 100 miles north and south of Suakin, and making several surveys, a way through the hills was found which gave a fairly food gradient and was suitable in other respects

The rout taken runs in a north-easterly direction over an called Atbara Junction on the wadi Halfa-Khartoum line halt a mile north of the Atbara bridge.

The railway, which is 307 miles long, starts from a point undulating gravel plain for about 14 miles, when it strikes khor Hudi ; from that point it runs up the right bank of this khor, crossing several small tributary water courses, to a point near a hill called Gebel Zehteb (about 70 miles from Atbara Junction).

Shortly after passing Gebel Zehteb the line leaves khor Hudi goes into khor Arab, running along the right bank of the khor

The country so far presents few engineering difficulties, want of water being the most serious, water having been found at one place only (40 miles from Atbara Junction). Drifting sand is troublesome in places. The earthwork on this section is light and there are few bridges. The bed of the Khor is flat and sandy. the country on each side being chiefly gravel ridges with low rocky hummocks here and there. The trees are chiefly sunt (a kind of acacia), but there is little vegetation.

The line runs up khor Arab for about 100 miles, the hills on each side becoming larger and closer together as the railway goes on, and the country at the foot of the hills becoming rougher.

The main channel of the Khor is deeper here. and there are signs of a heavier rainfall than is experienced near the Atbara end of the line.

The second well is reached near Talgwareb, in Khor Arab (140 miles from Atbara Junction). There is a small running shed here.

After passing Talgwareb the line runs on up Khor Arab for some miles, and then branches off into Khor Thamiam, and passes Thamiam well (180 miles from Atbara Junction). From this well the line runs on up the Khor (which changes its name to Barameyu here) to its source, and crosses the water Shed between the Nile and the Red Sea at a point 218 miles from Atbara Junction and 89 miles from Port Sudan. The water-shed is 3.010 feet above the Red Sea. From this point the character of the country changes ; the hills are higher and steeper, and the valleys are narrower and more winding. From the above it will be understood that the Khors hitherto mentioned are valleys running into the Atbara.

The wells used along the line were all dug by the railway. The wells belonging to Arabs were not used or interfered with in any way.

On the section between the summit and the coast the work

is much heavier than on the section between the Nile and the summit, both as regards earthwork and bridging.

In the hills near the cost there are torrential rains from October to December, and Heavy showers at other times of the year.

These hills are chiefly gneiss or granite. Their sides are very bare ; a few shrubs grow on them, but that is all. There is, therefore, practically nothing to break the fall of the rain, which rushes unchecked down the hill sides and makes rapid streams of considerable depth on the Khors, even after comparatively little rain.

From the summit the line runs down Khor Adit, past Sinkat well (222 miles from Atbara Junction) to Gebeit wells (232 miles from Atbara Junction). There is a small running shed at Gebeit.

From Gebeit the line runs down Khor Adit to kamobsana well (257 miles from Atbara Junction). Here the line leaves Khor Adit and crossing a small water-shed, runs into khor Okwat. A good deal of rock cutting was necessarybetween the two Khors.

The line runs down Khor Okwat, crossing numerous water courses, to Sal-Lom well, near the point where the Khor runs out of the hills on to the maritime plain. Sal-Lom is 286 miles from Atbara Junction. At Sal-Lom the line divides into two branches, one going north eastwards to Port Sudan, 307 miles from Atbara Junction, and the other south-eastwards to Suakin.

One hundred and twenty miles of the railway were laid from the Atbara end, but the line was mainly constructed form Suakin where there were already houses, shops, and other conveniences for a large number of workmen. Port Sudan, although a better harbour than Suakin, possessed no facilities of this kind at the time of the construction of the railway.

At Suakin temporary quays were constructed, and cranes, workshops, & C.. erected. Special ships were chartered to bring out the materials for the line.

The water supply at Suakin was a difficulty, the existing supply being both bad and insufficient. A distilling plant was therefore erected, capable of making 350 tons of fresh water daily from sea-water.

A certain number of quarters for employees were built, and temporary huts, &C., erected.

While Suakin was being prepared to receive railway plant and workmen, an experiment was made with some of the nomad Arabs to see if they would do the earthwork for the line. They showed little predilection for regular work, however, and although a second attempt was made when the actual construction of the railway began, it was found difficult to get them to do much earthwork. Men were accordingly brought over from the Nile provinces between Assuan and Khartoum, and these men have done very well.

The actual construction of the main line began at Suakin in August, 1904. Nomad Arabs were employed for the first two months, but little progress was made. When the men from the Nile districts arrived there was a marked improvement ; the heaviest part of the work was completed by May, 1905, and through railway communication between the Red Sea and the Nile was opened at the end of October, 1905.

The Nile having been built from Suakin, the branch from Sal-Lom to Port Sudan remained to be done. This was commenced in November, 1905, and finished in January, 1906, as far as the rails were concerned, but a good deal of bridging remained to be done all over the line.

Practically all the food for the men was from India.

All water for working parties and much of the water for bridges and buildings had to be sent from Suakin in special tank waggons.

لم يقتصر اهتمام الحكومة المصرية على مد السكة الحديد الى السودان فحسب بل اهتمت ايضا بالمواصلات النهرية والبرية (٢٣) .

وبعد الحديث عن السكة الحديد ، أتحدث عن التلغراف والبريد ، كل على حدة .

٣ ــ التلغـــراف :

اهتمت الحكومة المصرية ، بتطوير التلغراف والعمل على مد خطوطه فى كثير من البلدان السودانية ، وبعض الاقاليم الافريقية الاخرى التى كانت خاضعة للسيادة المصرية ، ففى يوم ٢٨ من شهر ابريل عام ١٨٨٢ ، قررت مصر مد خط تلغراف يربط بين جدة ، وسواكن والدولة العثمانية وبورسعيد، وقد اتفق أن يستغرق العمل فى مد هذا الخط نحو ٢٠ شهرا فقط (٢٤) ويعتبر هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه مكن بسهولة الاتصال بين الدولة العثمانية فى آسيا . وبين سواكن فى افريقيا ، وجدة فى الجزيرة العربية وبورسعيد فى مصر ، فانشأ هذا الخط يعطينا فكرة جيدة عن مدى

= the line was laid on the telescopic system, the absence of food and water along the route rendering any other system impossible.

— Regard : Sudan-The Nile Red Sea Railway.

(٢٣) اهتمت الحكومة بالمواصلات النهرية والبرية الى جانب اهتمامها بمد السكة الحديد الى السودان ، فالملاحة فى النيل الأبيض والنيل الأزرق كانت صالحة على مدار السنة ، باستثناء الفترة الواقعة فيما بين يناير ويونيو ، ففى خلال هذه الفترة تصبح الملاحة فى هذين النهرين معدومة ، ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الملاحة النهرية ،ساهمت بقسط وافر فى نقل البضائع التجارية . والى جانب وسائل النقل النهرية كانت هناك وسائل النقل البرية ، الممثلة فى استخدام السكان للابل ، والبغال ، والأثوار التى كانت تجر العربات ، والحمير . وفى نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين دخلت السيارات الى البلدان الســـودانية .

ــ أنظر كتاب السودان الانجليزى المصرى الجزء الأول ص (٧) .

(٢٤) محفظة ٢٢ مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بالتلغراف فى ٢٨ أبريل عام ١٨٨٢م .

التطور الذى وصلت اليه الأقاليم الأفريقية فى ظل الادارة المصرية فى هـــذا المجـــال .

لم تقف جهود مصر فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل نجدها تمد خط تلغراف آخر ، يربط بين زيلع الواقعة على البحر الأحمر ، وهرر الواقعة فى الداخل ، مارا باقليم جلد يسة وقد بلغ طول هذا الخط حوالى ٣٣٦ كم، وكانت الأعمدة المستخدمة لهذا الخط من الحديد ، حتى لا تتعرض للقرضه الأرضية ، وقد تقرر ان يمد هذا الخط فيما بعد الى بلهار وبربرة ، لكى يكون اتصال الحكومة المصرية بهذه الجهات اتصالا مباشرا وسهلا (٢٥) .

وكان مدير مصلحة التلغراف يقوم من وقت لاخر ، بالمرور على خطوط التلغراف حتى يتأكد بنفسه من صلاحيتها للعمل،وعندما كان يجد أحد الخطوط معطلا ، كان يأمر باصلاحه فى الحال فحينما وجد خط سواكن جده معطلا ، أمر باصلاحه ، وتحويل العمل الى مكتب تلغراف مصوع ، وكان الموظفون الذين يعملون فى مكاتب التلغراف يجيدون بعض اللغات الأوربية كالفرنسية والانجليزية ، حتى يتمكنوا من استقبال وارسال الرسائل المكتوبة بلغات غـــير عربيـــة .

وقد تمكنت الحكومة المصرية فى فترة وجودها فى الأقاليم الافريقية من انشاء عدد كبير من خطوط التلغراف شملت خط سواكن ـــ مصوع ، وكسلا ودنقلة وبربر والحلفاية والخرطوم وأبى حراز وسنار وفازوغلى والقضارف وكركوج وكردفان ودارفور (٢٦) .

زيادة على ذلك فان مصر عهدت الى احدى الشركات الأجنبية بأن تقوم بمد سلك تلغراف تحت مياه البحر الأحمر ، يبدأ من السويس وحتى سواكن، وربما يرجع السبب فى ذلك الى حماية هذا الخط من التدمير ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك يرجع الى المساهمة فى خدمة التلغراف فى الاقاليم الافريقية .

---

(٢٥) محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) فى ١٥ فبراير عام ١٨٨٣م
(٢٦) نفس المصـــــدر .

وقد تعهدت شركة تلغراف القومبانية الشرقية بتنفيذ هذا المشروع ، ووقع عقدا بينهما يتضمن الشروط التالية : ــ

ــ تتعهد الشركة بأن تعيد تشغيل الخطوط التلغرافية بين سواكن والسويس فى اقرب فرصة ، وعلى شرط أن يعمل هذا الخط بصورة مرضية .

ــ تخول الحكومة المصريةالى الشركة جميع السلطات اللازمة لوقاية هذا الخط وحفظه من التلف ، واشترط ايضا أن تحصل الشركة من الحكومة المصرية على بعض الأبنية الحكومية الملائمة لاقامة عمالها .

ــ يكون للحكومة المصرية حق امتياز ارسال تلغراماتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية المتصلة بالقطر المصرى ، ويشرط أن تدفع نصف الاجر فقط .

ــ تعفى وابورات القومبانية التى تعمل فى خدمة الشركة من دفع العوائد المقرر تحصيلها بالموانى المصرية .

ــ تقبل القومبانية ارسال التلغراف باللغة العربية فيما بين السويس وسواكن ، وخاصة بعد ما تحصل على التلغرافجية اللازمين لذلك ، وذلك فى ظرف ستة شهور من تاريخ توقيع العقد بين الشركة والحكومة المصرية .

ــ تتعهد الشركة بحفظ جميع اسلاكها المتصلة بالقطر المصرى على الدوام ، بحيث تكون فى حالة جيدة ، كما تتعهد بعدم زيادة الأجرة الحالية ، والسارية بين السويس وسواكن .

ــ تتعهد الحكومة المصرية بعدم التصريح بمد اى سلك جديد يكون متصلا بتلغراف الحكومة حتى لا يكون مزاحما لتلغراف القومبـــانية ، الا فى حالة حاجة الحكومة المصرية الى مد خطوط جديدة ففى هذه الحالة يكون للشركة، الحق فى مد مثل هذه الخطوط المراد تركيبها .

ــ فى حالة رغبة الحكومة المصرية فى انهاء هذا العقد تخطر الشركة قبل الموعد المحدد لانتهاء عقدها ، بمدة اثنى عشر شهرا ، واشترط أن تقوم مصر بدفع ١٥٠،٠٠٠ جنيه مصرى نظير قيمة تكاليف خط السويس ــ سواكن ، بالاضافة الى دفع مصر لمبلغ مساو للمبلغ السابق ، كتعويض للشركة .

— تتعهد مصر بدفع قيمة المبلغ فى البند عالية ، ويكون للشركة الحق فى الحصول على مكتب فى سواكن وذلك لادارة خط الشركة الذى يربط بين ســـــواكن وعدن .

— جميع المسائل الخاصة بهذا الخط ، يتم الفصل فيها بمعرفة حكومة بريطانيا العظمى .

— لاتختص الشركة بادارة التلغراف المصرى الداخلى ، فالحكومة المصرية لها الحق المطلق فى ادارتها (٢٧) . وقد رسمت خريطة توضح خطوط التلغراف (٢٨) وبهذا العمل تمكنت مصر من أن تربط الأقاليم الافريقية المصرية ببعضها ، بل وبالعالم الخارجى ، وذلك بفضل انشائها لهذه الشبكة التلغرافية الضخمة (٢٩) ويمكن للقارىء مراجعة ذلك على الخريطة المنشورة خلف هذه الصفحة والمعنونة بـ «Sudan Government Telegraphs» فقد رسمت بطريقة علمية دقيقة على قطعة من ورق الكلك رمادية اللون . وتوضح لنا هذه الخريطة أن عدد مكاتب التلغراف التى أنشأتها مصر فى السودان بلغ ٥٧ مكتبا شملت جميع البلدان السودانية والافريقية ، أى ابتداءا من حلفا فى الشمال ، وغندوكرو فى الجنوب وسواكن فى الشرق وبلدة النهود فى الغرب (٣٠) .

---

(٢٧) محفظة ١١ مجلس الوزراء (سودان) عام ١٨٨٤م .

(٢٨) انظر الخريطة بكتاب جهود مصر الكشفية فى افريقيا للمؤلف .

(٢٩) In March, 1897, a Sudan postal service was commenced. The first office opened was at Halfa camp, and following in the wake of the Army, offices were opened in the same year at kerma, Dongola, Korti, and Merowe and a regular bi-weekly mail was established. There are now 26 post offices in the Sudan open to the money order service and a travelling postmaster issues and pays money orders at stations on the Halfa-kerma Railway.

The telegraph now, besides connecting with Suakin and kassala, reaches to Gallahat, Taufikia (W. Nile), Roseires, and El-Obeid. A line from Khartoum through Geteina and kawa to Goz Abu Guma is now in course of construction, and when the Nile-Red Sea Railway is commenced, a telegraph line will be built along it.

(٣٠) انظر الخريطة رقم (١٥) خلف صفحة ٣٣٤ .

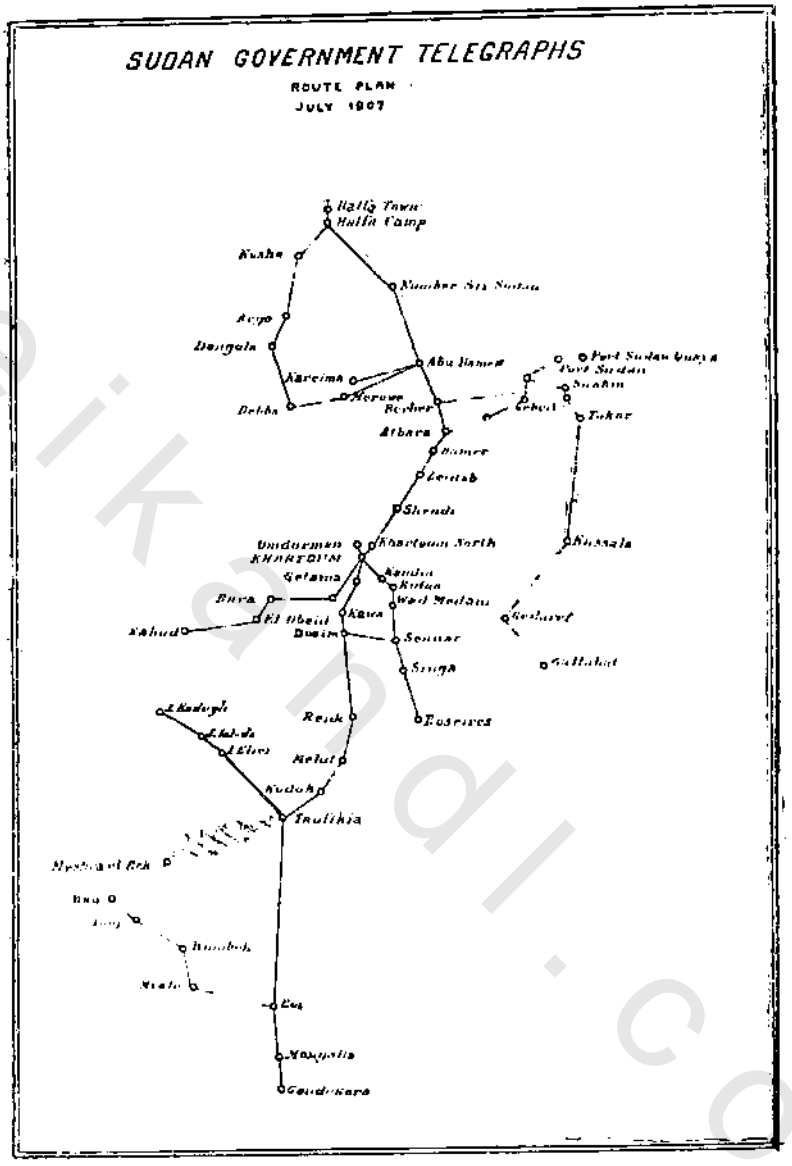

الخريطة رقم ١٥

هذه الخريطة توضح لنا مكاتب التلغراف التى انشأتها مصر فى البلدان السودانية وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى .

٤ ــ البريـــد :

الى جانب اهتمام مصر بانشاء خطوط التلغراف فى جميع الأقاليم الأفريقية ، فانها اهتمت أيضا بانشاء مكاتب للبريد فى هذه البلدان ، ففى مارس عام ١٨٩٧م كانت الخدمة البريدية قد انتشرت على نطاق واسع ، وكان أول مكتب بريد قد فتح فى حلفا ، وفى نفس السنة فتحت مكاتب أخرى للبريد، فى كرمه ، ودنقـــله ، وكورتى ، ومروى . وفى عام ١٨٩٨ فتح مكتب فى الخرطوم ، وانتقل المكتب الرئيسى للبريد (ادارة البريد) من القاهرة الى الخرطوم . وفى بداية القرن العشرين بلغ عدد مكاتب البريد فى السودان ٢٦ مكتبا ، وكانت هذه المكاتب تؤدى خدمات منتظمة ، فكانت الحوالات البريدية تنتقل عن طريقها من مكان لآخر.وقد رسمت خريطة موضحا عليها مكاتب البريد . ويعتبـــر هـــذا العمل من جانب مصر على جانب كبير من الاهمية ، لأنه يؤكد دور مصر الحضارى فى افريقيا ، والذى لا يقبل مجالا للشك . *

---

* أنظر الخرائط الخاصة بالبريد بكتاب جهود مصر الكشفية فى افريقيا فى القرن التاسع عشر للمؤلف .

الفصل السادس عشر

نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية

فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م

تمخض الوجود المصرى فى الأقاليم الافريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وحتى هذه الفترة ، عن عدة مظاهر حضارية ، لم يكن لهذه الاقاليم سابق معرفة بها ، فكانت مصر قد ضحت ، بالكثير من أبنائها وأموالها ايمانا منها بالعمل على نهضته وتقدم هذه البلدان ، فمن المعروف ان هذه الأقاليم حرمت من أبسط مبادىء الحضارة ، والسبب فى ذلك يرجع الى ظروفها الطبيعية ، وكان من أبرز المظاهر الحضارية ، التنظيم الادارى ، والأمن ، والتعليم والصحة والقضاء . وسوف نرى من خلال دراستنا لهذا الفصل هذه المظاهر كل على حده .

١ — التنظيم الادارى :

لم يستقر التنظيم الادارى فى الأقاليم الافريقية فى هذه الفترة على نمط واحد ، بل نجده يتغير من وقت لآخر ، فقد انقسم هذا التنظيم الادارى فى الأقاليم الأفريقية الى قسمين اداريين فقط ، يضم الأول منها مديرية خط الاستواء ، ودارفور وشرق السودان وسواكن ومصوع ، ويضم القسم الثانى منها بلدة بربرة ، وهرر وزيلع وتاجورة ، وكان على راس كل قسم من هذين القسمين حاكم برتبة مدير عموم ، وكان يتبع كل منهما مديرو المديريات ومشايخ القرى ، وكانا هذان الحاكمان يتبعان بطريقة مباشرة

حكمدار الحكمدارية (١) من الواضح أن الغرض من هذا التقسيم كان بمثابة تنظيم السلطة فى هذه الأقاليم بالاضافة الى انجاز الأعمال الحكومية بصورة مرضـــــية .

لم يستمر هذا التنظيم معمولا به مدة طويلة ، يبدو لأنه لم يؤد الغرض الذى أنشىء من اجله ، مما اضطر الحكومة المصرية فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨١ ، ان تعيد تقسيم الاقاليم الافريقية من جديد الى أربعة أقسام ادارية يعرف الأول منها باسم (مديرية عموم غرب السودان) ويضم مديريات دارفور ، وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة . وقد عين على رأس هذا القسم حاكما برتبة مدير عموم ، ، وكان مقره بلدة الفاشر ، ويعرف الثانى من هذه الأقسام باسم مديرية عموم وسط السودان ، ويضم مديريات بربر والخرطوم وسنار وفاشودة ، وخط الاستواء ، وكان يحكمه أيضا حاكم برتبة مدير عموم وكان مقره بلدة الخرطوم ويعرف الثالث من هذه الأقسام باسم مديرية عموم شرق السودان،ويضممديريات التاكه وملحقاتها ، وكسلا،والقلابات،واميديب، وسواكن ومصوع وملحقاتها حتى باب المندب ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم، وكان يتخذ مقره فى بلدة مصوع ، ويعرف القسم الرابع باسم مديرية عموم هرر ، وملحقاتها (الاوجادين والجادبورسى) ويضم أيضا موانى زيلع وبربرة وملحقاتهما ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم الذى اتخذ مقره فى بلدة هرر .

وكان من اختصاص مديرى العموم ، ان يقوم كل منهم بالاشراف على مديرى المديريات التابعة له ، وكذلك الاشراف على مديرى الضـــبطيات والمجالس العسكرية ، والمحاكم الشرعية ، بالاضافة الى ذلك فانهم كانوا يتولون رئاسة القوات المسلحة ، التى توجد فى كل مديرية من المديريات التابعة لأقســـــامهم .

وكان من اختصاص مدير كل مديرية أن يقوم برئاسة المجالس المحلية ، وأن يعمل على حفظ الأمن والاستقرار بين سكان مديريته ، زيادة على ذلك ، فانه كان عليه أن يعمل على تحسين أحوال الزراعة والتجارة والمواصـــلات (٢) .

---

(١) تقرير اسماعيل باشا أيوب ، فى ٢ صفر عام ١٢٩٧هـ الموافق ٨٠يام

(٢) محفظة ١١١ : المصـــــدر السابق .

وقد زودت كل مديرية من مديريات اى قسم بعدد من الموظفين ، الذين يعملون فى الضبطيات وفى المجالس المحلية ، وفى المحاكم الشرعية وفى المجالس العسكرية والضرائب ، فكان من المتبع ان يعين صراف لكل قرية ، وذلك لقيد حصر الأموال والضرائب المقررة على كل شخص ، وكان على هذا الصراف أيضا أن يقوم بتزويد السكان باستمارات مطبوعة موضحا بها مقدار الضرائب المقررة عليهم ، وميعاد تسديدها . والى جانب الصيارف ، وجد هناك مفتشو الضرائب ، الذين كانوا يقومون من وقت لاخر بمراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بقيد الضرائب ، ثم يقومون بعد كل تفتيش بكتابة تقرير ، يرفع الى مدير عموم القسم (٣) .

ولكن على الرغم من ذلك ، الا أن هذا التنظيم الادارى لم يستمر طويلا ، يبدو لأنه لم يحقق الهدف المنشود ، وربما يرجع ذلك الى فشل المديرين فى تنفيذ ما اوكل اليهم من مهام ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك راجعا الى قيام الثورة المهدية فاضطرت الحكومة المصرية ازاء ذلك أن تعيد تكوين التنظيم الادارى فى البلاد من جديد ، بحيث جعلت ادارة جميع البلاد الافريقية الخاضعة للسيادة المصرية ، تحت ادارة نظارة عرفت باسم « نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها » وكان مركز هذه النظارة مدينة القاهرة (٤) وقد عين عبد القادر باشا ناظرا لهذه النظارة ، وحكمدارا لعموم السودان ومن الملاحظ أن هذا النظام ظل يعمل به حتى اجبرت مصر على اخلاء جميع الاقاليم الأفريقية ، بما فى ذلك السودان .

ويزاول التنظيم الادارى المصرى من الأقاليم الافريقية حل محله التنظيم الادارى الذى ادخله المهدى وكان قائما على أساس أن تكون دولته على غرار "دولة الاسلامية الأولى ، فكان المهدى قد اختار لنفسه اربعة من الخلفاء على غرار الخلفاء الراشدين ، لكى يعاونوه ، فى ادارة شئون الدولة ،

---

(٣) نفس المصـــــدر .

(٤) محفظة ٤٣ مجلس الوزراء (سودان) صورة امر عام ١٨٨٢م .

ولكى ينجحوا كذلك بعد موته فى ادارة البلاد ، وكان المهدى قد عين كل واحد منهم على قسم من جيشه ، وكان لكل منهم علمه الخاص ، فأخذ الخليفة عبد الله ، العلم الأسود ، وأخذ الخليفة على واد الحيلو ، العلم الأحمر ، وأخذ الخليفة محمد الشريف ، العلم الأخضر ، وأخذ محمد المهدى بن السنوسى العلم الأبيض (٥) .

وقد ذكر الدكتور مكى شبيكة ، ان المهدى قسم البلاد الى عدد من العمالات ، أو المديريات ، وقد جعل على رأس كل منها عاملا أو مديرا ، كان يهيمن على الجيش والادارة ، وكان المرجع الأعلى فى الشئون المحلية ، بالاضافة الى ذلك فانه كان يمثل حلقة الاتصال بين الأهالى والخليفة ، وكانت الاوامر والمنشورات ترد اليه من العاصمة ، فيقوم بتنفيذها ، وكان عليه ايضا أن يقوم بحل جميع المشاكل والأزمات التى تحدث فى مديريته (٦) . وكانت العمالات الكبرى هى دنقلة وبربر وغرب السودان وكسلا ، وكان لكل مدير عدد من المندوبين ، لمساعدته فى أعماله الادارية . والى جانبهم وجد عدد من الامراء ، الذين كان عملهم يتركز فى حماية ما يسمى بالبوغازات ، فكانت هناك حامية سواردة التى كانت تتمركز فى أقصى الشمال ، وحامية التلابات والقضارف . وكان جنود هذه الحاميات يتساحون بالأسلحة النارية ، وكان جنودها أيضا من السود ، بينما كان أولاد العرب يمثلون الحرس الخاص للخليفة . وكان هؤلاء الجنود يتدربون على الفنون الحربية (٧) . والى جانب هؤلاء جميعا ، وجد عدد من القضاة الذين كانوا يقومون بالفصل فى المنازعات ، وكان عليهم ان يعملوا على حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية . وكان دخل الدولة فى ظل المهديين قائما على الغنائم والعشور وزكاة الماشية وضريبة الغلال (٨) .

---

(٥) Holt. P.M. : The Mahdist State in the Sudan. PP. 261-262

(٦) د. مكى شبيكة : السودان فى قرن ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

(٧) Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 111.

(٨) د. مكى شبيكة : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

لم يستمر التنظيم الادارى الذى وضعه المهديون مدة طويلة من الزمن ، بل انتهى هذا النظام بمجرد أن استرد السودان ، من جديد ، فى الفترة مابين ١٨٩٦ ، ١٨٩٩ ، وحل محله نظام آخر جديد ، وضعه المصريون ، بعد ان استقرت الأمور ، واستتب الأمن فى البلاد ، فقد قسمت البلاد الى مديريات والمديريات الى مأموريات أو مراكز ، قام بأدارتها ضباط الجيش المصرى من الانجليز والمصريين .

والى جانب هؤلاء المديرين كان هناك عدد آخر من الموظفين الرسميين ، مثل السكرتير العام ومدير المخابرات والسكرتير القانونى والمالى ومدير التخطيط المصرى وباش حكيم الطب : ومدير الغابات والزراعـــة والأراضى ومدير السكة الحديدية ، ومدير النقل البحرى ، ومدير التلغراف والبريد والجمارك ، وموظف عموم الطب البيطرى ، ورئيس مصلحة عتق الرقيق وناظر مصلحة تنظيم الصيد . وكان هؤلاء جميعا من الضباط الانجليز باستثناء السكرتير القانونى ، ومدير الغابات والتعليم ، وناظر تنظيم الصيد ، ومدير الزراعة والأراضى ، كانوا جميعا من المصريين العاملين بالجيش المصرى فى السودان . ويبدو ان هؤلاء كانوا يمثلون رؤساء المصالح الحكومية ، فكانوا هم المسئولين عن شئون مصالحهم أمام حكمدار السودان (٩) .

والى جانبهم وجد عدد من مديرى المديريات والمأمورين ، الذين كان عليهم الاهتمام بشئون مديرياتهم ، وكان عليهم ايضا أن يضربوا بحزم على أيدى المنحرفين ، وكان المأمورون فى مراكزهم يمثلون رؤساء البوليس والقضاة ومسجلى الأراضى (١٠) .

٢ ــ القوانين التشريعية :

كانت الادارة الجديدة للسودان ، قد أصدرت عدة قوانين كان من شأنها جميعا العمل على تنظيم أحوال البلاد ، وكان من هذه القوانين قانون يقضى بتنظيم دفع ضريبة الأرض الزراعية ، فكان من المتبع عندما يتاخر

---

(٩) Offiserc of the Sudan government. op. cit. P. 3.

(١٠) د. مكى شبيكة : المصـــــدر السابق ص ٣١٣ .

صاحب الأرض عن دفع الضريبة المقررة على اطيانه ، وتجاوز مدة التاخير شهرا ، يقوم فى هذه الحالة صراف الناحية برفع الأمر الى مفتش تحصيل الضرائب ، أو الى مدير المديرية ، الذى يقوم بدوره باستدعاء صاحب الأرض ، وذلك لتحصيل الضريبة منه ، ولكن فى حالة عدم حضوره ، وفى حالة عدم الاستدلال عليه ، تقوم فى هذه الحالة المديرية بلصق ورقة التكليف الخاصة بمساحة أرض هذا المواطن فى القرية ، حتى يتسنى للسكان قراءتها ومعرفة صاحب الأرض ، لكى يقوموا بابلاغه بالذهاب الى القاضى ليوضح له الأسباب التى دفعته الى عدم دفع الضريبة المقررة على اطيانه الزراعية، واذا اتضح أن محصول أرضه لم يكن كافيا ، ولم يكن هو متعمدا فى عدم دفع الضريبة ، ففى هذه الحالة ترفع قضيته الى الحاكم العام للنظر فيها ، وابداء الراى ، واما اذا اتضح أنه كان متعمدا عدم الدفع ، يقوم القاضى فى هذه الحالة باصدار أمر بالحجز عليه ، على شرط أن يستثنى من هذا الحجز الملبوسات الضرورية ، لهذا المالك ولزوجته ، ولأولاده ، وكذلك الالات الزراعية التى يمتلكها والمواشى التى يستخدمها فى زراعة أرضه ، وفى هذه الحالة يمنح صاحب الأرض مهلة تصل الى ١٤ يوما واذا اتضح بعدها أنه غير قادر على دفع الضريبة المقررة يقوم فى هذه الحالة مأمور تحصيل الضرائب ببيع الأشياء المحجوزة عليها ، أو قسم منها ، أى بقدر ما يكفى لسداد قيمة الضريبة المقررة عليه وكذلك مصاريف ورسوم الاجراءات التى اتخذت ضده ، وكان قد اشـــترط ايضا أن تباع الاشياء القابلة للتلف فورا ، واذا كانت أثمان الأشياء التى بيعت غير كافية ، لسداد المبلغ المطلوب، ولم توجد اى اشياء اخرى يمكن بيعها ، ففى هذه الحالة ينتظر الى ان يتم نضج المحصول المزروع بهذه الأرض ، ربعد جنيه يباع كله بالمزاد العلنى أو جزء منه ، على حسب مايكفى لسداد الضريبة ، وفى حالة عدم كفايته لسداد هذه الضريبة ، يقوم المدير ببيع المواشى المستثناه من الحجز ، فاذا لم تسدد الضريبة بعد ذلك يقوم المدير ببيع أرض هذا المواطن ، بالمزاد العلنى ، وكان قد تقرر قبل بيع الأرض ، أن يمنح صاحبها مهلة شهرين ؛ لكى يتمكن من جمع المبلغ المطلوب للمرى ، وفى حالة عدم مقدرته على احضار هذا المبلغ ، يقوم المدير فى هذه الحالة ببيع الأرض كما توضح ، وما يتبقى من ثمنها يسلم الى صاحبها ، واذا حدث تنازع بين أفراد الاسرة

على المبلغ المتبقى ، ترفع فى هذه الحالة القضية للقاضى للحكم فيها (١١) .

وكان من هذه القوانين أيضا ، قانون يقضى بفرض ضريبة على العقارات (عوائد) وقد تدرت قيمتها بايجار شهر فى السنة ، وكانت هذه العوائد تدفع على أربعة اقساط ، متساوية ، يدفع الأول منها ، فى أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثانى منها فى أول يوم من شهر ابريل ، ويدفع الثالث فى أول يوم من شهر يوليو ، ويدفع الرابع فى أول يوم من شهر أكتوبر ، وكان قد تقرر أن يعفى من هذه العوائد المبانى التالية بعد :

ـ المبانى الحكومية والجوامع والكنائس والمحلات التى لايسكنها أصحابها ، والتى لاتزيد قيمتها الايجارية فى السنة عن ٥٠٠ قرشا ، وكذلك المحلات التى تخلو من السكن لمدة ثلاثة اشهر متتالية ، ففى هذه الحالة لايدفع عنها عوائد الا اذا سكنت مرة أخرى .

وكان من المتبع كذلك أن تقوم بتقدير هذه العوائد لجنة مؤلفة من ستة أشخاص كان من بينهم ثلاثة من موظفى الحكومة ، والذين كانوا يعينون بمعرفة المدير ، وأما الثلاثة الاخرين فكانوا ينتخبون من قائمة مشتملة على اثنى عشر عضوا من أصحاب العقارات ، التى تقرر أن يدفع عنها ضرائب (عوائد) وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصا ينتخبون بمعرفة أصحاب العقارات ، وكان من المتبع ايضا بعد تقدير القيمة الايجارية للعقارات ، أن تقوم اللجنة بنشر هذه القيمة الايجارية فى جداول توزع فى شهر ديسمبر من كل عام فى أنحاء كل مدينة ، وكان يدرج فى هذه الجداول جميع المبانى الجديدة ، التى تم تقدير قيمتها الايجارية ، وكذلك القيمة الايجارية للمبانى ، التى لم يسبق تقديرها ، وكان من المتبع أنه عندما يقوم بابلاغ صاحب العقار باجراء بعض التعديلات فى مبانيه ، ففى هذه الحالة يقوم بابلاغ المديرية بذلك ، وذلك قبل مضى يوم ٣٠ من شهر نوفمبر من العام التالى ، وكان من يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية ، لاتتجاوز عوائد سنة واحدة وفى حالة تأخر

---

(١١) محفظة ٢٦ ـ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الأرض عام ١٨٩٩م .

المالك عن دفع قسم من عوائده ، ففى هذه الحالة يجوز تحصيل المتأخر منه ، عن طريق القضاء . وفى حالة ما يتأخر اى صاحب عقار عن دفع العوائد المقررة عليه ، وذلك لانه غير معروف للصراف أو لمفتشى الضرائب ، ففى هذه الحالة يجوز لمدير المديريات أن يعلن الساكن بأن يقوم بدفع قيمة العوائد المقررة على العقار ، الذى يقطنه الى خزانة الدولة (١٢) .

وكان منها أيضا قانون الجمارك الذى كان يقضى بأخذ ضريبة على المراكب التى تسير فى النيل وخاصة فى بلاد السودان ، وقد قدرت قيمة هذه الضريبة بواقع قرشين على كل اردب من حمولة المركب ، وكانت قيمة هذه الضريبة تدفع على قسطين ، يدفع احدهما فى أول يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من كل عام ، وكان يعفى من هذه الضرائب المراكب الحكومية والمعديات الحائزة على رخص ، والمراكب المصرية التى تتجه الى السودان ، وكان يجوز دفع هذه الضرائب (العوائد) فى أية مديرية من المديريات التى تمر المركب من خلالها ، بحيث تحصل بعد الدفع على اذن يفيد تسديدها لقيمة الضريبة (ايصال دفع) ، وكان من المتبع كذلك فى حالة فقدان المركب لهذا الاذن ، أن تحصل على اذن آخر (بدل فاقد) فى نظير دفع رسوم قدرها خمسة قروش ، وكان على ربان المركب ان يبرز الرخصة الخاصة بمركبه كلما طلب منه ذلك ، أما اذا رفض أن يبرز هذه الرخصة ، فان ذلك يعنى أن المركب لم تسدد الجمارك الخاصة بها ، وكان مدير كل مديرية يقوم بالتفتيش على المراكب التى تمر من خلال مديريته، وذلك لضبط المخالف منها ، وكانت المدة المقررة لضبط اى مركب ، أن يكون مر عليها اكثر من شهر دون أن يدفع ربانها الضرائب المقررة عليها ، وفى هذه الحالة يكون للمدير الحق فى توقيع غرامة على المركب لاتتجاوز ثلاثة أضعاف الضرائب المتأخرة ، وكان لايسمح للمركب بمغادرة الميناء التى رست فيه ، الا بعد سدادها لقيمة هذه الغرامة ، واذا اتضح فيما بعد ان المركب كانت قد سددت ماعليها من ضرائب ، ففى هذه الحالة ، ترد قيمة الغرامة الى ربان المركب ، بعد حصم قيمة الرخصة الجديدة ، وأما اذا

---

(١٢) نفس المصدر : قانون عوائد الابنية عام ١٨٩٩م .

تأخر ربان المركب مدة ٣ شهور عن دفع الغرامة ، ففى هذه الحالة يقوم مدير المديرية ببيع المركب بالمزاد العلنى ، بعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع وقيمة الغرامة ، وما تبقى من ثمن البيع يسلم الى صاحب المركب،واذا لم يظهر اصحاب حقيقيون لهذه المركب ، ففى هذه الحالة يحفظ ثمن المركب طرف المدير لمدة ٣٠ يوما (١٣) ، بعدها تعرض قضية هذه المركب على القضاء ، وذلك للنظر فيها واتخاذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات .

وكان منها ايضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على الصمغ وريش النعام والعاج ، وقد تقرر أن تكون قيمة هذه الضريبة ٢٠٪ من ثمن الكمية التى تحملها المركب ، واشترط ان تحصل قيمة هذه الضريبة عند أول محطة جمرك تصل اليها المركب واشترط ايضا أن يكون هذا المكان مزود بميزان لوزن البضائع ، وكان لصاحب البضائع الحق فى دفع قيمة الضريبة الجمركية ، أما عينا واما نقدا ، وكان قد تقرر أنه فى حالة عدم دفع قيمة هذه الضريبة ، تصادر البضائع لجانب الحكومة ولايفرج عنها ، الا بعد تسديد الرسوم الجمركية المقررة (١٤) .

وكان من هذه القوانين كذلك ، قانون يقضى بضرورة ترخيص الأسلحة النارية ، وخاصة ، للاشخاص الذين يرغبون فى احراز هذه الأسلحة ، وكان من يخالف ذلك ، يعاقب بغرامة لاتتجاوز ٢٠٠ قرشا ، أو بالسجن لمدة شهرين أو بالعقوبتين معا ، وكان يستثنى من شرط الحصول على ترخيص، أفراد القوات المسلحة ، وكان لسلطة الحكومية الحق فى مصادرة أية اسلحة تضبط غير مرخصة ، وكانت مدة الرخصة عاما يبتدىء من أول يناير ، وينتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، وكان لايقع تحت طائلة القانون كل من يجدد رخصة سلاحه فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى وكانت الرسوم المقررة على ذلك ٥٠ قرشا بالنسبة للبندقية ، ٢٥ قرشا بالنسبة للمسدس (١٥) .

---

(١٣) نفس المصدر ، قانون عوائد المراكب عام ١٨٩٩م .

(١٤) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الصمغ وريش النعام قانون عام ١٨٩٩م .

(١٥) نفس المصدر : قانون استعمال الاسلحة النارية عام ١٨٩٩م .

وكان منها أيضا قانون يقضى بضرورة حصول الباعة المتجولين على تراخيص تخول لهم حرية الاتجار فى أية سلعة تجارية ، فى مقابل دفعهم رسوما تتراوح قيمتها فيما بين ٧٥ ، ١٠٠ قرشا ، وكانت مدة الرخصة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، ولكن اذا جددت فى يوم ١٤ من شهور يناير من السنة التالية فلا يعتبر صاحب هذه الرخصة مخالفا ، وكان من المتبع بالنسبة الرخص التى يستخرجها صاحبها فى أول يوم من شهر يوليو أن يدفع عنها ، نصف رسوم تلك السنة ، وقد بلغت قيمة الغرامة التى كانت توقع على المخالفين خمسين قرشا ، وكان للقاضى ولمدير المديرية الحق فى القاء القبض على المخالفين (١٦) .

ومنها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على قطعان الماشية ، والابل والأغنام والماعز فكان قد تقرر أن تدفع هذه الضرائب سنويا ، وقد تراوحت قيمتها فيما بين ٣٪ من قيمة اثمان الجمال ، والمواشى ، ٨٪ من قيمة اثمان الأغنام والماعز ، وكان قد تقرر أن تدفع قيمة هذه الضرائب ، أما نوعا ، وأما نقدا ، ففى حالة دفعها عينا ، يجب فى هذه الحالة أن تكون الدواب المأخوذة كضريبة صغيرة السن ، قوية الجسم ، وقد استثنى من هذه الضريبة الابقار التى تستخدم فى الأعمال الزراعية ، وفى حالة تأخر صاحب القطيع عن دفع قيمة الضرائب المقررة عليه ، وتجاوز تأخيره ، ثلاثين يوما ، ففى هذه الحالة يعاقب بدفع ثلاثة أضعاف قيمة عدد الدواب ، التى كان مقررا له ان يدفعها أو مايعادل قيمة اثمانها نقدا ، وكانت هذه العقوبة توقع بمعرفة مدير المديرية ، أو بمعرفة أحد القضاة ، الذين يفوضون فى هذا الخصوص ، وكان من حق صاحب القطيع أن يرفع فى خلال سبعة أيام تظلما مكتوبا ضد الحكومة الى مدير المديرية وذلك للنظر فى تظلمه (١٧) .

وكان منها كذلك قانون يقضى بعدم الاتجار فى المشروبات الروحية ،

---

(١٦) نفس المصدر : قانون الباعة المتجولين عام ١٨٩٩م .

(١٧) نفس المصدر : قانون عوائد القطعان عام ١٨٩٩م .

الا بعد حصول التاجر على ترخيص يخول له ذلك ، وكان كل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصرى ، بالاضافة الى مصادرة ما يملكه من خمور ، وقد تقرر أن يكون رسم الرخصة ٥٠ جنيها مصريا ، تدفع على قسطين متساويين بحيث يدفع أحدهما فى أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من نفس السنة ، وقد تقرر أيضا أن تنتهى مدة الرخصة فى يوم ٣١ من شهر ديسمبر من كل عام ، ولايعتبر صاحب الرخصة مخالفا اذا جدد رخصته فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى ، وقد نص هذا القانون كذلك على انه فى حالة رغبة الشخص فى بيع الخمور فى زجاجات ، او فى صناديق ، او فى اكثر من محل فعليه ان يحصل على الرخصة من الحاكم العام ، وكان فى الامكان نقل الرخصة من شخص لاخر ، دون دفع أية رسوم جديدة (١٨) .

وكان من هذه القوانين ، قانون يقضى بتنظيم عمل السودانيين ، فى الجيش المصرى فى السودان ، وكان قد اشترط أن يكون المتقدمون لشغل مثل هذه الوظائف من أصل سودانى ، ومن خريجى المدرسة الحربية الموجودة بالخرطوم ، أو يكونوا من التابعين لادارة المعارف بالسودان ، وكان يستثنى من هذه القاعدة الصولات (المساعدون) والبلوكات أمناء ، وكان قد اشترط أن تتضمن مسوغات التعيين المستندات التالية بعد : ــ

ــ شهادة حسن الاخلاق (السير والسلوك)

ــ شهادة الجنسية .

ــ شهادة طبية تثبت صلاحية المتقدم للوظيفة .

ــ شهادة الميلاد .

وكان من المتبع أن يظل الموظف الجديد ، تحت الاختبار مدة عام ، وكان يجوز اطالة هذه المدة الى عامين ، يمكن بعدها تثبيت الموظف او فصله

---

(١٨) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون تحريم الخمور عام ١٨٩٩م .

من العمل فى حالة عدم صلاحيته لشغل هذه الوظيفة ، ويكون ذلك بأمر سردار الجيش ، وقد انقسم هؤلاء الموظفون الى ثلاثة اقسام .

موظفون من الدرجة الأولى ، وهم الذين أتموا الدراسة المقررة بالمدرسة الثانوية ، أو بالمدرسة الحربية بالخرطوم .

— موظفون من الدرجة الثانية ، وهم الذين أتموا بنجاح دراسة السنة الثانية بالمدرسة الثانوية ، ويضاف اليهم صولات الجيش .

— موظفون من الدرجة الثالثة ، وهم الذين اتموا دراسة السنوات الأربع بالمدرسة الابتدائية ، بالاضافة الى بلوكات أمناء الجيش السابقين .

وكان من المتبع أن لايرقى الموظف من وظيفة الى أخرى ، الا بعد مضى سنتين على تعيينه ، وكان للموظف الحق فى حصوله على اجازة سنوية مدتها ٣٠ يوما ، واجازة مرضية بنصف مرتب لمدة شهرين (١٩) .

٢ — القضـــــاء :

يعتبر نظام القضاء الذى أدخله المصريون فى البلدان الأفريقية ، نموذجا فريدا من نوعه ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن هذه البلاد كانت لاتعرف هذا النوع من القضاء ، فكان القضاء السائد فيها يتمثل فى عقد المجالس القبلية التى كانت تعقد من وقت لاخر ، وذلك لمناقشة المشاكل والمنازعات التى تحدث بين أفراد القبيلة أو بينها وبين أفراد القبائل الأخرى ، فكان شيخ القبيلة يمثل بالنسبة لهذه المجالس الحاكم والقاضى ، فكان يحكم على حسب ما يتراءى له من أهواء ، دون ضوابط أو قواعد قانونية .

ولكن حينما خضعت هذه البلاد الافريقية ، للسيادة المصرية أنشىء فيها ، عدد من المحاكم الشرعية ، ومجالس الشورى فى كل من مدينتى الخرطوم

---

(١٩) محفظة ٢٥ مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول ابناء السودان الى الخدمة بالجيش المصرى فى الســـودان .

والتاكه ، كما انشئت بها المحاكم الخصوصية ، فى كل من سواكن ومصوع .

لم يستمر العمل بهذا النوع من القضاء مدة طويلة من الزمن ، فقد انتهى بعد قيام الثورة المهدية فى السودان ، وادخل المهديون بدلا منه ، نوعا جديدا من القضاء ، تمثل فى تعيين أحد الفقهاء ، فى وظيفة قاض وذلك للفصل فى القضايا التى تعرض عليه ، طبقا لما تقضى به الشريعة الاسلامية ، وعلى حسب ما تقضى به منشورات المهدى التى كانت تصدر من وقت لاخر . وكان من هؤلاء الفقهاء ، الذين تولوا أمر القضاء فى دولة المهدى ، القاضى الشيخ احمد ، الذى كان يؤمن ايمانا عميقا بمبادىء المهدى واستمر هذا القاضى فى ممارسة وظيفته ، حتى اشيع عنه أنه يتقاضى الرشوة ، فزج به فى السجن ، وظل به حتى توفى ، ومن بعده تولى هذا المنصب الشيخ الحسين الزهراء والذى كان ذا رأى مستقل ، فكان يعمل على حسب ماتقضى به الشريعة الاسلامية ، لا على حسب المنشورات المهدية ، فادى به ذلك الى أن زج فى السجن وظل به حتى مات ، ومن بعده عين الخليفة ١٦ قاضيا، وذلك للفصل فى المنازعات التى تحدث بين الناس ، وكان من تعليمات الخليفة أن يكون الخصوم متساوين أمام القانون ، بحيث لا تعلو مرتبة أحدهم على الاخر ، فلا يجلس أحدهم على فراش ، ويجلس الاخر على الأرض ، بل يجلس الخصمان على مقعد واحد (٢٠) .

وكان من المتبع ان يحكم القضاة على حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية ، وكان القاضى يقوم بدراسة اية قضية دون تحيز ، فكانت احدى النساء قد قدمت شكوى ضد زوجها بحجة انه ضربها ، وكانت تطلب الطلاق فى هـذه الشكوى ، ولكـن بعد أن فحصها القاضى تبين أنها لاتستند على حجج صحيحة فرفضـها (٢١) .

لم يستمر هذا النظام مدة طويلة من الزمن فقد انتهى باسترداد السودان مرة ثانية ، واخضاعه للسيادة المصرية ، وكان النظام القضائى الذى وضعه

---

(٢٠) د. مكى شبيكة ، السودان عبر القرون ، المصدر السابق ص ٣٦٩

(٢١) Holt. P.M. : The Mahdist State. op. cit. P. 261.

المصريون فى هذه الفترة يتلخص فى أن الجرائم كان يتم الحكم فيها فى المديريات التى أرتكبت فيها ، فالصغيرة منها تعرض أمام قاضى يجلس بمفرده ، والكبيرة منها كانت تعرض أمام ثلاثة من القضاة . وكانت هذه المحكمة تسمى محكمة مديرية أو محكمة مركزية صغرى ، وكان برأسها مدير أو موظف آخر كبير له سلطة القاضى ، وفيما عدا القضايا البسيطة ، فكلها قد تستأنف الى محاكم أعلى ، وكان للحاكم العام الحق فى اعادة النظر فى كل قضية . واما القضايا المدنية فكان يقضى فيها بموجب لائحة سنت خصيصا لذلك . أما المحاكم الشرعية فى المديريات فكانت تعالج قضايا الأحوال الشخصية بين المسلمين . (٢٢)

ويبدو أن السكرتير القانونى فى الحكمدارية كان بمثابة وزيرا للعدل ، فكان عليه أن يشرف على النواحى القضائية فى البلاد بالاضافة الى اصدار التشريعات اللازمة لتنظيم العمل القضائى فى البلاد . (٢٣)

٤ ــ الأمن :

عمدت الحكومة المصرية فى هذه الفترة على أن تدعم الأمن فى ربوع الأقاليم الأفريقية ، وذلك باستخدام قوات الجيش ، التى كانت تتمركز فى هذه الأقاليم ، والتى كانت تتولى حماية الأمن فى البلاد ، وذلك بالقاء القبض على اللصوص ، والمتمردين ، الى جانب الدفاع عن حدود الدولة ، وصد أى هجوم خارجى تتعرض له الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، فكان من المتبع أن توزع قوات الجيش على جميع الأقاليم الافريقية التابعة لمصر ، على حسب اهمية كل منها ، فالاقليم الواسع المساحة ، كانت ترسل اليه قوات كبيرة من الجيش ، بينما الاقليم صغير المساحة والقليل السكان ، كانت ترسل اليه بالطبع قوات عسكرية قليلة العدد . ففى عام ١٨٨٠ م ، بلغت القوة العسكرية المصرية فى الأقاليم الافريقية ٢٤٥٠٠ جندى ، كانوا موزعين على النحو التالى : ــ

---

(٢٢) د . مكى شبيكة : السودان فى قرن : المصدر السابق ص ٣١٤ .

(٢٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 3.

— ١٢٫٠٠٠ جندى بضباطهم من جنود البيادة .
— ١٠٠٠ جندى من جنود المهندسين .
— ١١٫١٠٠ جندى من جنود الطوبجية .
— ٤٠٠٠ من جنود الباشبوزق .

وقد سلح جنود البيادة بالبنادق الرامنتون ، بالاضافة الى تزويد كل جندى بـ ٢٠٠ من الطلقات ، بقزمه ، وبكوريك ، وبكمية من المؤن والمهمات . (٢٤)

وفيما بعد تقرر أن يزداد عدد القوات العسكرية المصرية ، فى البلدان الافريقية ، من ٢٤٥٠٠ جندى عام ١٨٨٠ الى ٣٩٠٥٨ جندى عام ١٨٨١ م ، فربما يرجع السبب فى هذه الزيادة الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، وربما يرجع ايضا الى تدعيم القوة العسكرية فى هذه البلاد .

والى جانب تدعيم مصر لقواتها العسكرية المنتشرة فى الاقاليم المصرية فى افريقيا ، فقد شيدت لها الاستحكامات والحصون والمعسكرات ، كما مهدت اليها الطرق التى تستخدمها أثناء تقدمها من مكان لآخر ، وكان من اختصاص هذه القوات كما ذكرت من قبل ، أن تقوم بالقضاء على الاضطرابات الداخلية ، الى جانب قيامها بنشر الأمن فى ربوع البلاد ، وذلك بتطهيرها من اللصوص وقطاع الطرق ، وقد نجحت هذه القوات الى حد كبير فى هذه الناحية ، كما لعبت دورا هاما فى حماية حدود الدولة ويتضح ذلك فى محاربتها لقوات الدراويش ، وخاصة فى اثناء استرداد السودان ، فقد هزمتها فى مواقع عديدة . (٢٥)

٥ — التعليم :

استمرت المدارس التى انشاتها مصر فى السودان فى الفترة السابقة

---

(٢٤) تقرير اسماعيل باشا ايوب : المصدر السابق .
(٢٥) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

على عصر توفيق ، تمارس نشاطها العلمى فى هذه البلدان ، ويتضح ذلك جليا من قراءة أحد الخطب التى القيت فى احـــد الاحتفـــالات بمدرســـة الخرطوم ، التى كانت تعقد فى نهاية العام الدراسى ، احتفـــالا بتخريج التلاميذ ، وقد جاء فى احدى هذه الخطب ما نصه :

« ولمـــا كان من المآثر الحميدة والفوائد الأكيدة امتحانكم فى كل عام بحضور الذوات الكرام لتتبين منكم الحقائق ، ويتميز العائق من المـــائق ، فها هو ذلك اليوم الجليل ، قد حان جنيه ، وتأرجحت لكم رياحينه ، وتشرفتم فيه بمقدم سعادة الحكمدار الجليل عليكم ، وسعيه المشكور اليكم ، ومجمع ذوات كبراء وأعيان وأمراء فياله من يوم تجلت فيه بشائر الأفراح ، وعاد بأنس أشهر من الراح للأرواح ، فشمروا فيه عن ساعد الاجتهاد ، واجيبوا عما تســـألون فيه بذهن وقاد ، فمن أجاب فاز بحظ موفور ، ورمق بعين الاجلال والسرور فى حمى ساحة الحضرة الخديوية ، والمكارم التوفيقية أدام الله أيامها ونشر بالنصر أعلامها » . (٢٦)

لم يقتصر هذا الاحتفال على سنة بعينها ، بل كان يعقد فى نهاية العام الدراسى من كل عام ، وقد جاء فى احدى الخطب التى القيت فى احد الاحتفالات أيضا بواسطة أحد التلاميذ ما نصه :

« لمـــا كان الامتحان العام من المآثر المعتادة فى كل عام فها هو قد آن ذلك اليوم الموعود والموسم السعيد المشهود وتشرفتم يا معشر اخوانى التلامذة بمحفل رجاله العظام وعقد دره الباهر ، النظام المؤلف من رؤساء الحكومة الكرام وأمرائهـــا الفخام والعظمـــاء والعـــلماء والذوات وأرباب الاحتشام ... » (٢٧)

واضح من هذين الخطابين مدى اهتمام مصر بنشر التعليم فى البـــلاد السودانية ، وواضح منهما ايضا مدى ما وصل اليه التعليم فى الأقاليم الافريقية ، ومدى ما وصل اليه التلاميذ من تقدم فى دراستهم .

---

(٢٦) د . عبد العزيز أمين عبد الحميد : المصدر السابق ص ٢٠١ .
(٢٧) نفس المصدر ص ٢٠٥ .

وكان من المتبع ان يحضر الاحتفالات السنوية كبار الشخصيات مثل الحكمدار ومديرى المديريات ورجال البعثات وقادة الجيش ، وذلك للوقوف على مدى ما وصل اليه التعليم فى المدارس السودانية ، فى ظل الادارة المصرية ، ولم يسبق للبلدان السودانية ان شاهدت مثل هذه الاحتفالات قبل الوجود المصرى فى هذه البلاد .

ولكن على الرغم من ازدهار هذه النهضة العلمية فى السودان ، التى نمت وترعرعت فى ظل الادارة المصرية ، الا انها لم تستمر طويلا ، فقد توقفت ، بصفة نهائية عند ما اندلعت الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١ م فقد اغلقت هذه المدارس ، وحرم تلاميذها من تكملة دراستهم ، ومن المعروف ان الدراويش اقتصروا فى مجال التعليم على الكتاتيب او على مدرسة القرية ، كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت ، أو على الخلوة ، التى كان التعليم فيها قاصرا على حفظ القرآن ، وتعليم القراءة والكتابة .

لم اعثر على اية وثائق تشير الى استمرار المدارس التى انشأتها مصر فى بعض الأقاليم السودانية ، فى ممارسة مهمتها ، كما لم اجد فى بعض المراجع ما يشير الى ذلك .

ولكن بعد أن استرد السودان ، وحكم حكما ثنائيا بين مصر وبريطانيا ، أعيد بالتالى فتح المدارس من جديد ، فقد أعيد فتح مدرسة الخرطوم وأم درمان وحلفا وسواكن ، الى جانب فتح الكتاتيب ، أو ما يسمى بمدارس القرى التى كان يتعلم التلاميذ فيها القراءة والكتابة ومبادىء الحساب .

وكانت المدارس التى اعيد فتحها بعد استرداد السودان ، يتم التدريس فيها باللغة العربية ، وفيما بعد ادخلت اللغة الانجليزية ، ولقد اسهمت هذه المدارس بنصيب وافر فى تعليم عدد كبير من ابناء السودان الذين عملوا فى الوظائف الصغيرة ، واسهموا بذلك فى خدمة بلادهم . (٢٨)

---

(٢٨) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 11.

والى جانب هذه المدارس ، فقد انشئت كلية عرفت باسم كلية غردون التى بلغت جملة تكاليفها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وكان يدخلها تلاميذ المدارس التوجيهية ، وبلغ عدد تلاميذها فى بداية القرن العشرين ١٥٠ تلميذا ، وكان الغرض من انشائها هو تزويد السودان بما يلزمه من المدرسين والقضاة (٢٩) .

وقد تقدم التعليم فى السودان الشمالى ، وبصفة خاصة بعد عام ١٨٩٨ م ، فقد انشئت كلية غردون ، الى جانب العديد من المدارس الفنية والمدارس الأخرى ، فى القرى والمدن ، بينما لم يحظ الجنوب بهذه النهضة العلمية ، فقد اقتصر التعليم فيه على ما تقوم به البعثات التبشيرية . (٣٠)

وقد ذكر حاكم عام السودان أن عدد الكتاتيب فى السودان الشمالى بلغ ١٠٠ من هذه الكتاتيب ، التى كان الأطفال يتعلمون فيها القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن .

وقد تمخضت النهضة التعليمية فى السودان ، عن وجود ستة نماذج من المدارس ، هى الخلوات والمدارس الابتدائية ، والمتوسطة ، والمدارس الفنية ، ومدارس البنات الابتدائية . (٣١)

ويمكن القول بأن مصر لعبت دورا ايجابيا ، لا يمكن انكاره ، فى مجال النهضة العلمية فى السودان والبلدان الأفريقية الأخرى .

٦ ــ الصحة :

عرفنا فى الباب السابق أن الحكومة المصرية ، اهتمت بالشئون الصحية ، فى جميع الأقاليم الأفريقية ، وكانت تهدف من وراء ذلك فيما يبدو

---

(٢٩) Ibid. P. 11.

(٣٠) Audrey Butt : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and Uganda. P. 21.

(٣١) Gorern. G. : The Anglo-Egyptian Sudan from within. P. 343.

الى تحقيق غرضين ، اولهما حماية جنودهما من الامراض الفتاكة المنتشرة فى هذه البلدان ، وثانيهما معالجة المرضى من رعاياها فى الأقاليم الافريقية ، بالاضافة الى القضاء على الامراض المتوطنة ، ولم تقف النهضة عند حد معين، بل نجد أن مصر واصلت اهتمامها بالشئون الصحية فى عهد الخديو توفيق . (٣٢)

وقدتمكنت الادارة المصرية فى هذه الفترة ، من أن تنشىء المستشفيات ؛ فى معظم البلدان الافريقية ، التى خضعت للادارة المصرية ، على الرغم من نقص راس المال الذى وقف عقبة ، أمام الخدمات الطبية الملائمة . (٣٣)

وعلى كل حال فان هذا العمل يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، لأن بلاد السودان ، وغيرها من البلدان الافريقية الأخرى كانت لا تعرف نظام المستشفيات ، قبل الوجود المصرى ، وكان من نتائج هذا العمل ان امكن الى حد كبير أو على اقل تقدير تجنب البلاد من أخطار الأمراض المتوطنة ، التى كانت فى الماضى تقضى على اعداد كبيرة من السكان ، وكان يؤثر ذلك بالتالى فى حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية .

---

(٣٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

(٣٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 21.

obeikandl.com

الفصل السابع عشر

علاقة مصر بالدول الأوربية فى افريقيا

كانت لمصر علاقات مع بعض الدول فى هذه الفترة ، مثل بريطانيا وفرنسا ، وتركيا . وكانت هذه العلاقات بالنسبة لمصر تختلف من دولة الى اخرى ، بينما كانت هذه العلاقات تكاد تكون متشابهة فيما بين هذه الدول ، بعضها البعض . وسوف أتناول فى الحديث علاقة كل دولة بمصر ، ومدى ما وصلت اليه هذه العلاقة من تطور

١ ــ ايطاليا :

ترجع علاقة مصر بايطاليا فى افريقيا فى هذه الفترة ، الى عام ١٨٧٩ م ، ففى هذا العام أرسلت ايطاليا سفينة حربية تسمى اسبلوراتو ، وهى احدى قطع الأسطول البحرى الايطالى الى عصب (١) مارة فى طريقها ببورسعيد ومخا فى اليمن . وهناك شرع ضباط هذه السفينة فى انشاء ميناء

---

(١) كانت عصب عبارة عن منطقة مكشوفة ، تقع بالقرب من منطقة سنتيار ، ويبلغ طول ساحلها ٥٠ ميلا تقريبا ، ويوجد بها عدد من الجزر الكبيرة والصغيرة ، وكانت جميعها خالية من السكان ، وكان يوجد بها اسكلتان بنيت احداهما بالأحجار ، وبنيت الأخرى ، بعدد من الواح الخشب، وكانت كل اسكلة منها تمتد فى البحر الى مسافة ٣٥ مترا ، ويبلغ عرضها ٣ متر ، وكان يوجد بعصب أيضا خمسة منازل مبنية من الحجر ، وعشرة توكولات ، وتبلغ المساحة المقام عليها هذه المبانى ٧٠٠٠ متر مربع ، ويوجد بها بعض أشجار الدوم والسنط ، ويخرج منها طريقان ، يصل احدهما الى بيلول ومصوع ، ويصل الآخر الى رهيطة ، وأبوك وتجره وأوسة ، وينقسم السكان فى عصب الى قسمين : قسم يقطن الساحل ، وآخر يقطن الجبال ، وكان سكان الجبال أحسن حالا عن غيرهم .

فى خليج عصب لربطها بمخا بخط ملاحى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى السفن الايطالية برحلة اسبوعية بين هذين الميناءين ، ويقال أن اختيار مصب كميناء يرجع الى أحد أعضاء الجمعية الجغرافية الايطالية ، الذى زارها فى مدة سابقة على هذه الفترة . (٢)

وقد تمكن الايطاليون فى عام ١٨٨٠م من شراء المنطقة الواقعة الى الشمال من عصب،والتى تبتدىء من رأس لوما وحتى مصب خور الماربا القريب من قرية مارجيلينة ، وفى نفس السنة تمكنوا أيضا من مد نفوذهم من رأس لوما الى رأس دارما ، وقد شمل عدد الايطاليون الذين سكنوا عصب فى عام ١٨٨٠ م ، كل من الخواجة سابيتو وزوجته ، وخدمه ، بالاضافة الى ١٢٠ جنديا ، كانوا عبارة عن طاقم الوابور الايطالى الحربى ، المسمى فينوراموسكا ، وكان يعتبر هذا العدد مقدمة لما سيأتى من الايطاليين فيما بعد ، وكان الخواجة سابيتو قد ذكر لأحد مستخدمى محافظة مصوع بأنه وزملاءه ينتظرون مجىء المهمات ، والأدوات اللازمة للأبنية المزمع انشاؤها فى عصب ، حتى تصبح ميناءا جيدا .

ولكن لما علمت مصر بوجود هؤلاء الأشخاص الايطاليين فى عصب وبيلول اتخذت بعض الاجراءات التى تحول دون تمكينهم من الاستمرار فيها ، وكان من هذه الاجراءات أن خصصت وابورين حربيين لمراقبة سواحل البحر الاحمر الغربية ، فكان الوابور الأول يقوم بمراقبة الساحل من القصير وحتى مصوع . وكان الثانى يقوم بمراقبة الساحل فيما بين مصوع وبربرة (٣) بالاضافة الى تعيين اثنين من ابناء ابو بكر شحيم ، وذلك لمراقبة تحركات هؤلاء الايطاليين ، فعين احدهما لملاحظة المنطقة الممتدة من حدود رهيطة ، وحتى تجرة ، وعين الثانى لمراقبة المنطقة الواقعة بين زيلع وبلهار .

وفى نفس الوقت قام الايطاليون الذين استقروا فى عصب بتاسيس

---

(٢) محفظة ١٦٢ ــ وثيقة ٣٦ عابدين عام ١٨٧٩ م .

(٣) محفظة ١١١ ، المصدر السابق ، تقرير على رضا فى ١٩ صفر ١٢٩٨ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

الومبانية لهم فى هذه البلاد ، ودليلنا على ذلك ، ان الخديو توفيق ، طلب من على رضا محافظ سواحل البحر الأحمر ، أن يتحرى عن الاعمال التى قامت بها هذه القومبانية ، بالاضافة الى معرفة المنطقة التى تم احتلالها بواسطتها، وذلك لعمل اللازم نحو طرد الايطاليين من هذه الجهات ، كما طلب منه أيضا المحافظة على أملاك مصر فى تلك البلدان .

يبدو أن الاجراءات التى اتخذتها مصر ضد التوسع الايطالى فى عصب، لم تأت بنتيجة تذكر ، والدليل على ذلك أن محافظ عموم سواحل البحر الأحمر اخبر الخديو بأن عددا من الايطاليين قدموا من مصوع بطريق البر الى ميناء بيلول وكانوا يركبون عددا من الجمال والحمير والبغال، وهناك فى بيلول اقاموا خيامهم ، بجوار بئر من المـــاء ، بعد ذلك قام جنودهم بالتجول فى داخلية البلاد ، لاكتشاف المناطق المحيطة بها ، وقد أخبروا شيـــخها بأن المنطقة الممتدة من بلدهم وحتى عصب اصبحت ملكا للحكومة الايطالية واضافوا بأن لهم الحق فى التجول فيها كيفما شاءوا ، وحذروا شيخ البلدة والأهالى من التعرض لهم . ولم يمض وقت طويل ، الا وحضر وابور ايطالى الى بيلول ، ونزل منه عدد من الايطاليين ، يقدر بحوالى خمسين شخصا ، وبعد ذلك توجهوا الى الشيخ برهان محمد شيخ رهيطة، وافهموه بأنهم يريدون التوجه الى الشـــيخ محمد حنفلى ، شـــيخ احدى القبائل الحبشية (٤) ، ومن المعروف أن هؤلاء الايطاليين قد اغتيلوا بواسطة رجال القبائل الافريقية .

ولكن عند ما علمت مصر بوصول هؤلاء الايطاليين الى بيلول ، طلبت فى ٢٢ مايو عام ١٨٨١ م ، من محافظها فى مصوع ، أن يمنعهم من احتلالها ، وأن يرسل اليها عددا من الجنود لحمايتها وتدعيم نفوذ الحكومة الخديوية فيها وأخبرته أيضا أنه فى حالة معارضة هؤلاء الايطاليين لهذه الاجراءات ، يقوم باحاطة الحكومة المصرية بذلك ، حتى يتسنى لها اتخاذ الاجـــراءات الكفيلة بطردهم من بيلول . (٥)

---

(٤) محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٧ مكاتبة من محـــافظ عموم سواحل البحر الاحمر عام ١٨٨٠ م .

(٥) نفس المصدر ، صورة تلغراف محافظ مصوع الى الخديوية فى ١٩ مايو ١٨٨١ م .

يبدو أن ايطاليا لم تكترث باجراءات الحكومة المصرية ، فقد انتهزت فرصة مقتل عدد من ابنائها (٦) فأعلنت على اثره ضم رهيطة الى حوزتها ، وقررت منع المصريين من الدخول اليها (٧) .

وقد عللت ايطاليا احتلالها لعصب وبيلول ورهيطة ، بأن هذه المناطق ليست ملكا لتركيا أو مصر ، بل أنها مناطق مهجورة ، ويتضح ذلك من الخطاب ، الذى أرسلته الى مصر عام ١٨٨٢ م ، والذى جاء فيه ما نصه :

« ان مصر لما وضعت يدها على هذه المناطق (عصب وبيلول ورهيطة) ظلت مهجورة حتى وضعت ايطاليا يدها عليها ، وانه من الأفضل أن تقبل حكومة مصر عقد معاهدة مع ايطاليا ، فلم يعد هذا تنازلا من جانبها ، على قطعة أرض من املاكها ، بل يكون هذا ، أمرا يعود بالفائدة عليها ، فايطاليا سوف تقر للحكومة المصرية بحق التملك للجزء الباقى من الساحل الغربى للبحر الأحمر ، سواء كان ذلك فى شمال أو جنوب عصب ، وهذا أمر لم يسبق الاقرار به من أحد ما ، وسوف يتحقق لمصر أيضا ، عدم خوفها من الآن فصاعدا ، من مبيع اراض جديدة فى تلك الجهات ، وما يترتب على ذلك من أضرار لسياسة الحكومة المصرية فى تلك البلاد ، وأن ايطاليا لن تتنازل عن الأراضى الخاصة بها ، بجهة عصب مهما كانت الأسباب ، فعلى الحكومة المصرية ، أن تقبل المساواة القائمة على المحبة ، وعلى هذا يجب عقد معاهدة بين الدولتين لانهاء المشاكل القائمة بينهما » . (٨) يتضح من هذا الخطاب أن ايطاليا لم تعترف بالوجود المصرى فى هذه الجهات .

---

(٦) بلغ عدد الايطاليين الذين قتلوا ثمانية عشر شخصا ، وكانت الحكومة المصرية ، قد ألقت القبض على كل من محمد بن حنفلة ؛ واكيتو محمد ، وسعد أبو بكر ، والخواجة كوينتو ؛ وذلك لمحاكمتهم ، على مانسب اليهم من تهم خاصة بمقتل الايطاليين ، وقد أفرج عن سعد أبى بكر ، الذى حصل على تعويض قدره ٢٠٠ جنيه مصرى ، نظير تعطيل تجارته .

(٧) المصدر السابق ، خطاب الى نظارة الداخلية .

(٨) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، فى القرن التاسع عشر ، ص ص ١٦٥ — ١٦٦ .

وفى نفس الوقت رفضت مصر أن تستجيب الى مطالب ايطاليا الخاصة بعقد معاهدة صلح بين الدولتين مما دفع ذلك ايطاليا الى مواصلة توسعها فى افريقيا الشرقية على حساب الأملاك المصرية ، ففى يناير عام ١٨٨٥ م أعلنت احتلالها لبيلول ، وطردت الحامية المصرية منها ، بعد أن جردتها من السلاح ، وفى فبراير من نفس العام ، وبالاتفاق مع انجلترا ، أعلنت احتلالها لمصوع ، وبسطت حمايتها عليها ، وفى ديسمبر من نفس العـــام دخل الايطاليون مصوع ، وطردوا الحامية المصرية ، المعسكرة فيها ، واستولوا على مخازن الذخيرة والمهمات ، وقد انتقل الموظفون الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة المصرية ، للعمل فى خدمة الايطاليين ، وكان مجلس النظار قد رفض منحهم معاشات ، مع انه منح معاشات الى أرامل الجنود الذين قتلوا فى المعارك ، وذلك بواقع سبع جنيهات لكل أرملة ، وكان أربع من هؤلاء النساء (*) قد طلبن السماح لهن بالسفر الى مصوع ، على شرط أن تتحمل الحكومة المصرية مصاريف نقلهم .

لم تقف أطماع ايطاليا عند هذا الحد ، بل انها فى عام ١٨٨٨ م ، احتلت ميناء زولا ، وبهذا العمل امتد نفوذها من رأس قصار (جنوب سواكن) الى ميناء أوبوك فى جنوب عصب ، وفى يوم ٢ من مايو عام ١٨٨٩ ، عقدت مع الحبشة معاهدة أوتشالى ، التى بمقتضاها بسطت حمـــايتها على الحبشة ، واستولت على كرن (سنهيت) وأغوردت وأسمره ، وبوغوص ، وفى عام ١٨٩٠ م ، صدر مرسوم ملكى ايطالى بتسمية هذه الممتلكات باسم مستعمرة أريتريا .

لم يقتصر التوســـع الايطالى على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فحسب بل امتد أيضا الى شرق افريقيا ، ففى فبراير من عام ١٨٨٩ ، تمكنت ايطاليا من عقد معاهدة حماية مع سلطان أوبيـــا ، وفى ٧ ابريل من

Petitionars are four widowers of soldiers killed in the Sudan having spent the indeminty. Which they received at their arrival to Cairo. They are helpless in this city and beg to be returned to Mossawah.

نفس العام عقدت معاهدة مع سلطان الميجورتين ، وفى ٢٤ من شهر مارس عام ١٨٩١ م ، عقدت معاهدة مع بريطانيا وذلك لتحديد نفوذها فى شرق أفريقيا ، وقد تمخض عن ذلك حصولها على المنطقة الواقعة الى الجنوب من الصومال البريطانى ، بما فى ذلك ميناء براوة ، ومركا ، ومقديشيو ووارشيخ ، الواقعة الى الشمال من نهر الجوبا ، وفى يوم ٥ من مايو عام ١٨٩٤م تنازلت انجلترا لايطاليا عن رأس غردفوى ، وعلى جميع المناطق المحيطة بها ، وقد بلغ طول هذه المنطقة ٤٠٠ كم ، وبلغ طول الساحل الصومالى الايطالى حوالى ٢٠٠٠ كم (٩) ولكن فى أول مايو من عام ١٨٩٦ م، هزم الايطاليون من جانب الأحباش فى موقعة عدوة ، وعقدت معاهدة بين الطرفين حصلت الحبشة بمقتضاها على استقلالها (١٠) .

٢ ــ بريطانيا :

عرفنا فيما سبق أن علاقة بريطانيا بمصر كانت طيبة ، ولكن لم تستمر هذه العلاقة على ما هى عليه ، بل بدات تتغير الى الأسوأ فى هذه الفترة وبصورة خفية فى بداية الأمر ، وظهر ذلك جليا فى موقفها المعادى للتوسع المصرى فى شرق افريقيا ، فعملت بكل جهدها على عرقلة الوجود المصرى فى هذه المناطق ووصل بها الأمر الى ان أجبرت مصر على التخلى عن شرق افريقيا ، وعلى اثر ذلك عقدت معاهدة بين الدولتين فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م ، وذلك لتحديد نفوذ الوجود المصرى فى افريقيا الشرقية ، وقد اتفقت الدولتان بأن تنتهى حدود الوجود المصرى من جهة الجنوب عند رأس حافون .

ولم يمض وقت طويل ، الا وكانت بريطانيا قد احتلت مصر ، وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٨٢ م ، ومنذ هذا التاريخ أصبح التدخل البريطانى فى الشئون المصرية الداخلية والخارجية تدخلا مباشرا ، وأصبحت العلاقة بين الدولتين ، علاقة دولة استعمارية ، لدولة مستعمرة اقل منها قوة ، فمن

---

(٩) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(١٠) نفس المصدر : ص ٢٤٥ .

هذا المنطلق تدخلت بريطانيا فى كل شىء فى مصر ، ووصل بها الأمر الى أن قنصلها فى ساحل الصومال كان يراقب تصرفات حكام بعض الأقاليم المصرية فى افريقيا ، مثل بربرة وزيلع وسواكن ، ومصوع ، خشية أن يحذوا حذو عرابى فى مصر ، أو خشية ان يثيروا العقبات أمام الأطماع البريطانية ، فى عدن ، وفى المحيط الهندى . وقد شجع رئيس مجلس النظار المصرى هذا الأسلوب ، ويتضح ذلك جليا من الرسالة التى أرسلها هذا القنصل ، الى المعتمد البريطانى فى مصر ، وذلك لنقلها الى رئس مجلس النظار ، وناظر الخارجية ؛ وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« ان محافظى كل من مصوع وسواكن ، سيذهبان الى ما ذهب اليه عرابى ، بينما أبو بكر شحيم ، محافظ زيلع ، كان يميـــل الى الحضرة الخديوية ، واما بربرة فالآراء فيها متغايرة ، فكان العساكر يظهرون رغبة فى العودة الى مصر ، للانضمام الى عرابى ، وأما الضباط فكانوا يظهرون ميلا شديدا للخديو » .

وبعد أن تسلم رئيس مجلس النظار هذه الرسالة ، طلب من قنصل بريطانيا فى ساحل الصومال ، ان يواصل مراقبته للمحافظين المصريين ، وان يرسل اليه أخبار هذه المدن اولا بأول ، حتى يكون على علم بما يدور فى هذه المحافظات . (١١) وبناء على ذلك فقد أفاد القنصل البـــريطانى بأن سلوك بعض الضباط المصريين والمحافظين الموجودين فى بعض محـــافظات البحر الأحمر ، غير مرض ؛ حيث كانوا يقصرون فى القيام بواجباتهم . (١٢)

يبدو أن القنصل البريطانى كان يقصد بكلمة (يقصرون فى واجباتهم) بأنهم كانوا لا ينفذون تعليمات بريطانيا فى أقاليمهم . أو بمعنى آخر أنهم كانوا لا يرضون عن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية . وأما بخصوص تقصيرهم فى واجباتهم القومية ، فهذا لا يعنى بريطانيا فى شىء . عندئذ أرسل

---

(١١) محفظة ٤٠ ، المصدر السابق ، رسالة من السردار الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

(١٢) نفس المصدر .

الخـــديو المسيو ماســـون بك ، للمرور على ســـواحل البحر الأحمر ؛ وذلك للوقوف على احوال هذه البلاد .

من الواضح أن بريطانيا كانت تعمل لمصلحتها الخاصة دون مراعاة للمصلحة الوطنية المصرية ، بالاضافة الى استمرارها فى التدخل المباشر ، الذى أدى فى نهاية الأمر الى استيلائها على سواكن عام ١٨٨٤ (١٣) كما استولت على زيلع وبربرة وبلهار . ثم استولت على كينيا فى عام ١٨٨٦ ، وعلى أوغندا فى عام ١٨٩٠ . (١٤) زيادة على ذلك فانها شاركت مصر فى حكمها للسودان ، بل وعملت على الانفراد به وتصدت لأية دولة اوربية اخرى تحاول أن تشاركها املاكها ، فعندما حاولت فرنسا أن ترسل قواتها من غرب افريقيا ، لتستولى على منطقة فاشودة ، سيرت بريطانيا من الخرطوم حملة فى ١٠ ســـبتمبر عام ١٨٩٨ ، للتصـــدى للتوسع الفرنسى فى حوض النيل ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر باشا ، وعندما وصل كتشنر الى فاشودة ، قال له مارشان القائد الفرنسى ما نصه :

« انه مضطر للقتال اذا هوجم ، وانه وزملاءه مســـــتعدون للموت فى مراكزهم ، وانه لم يكن مستعدا للاتفاق على شىء ما لم يتلق تعليمات من فرنســـا » .

وقد رد عليه كتشنر بقوله :

« انه من ناحيته قد تلقى تعليمات صريحة ، تقضى بأن يستولى على اعالى النيل » ، واضح من هذه العبارة مدى ما كانت تصبو اليه بريطانيا من اطماع استعمارية ، تمتد من مصر فى شمال افريقيا ، وحتى مدينة كيب كيب تون فى جنوب القارة .

لم يمض وقت طويل ، الا وقررت فرنســـا سحب قواتها من فاشوده

---

(١٣) د . محمد صبرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(١٤) آلان مورهيد : النيل الأبيض ، ترجمـــة محمد بدر الدين خليل ص ص ٣٣١ — ٣٣٢ .

وكان ذلك فى ١١ ديسمبر عام ١٨٩٨ م ، ويبدو ان السبب فى ذلك يرجع الى أن فرنسا كانت لا تريد أن تدخل فى معركة مع بريطانيا ، بل فضلت أن تحل المشاكل بالطرق السلمية .

بعد هذا العرض يتضح لنا مدى ما وصل اليه النفوذ البريطانى فى مصر ، ففى نهاية القرن التاسع عشر ، اصبحت بريطانيا صاحبة النفوذ المطلق ليس فى مصر فحسب ، بل وفى السودان أيضا ، والدليل على ذلك انه فى يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ م ، أرسلت بريطانيا الى مصر رسالة جاء فيها ما يلى :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، الى الحكومة المصرية ، من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى ، بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وان هذا الاجراء لايقصد به تحديد كيفية ادارة الأراضى المحتلة فى المستقبل، وانما يرمى الى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة ، تعتبر ان لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وانها تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها ، اليها الحكومة البريطانية ، فى شأن المسائل السودانية » .

وأسفر هذا الموقف من جانب بريطانيا ، على توقيع الاتفاق الثنائى بين الدولتين فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩م * ، والذى لم يكن نتيجة للتفاوض ، أو نتيجة لأية وسيلة من وسائل عقد المعاهدات الدولية ، بل انه وضع وضعا، وفرض فرضا ، على الحكومة المصرية ، التى انحصر كل عملها ، فى الاذعان والتوقيع ، حتى أن خديو مصر ، لم تكن له الأهلية القانونية اللازمة ، لعقد مثل هذه المعاهدة ، التى تتضمن تنازلا عن حقوق هى فى الأصل ، من حقوق السلطان العثمانى ، فالفرمان الشاهانى الصادر بشأن تولية الخديو عام ١٨٩٢ م ، يحدد مدى الحقوق التى يستمتع بها الخديو ، ومدى أهليته القانونية ، فى عقد الاتفاقيات الدولية ، وقد جاء فى هذا الفرمان ما يلى :

« ليس للخديو الحق فى أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، ولا يتنازل عن جزء من الأقاليم المصرية » .

(*) أنظر الاتفاقية الثنائية فى الملحق .

وتعتبر بريطانيا بعملها هذا ، قد خالفت كافة المعاهدات الدولية ، التى التزمت فيها بضمان السلامة للأتاليم ، التى تكون للامبراطورية العثمانية . وعدم التعرض لها ، وهذه المعاهدات هى المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وكل من النمسا وبروسيا ، وروسيا فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ م ، وملحقها الصادر فى ٣٠ يناير عام ١٨٤١ م ، ومعاهدة باريس المنعقدة فى ٣٠ مارس عام ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين المنعقدة فى ٣ يوليو عام ١٨٧٨ م ، وبروتوكول مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢ م . (١٥)

واضح من تتبع هذه العلاقة ، انها اصبحت علاقة حاكم مع محكوم ، فأصبحت الارادة المصرية منعدمة تماما ، حتى انه لم يعد فى مقدورها ، رفض اية قرارات ، او تعديل بنود اية معاهدات ، بل انها كانت تقبل كل ما يقوله المستعمر دون ادنى معارضة .

٢ ــ فرنســـا :

يرجع تاريخ العلاقات المصرية الفرنسية ، فى افريقيا الى اواخر عام ١٨٧٩ م ، ففى هذا العام أرسلت فرنسا وابورا الى زيلع ، ومنها اتجه الى أوبوك،وهناك نزل منهخمسة أشخاص، قاموا بالتجول فى تلك المنطقة، وذلك ، لمعرفة مدى ما تحويه من معادن ، وقد تمكنوا من الحصول على عينة من الفحم الحجرى من أحد جبالها وقد مكث هؤلاء الأفراد فى أوبوك مدة خمسة أيام ، تمكنوا خلالها من عقد اتفاق مع شخص يدعى السيد على ، من سكان تجرة ، يخول لهم استخراج الفحم من الجبال المحيطة بأوبوك ، فى مقابل أن يحصل هذا الشيخ على مبلغ ٢٠٠٠ ريال ، ولما علم محافظ زيلع بذلك أعلن عدم شرعية هذا العقد ، لأن منطقة أوبوك منطقة مصرية ، وعلى هذا الأساس،يكون هذا العقد باطلا ولا اساس له من الشرعية؛زيادة على ذلك فان محافظ زيلع قام بالقاء القبض على السيد على ، الذى قام بتوقيع العقد مع الفرنسيين (١٦) .

---

(١٥) محفظة ١٩ مجلس الوزراء (سودان) وثيقة بدون رقم ، عام ١٨٩٩ م .

(١٦) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

ومن ناحية أخرى فان محافظ عموم سواحل البحر الأحمر أمر برفع العلم المصرى فوق هذه الجهة ، ايذانا باعادتها الى السيادة المصرية ، مرة ثانية (١٧) . ولكن على الرغم من ذلك ، الا أن الفرنسيين مكثوا فى أوبوك ، وكان من أهم اهدافهم انشاء قومبانية فرنساوية براس مال قدره ٦٠٠،٠٠٠ فرنك ، بالاضافة الى دراسة امكانية مد سكة حديد من أوبوك ، الى داخلية البلاد (١٨) .

لم يكتف الفرنسيون بأوبوك ، بل حاولوا عام ١٨٨٣ م ، احتلال ميناء « مناسكلو » التابع لزيلع ، وقاموا برفع العلم الفرنسى فوق هذا الميناء ، ولكن لما علم رئيس مجلس النظار بذلك ، طلب من محافظ زيلع أن يرسل قوة من الجنود المصريين الى هذا الميناء ، وذلك للدفاع عنه ، ووضع العلم المصرى فوقه وطرد الفرنسيين منه (١٩) .

ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات التى اتخذتها مصر ، بشأن وقف التوسع الفرنسى فى منطقة أوبوك وما جاورها ، الا أنها لم تأت بالنتيجة المرجوة ، والدليل على ذلك ، أن محافظ زيلع أرسل عام ١٨٨٣ م ، خطابا الى المسيو برال مفتش القومبانية الفرنسية فى أوبوك ، يقول فيه ما نصه :

« ان بعض الأشخاص من تبعية جنابكم أزالوا العلم العثمانى الموضوع على أحد المناطق التابعة للسيادة المصرية ، حيث يشير هذا العلم الى ان هذه الجهة هى ملكا للدولة العثمانية ، منذ الأزل وحتى الوقت الحاضر ، فكيف ترخص وتصرح لهؤلاء الأشخاص بازالة العلم العثمانى ، ونحن لا نرى فى جنابكم ، ولا فى أحد من أتباع الدولة الفرنسية له الرغبة فى عمل مثل هذا العمل وذلك يعرض حفظ الحقوق المشروعة لدولتنا للخطر ، واننى

---

(١٧) محفظة ٣٢ مجلس الوزراء «سودان» تقرير محافظ عموم سواحل البحر الأحمر ، فى عام ١٨٧٩ م .

(١٨) تقرير على رضا عام ١٨٨٠ م .

(١٩) محفظة ٤٣ ،المصدر السابق،افادة الى محافظ زيلع عام ١٨٨٣م.

ارسلت الى جنابكم من طرف حسن افندى احد موظفى المحافظة ، كى يتسلم منكم العلم المصرى ، ثم يعيد رفعه من جديد فوق قمة جبل التعتية المجاور لاوبوك ، وارجو عدم المعارضة فى ذلك ، واطلب منه اذا كان هذا العمل قد تم بأوامركم . فأرجو معرفة الأسباب التى دعت الى ذلك ، واذا كان هذا العمل قد تم من جانب الأشخاص الأشقياء ، فأرجو التنبيه ، بعدم تكرار مثل تلك الأعمال ، كما أطلب ارسال الفاعل بدون علمكم مع حسن افندى فهمى مندوبنا ، ما دام هذا الفاعل من رعايا الدولة العثمانية ، لاجراء اللازم معه » .

وعند ما وصل الضابط المصرى حسن افندى فهمى ، الى مقر مفتش التومبانية الفرنسية فى أوبوك ، قال له المفتش الفرنسى ما نصه :

« انكم قادمون من زيلع لمعرفة من الذى نزع العلم المصرى المرفوع فوق قمة جبل التعتية » . فأجابه الضابط المصرى بالايجاب ، وقال الى المفتش الفرنسى ، انه كان يجب عليكم قبل انزال العلم المصرى ، أن تخبروا محافظ زيلع ، والحكومة المصرية بذلك ، فقال المفتش وبحضور زملائه ، مانصه :

« ان العلم المصرى لما صار وضعه فى هذه النقطة ، لم يخبرنا أحد به » . فرد عليه الضابط المصرى بقوله :

« ان النقطة والعلم هما من متعلقات الحكومة المصرية ، وتحت رعاية المحافظة ، ومن الضرورى وضع العلم المصرى بها ، دون اخبار اى أحد » فاجاب المفتش الفرنسى بقوله :

« انه كان يجب عليكم اخبارنا بما هو لازم اجراؤه بمعرفة المحافظة ، فنحن أجرينا نزعة بدون أن نخبر احد » . وعلى الفور طلب الضابط المصرى العلم فأخبره المفتش الفرنسى بقوله :

« ان العلم المصرى ارسل الى فرنسا يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣م»(٢٠)

---

(٢٠) محفظة ١٥ : المصدر السابق ـ تقرير محافظ زيلع عام ١٨٨٣م.

واضح من هذه المحاورة التى دارت بين المفتش الفرنسى فى أوبوك ، وبين الضابط المصرى ، حسن افندى فهمى ، أن فرنسا كانت لا تعترف بالوجود المصرى فى أبوك وما جاورها من بلدان ، متناسية ان هذه المناطق هى ملك للحكومة المصرية ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية ، كانت قد تنازلت عن هذه الأملاك الى مصر ، فى مقابل أن تدفع مصر لها فى نظير ذلك ، مبلغا من المال (الجزية السنوية) .

وكان الضابط المصرى ، قد تسلم رسالة من مفتش القومبانية الفرنسية فى أوبوك لتوصيلها الى محافظ زيلع ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« أما نحن فيحزننا عدم المقدرة على اجابة طلبكم ، لأن النقطة التى كان العلم المصرى مرفوعا فوقها هى ضمن ملحقات أرض فرنسا بجبهة أوبوك ، وهى الجهة التى صار مشتراها منذ زمن بعيد ، وقد امتدت هذه النقطة من راس دومبرة الى راس ايبالى ، وهى من ملحقات بلادنا ، وبما أن النقطة المشار ذكرها هى واقعة فى ملحقات فرنسا ، فربما يكون لتجارتنا منفعة بها فى يوم ما ، فغير متيسر لنا أن نصرح برفع العلم المصرى بها ، لأنها ليست من تبعية دولتكم ، ومع ما ذكرنا ، فهذا الأمر سيفوض ما تستصوبه حكومتنا . ومنا مزيد التحية والاحترام » . (٢١)

واضح من هذا الخطاب مدى محاولة الفرنسيين فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى المصرية فى افريقيا الشرقية ، دون الاكتراث بالوجود المصرى فى هذه الجهات ، والدليل على ذلك انه فى يوم ٢٧ ابريل عام ١٨٨٤م، وصل وابور فرنسى الى ميناء روشيل ، الذى يعتبر ميناء تجرة الصيفى ، وهناك نزل منه عشرة اشخاص من الفرنسيين ، وقاموا باستكشاف اراضى روشيل وما جاورها ، وقد اخبروا احمد كامل شيخ روشيل بأن بلدته صارت ملكا لفرنسا ، ولكن لما علم محافظ عموم سواحل البحر الأحمر بذلك ، أرسل عشرين عسكريا لحراسة هذا الميناء . (٢٢) ولكن يبدو أن هؤلاء

---

(٢١) محفظة ١٥ : نفس المصدر .
(٢٢) نفس المصدر .

الجنود المصريين لم يتمكنوا من وقف التوسع الفرنسى فى هذه البلاد ، حتى أن لوجـــارد Logard الحاكم الفرنسى فى أوبوك ، دعى جميع زعـــاء البلاد المجاورة لأوبوك ، بأن يطلبوا حماية فرنسا ، وقد تمكن هذا الحاكم فى الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من عقد معاهدات تخول لفرنسا مد نفوذها الى تاجورة ، وجميع بلاد الساحل ، ابتداء من رأس على ، وحتى منطقة أمبادو الواقعة بالقرب من زيلع ، ولم تكتف فرنسا بكل هذا بل نجدها فى عام ١٨٨٨ تستولى على جيبوتى ، وهى آخر نقطة جنوبية فى خليج أوبوك ، زيادة على ذلك ، فانها احتلت دونجاريتا الواقعة على ساحل الصومال بين زيلع وبربرة ، مما اضطر انجلترا الى أن تعقد اتفاقا مع فرنسا فى عام ١٨٨٨ ، يقضى بأن تترك فرنسا دونجاريتا الى بريطانيا فى نظير أن تعترف بريطانيا بمنطقة النفوذ الفرنسى ، وفى عام ١٨٩٦ م ضمت فرنسا جميع مستعمراتها فى افريقيا الشرقية ، والمكونة من أوبوك وتاجورة وجيبوتى فى وحدة سياسية واحدة ، عرفت باسم الصومال الفرنسى ، وقد اختيرت جيبوتى عاصـــمة لهذه المستعمرة . (٣٣)

وبعد ذلك يمكن القول بأن مصر فقدت أملاكها فى افريقية الشرقية ، دون أن تحصل على اى شىء مقابل ما انفقته على هذه الأملاك . وفى هذا الصدد يذكر الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى ، فى كتابه (مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية) ما نصه :

« وهكذا تم التقسيم الاستعمارى لبلاد الصومال ، بين كل من انجلترا وفرنسا ، والحبشة وايطاليا ، واستعدت هذه الدول بعد ذلك لاستغلال الأقاليم الصومالية ، والتحكم فى أهلها واستنزاف مواردها وتسخيرها لخدمة الأجانب » ويضيف كذلك فى قوله :

« انه لم يبق لمصر من أملاكها فى افريقيا ، الا منطقة البحيرات ، التى رفض المصريون الخروج منها ، بعد أن اتحدوا مع أهلها وعاشوا فى الاقليم

---

(٣٣) د . محمد صبرى المصدر السابق ، صص ٢٤٥ — ٢٤٦ .

وتزوجوا من الأهالى ، واعطوا صفاتهم العربية والاسلامية الى الكثير من ابناء هذا الاقليم . » (٢٤)

٤ ــ تركيا :

استمرت العلاقات المصرية التركية فى التحسن ، ولم يشوبها اى سوء تفاهم منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان السلطان العثمانى يتابع أخبار مصر من وقت لآخر ، ففى عام ١٨٨١ م طلب من خديو مصر أن يوافيه بكافة المعلومات الخاصة باحتلال ايطاليا لميناء عصب ، وعن اسم الشيخ الذى قام ببيع هذا الميناء ، ومقدار الثمن الذى دفعته ايطاليا لهذا الشيخ ، وما هى المبانى التى انشاها الايطاليون فى هذا الميناء ، وهل كان هناك موظف معين من قبل الحكومة المصرية ، وخاصة أثناء شراء ايطاليا لهذا الميناء . أو كانت هذه الجهة تدار بواسطة شيخها ، كما طلب منه أيضا معرفة الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن مقتل الايطاليين الذين كانوا قد تجولوا ، من عصب الى الداخل بعيدا عن الشاطىء » . (٢٥)

وبعد أن تسلم الخديو توفيق رسالة السلطان العثمانى ، بعث اليه بخطاب جاء فيه ما نصه :

« ان الايطاليين كانوا قد استقروا فى عصب منذ مدة طويلة ، ولكننى لم اقابل ذلك بالسكوت ، بل قمت بتقديم احتجاج الى حكومة ايطاليا على هذا التصرف ، الذى لم يكن يستند على أسس شرعية أو قانونية ، زيادة على ذلك فاننى أرسلت عام ١٨٨٠ م وابورا حربيا ، لمعاينة الجهات التى احتلتها الايطاليون (شركة روباتيتو) ، وقد وجد افراد الوابور المصرى أن الايطاليين الذين استقروا فى عصب قد انشأوا من الخشب عشرة اكشاك ، ومخزن ، وخمسة منازل مبنية من الحجر ، وكانت هذه المبانى مسكونة بعدد من الايطاليين

---

(٢٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية : المصدر السابق ، ص ص ٧٥٨ ــ ٧٥٩ .

(٢٥) محفظة ١٦٤ عابدين ، وثيقة ٦٦ فى ٣ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

الذين كانوا تحت رئاسة برانكى ، بالاضافة الى ذلك فانه فى عام ١٨٨٠ م ، حضر الى عصب وابور ايطالى ، ونزل منه عدد من الجنود ، وعلى اثر ذلك طلبت مصر من ايطاليا ، وقف هذه العمليات ، ولكن دون جدوى . واما بالنسبة للمساحة التى احتلها الايطاليون فى عصب فيبلغ طولها ٨٠ ميلا ، ويتراوح عرضها ، فيما بين ٢ ، ٤ ميل ، ويبلغ ثمنها ٨٫٠٠٠ ريالا ، واما عن الأشخاص الذين باعوا عصب الى ايطاليا ، فهما الشيخ عبد الله ، والشيخ برهان » . وفى نهايه الرسالة تعهد الخديو بأنة لن يسمح فى المستقبل لاية حكومة اجنبية بأن تثبت اقدامها فى سواحل البحر الأحمر الغربية ، وانه سوف يطالب ايطاليا بالاعتراف بحقوق جلالة السلطان العثمانى وسيادته ، على جهة عصب ، والجهات الأخرى ، وبعد أن تتسلم مصر الأراضى التى أخذتها شركة روباتينو دون وجه حق ، سوف تعقد مصر مع هذه الشركة ، عقد مبايعة يحدد فى صكه حدود الأراضى التى سوف تحصل عليها هذه الشركة طبقا للقانون الذى يخول للأجانب حق التملك فى البلاد السلطانية ، ويذكر الخديو أيضا أنه فى هذه الحالة ، لا يسمح للشركة بانزال أى ادوات أو مهمات عسكرية ، كما تخضع أرض الشركة لسلطة مصر الادارية (٢٦) . »

يتضح من هذا مدى ما كانت عليه العلاقات المصرية التركية من ود ومدى حرص كل دولة على مصالح الأخرى،ولكن هذه العلاقة الحسنة، لم تستمر طويلا ، بل بدات تسوء وتتدهور ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن مصر رفضت أن تدفع لتركيا قيمة الويركو المخصصة عليها ، نظير تنازل تركيا لمصر عن موانى البحر الأحمر الغربية ، فكانت العادة المتبعة أن تقوم تركيا بالحصول على قيمة هذا الويركو من البنوك الأوربية ، وكانت مصر تقوم بتسديد قيمة هذا الويركو الى هذه البنوك (بنك انجلترا وبنك جرين مس) .

كانت مصر قد رفضت أن تدفع قيمة الويركو المقرر عليها لتركيا ، لأنها أجبرت على التخلى عن أملاكها فى افريقيا الشرقية ، لذلك كان من حقها ، الا تدفع هذا الويركو الى تركيا ، فكيف تدفع مصر جزية عن اراض لم تكن فى حوزتها . ولكن على الرغم من رفض مصر دفع هذه الجزية ، الا أن تركيا

---

(٢٦) محفظة ١٦٤ المصدر السابق : مكاتبة من الخديو الى السلطان ، فى ٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

ظلت تقترض من البنوك الانجليزية قيمة هذا الويركو ، وفى نفس الوقت طلبت البنوك الانجليزية من مصر أن تسدد قيمة القروض التركية، ولكن لما عرض الأمر على مدير الحسابات المصرى ، رأى أن تدفع مصر جزءا من قيمة هـذه القروض ، وربما كان مدير الحسابات يهدف من وراء ذلك الى عدم اغضاب تركيا وبريطانيا ، ويتضح ذلك من خطابه الى مجلس النظـار الذى جاء فيه ما نصـه :

« بعد النظر بدقة فى منطوق الفرمانات المتعلقة بالويركو ، وبما تعهدت به مصر الى بنك انجلترا ، وبنك جرين ميلس ، وشركاهم ، يتراءى لى انه يجب على الحكومة المصرية أن تقوم بدفع بعض المبالغ المقررة الى هذين البنكين لحين الانتهاء من سداد السـلف العثمانية الضـامن لها الويركو المصرى ، ولكنه ممكن تنقيص قيمة الويركو نظير استيلاء ايطاليا على مصوع ، وأن مصر سوف تخسر أية قضية تقيمها على البنوك ، اذا لم تدفع جانبا من المبالغ المستحقة لهم ، وعلى مصر أن تثبت بأن لها الحق فى تنقيص الويركو ، وهذا الموضوع يصعب المباحثة فيه . فمن الضرورى العمل وبذل الجهد من أجل انقاص الويركو ، ما دامت مصوع ، لم تعد تتبع الحكومة المصرية ، وفى حالة عدم وجود حل لهذه المشكلة ، تعرض برمتها على الدول ، واذا حصلت صعوبة فى اقناع الباب العالى الدخول فى المسالة فيمكن للدول ان تساعد مصر فى هذه الحالة . » (٢٧)

وبعد أن عرض مدير المالية المصرية مذكرته على مجلس النظار ، رفض المجلس رفضا قاطعا، أن تدفع مصر قيمة الويركو الخاص بمصوع الى الدولة العثمانية (٢٨) وهذا شىء طبيعى لأن مصوع لم تعد ملكا لمصر ، بل انها اصبحت ملكا لايطاليا ، فمن الأجدر أن تقوم ايطاليا بسداد قيمة هذا الويركو، لأنها هى صاحبة السيادة الفعلية على مصوع .

---

(٢٧) المحفظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ فى ١٢ اغسطس عام ١٨٨٨ م .

(٢٨) محفظة ١٦: المصدر السابق . جلسة مجلس النظار عام ١٨٨٩م.

لم يقتصر رفض مصر على عدم دفع الويركو الخاص بمصوع ، بل انها قررت أيضا عدم دفعه بالنسبة لزيلع ، ومن أجل ذلك انعقد مجلس النظار فى أول سبتمبر عام ١٨٨٨ م ، بسراى راس التين بالاسكندرية ، وذلك لمناقشة هذه المسالة ، وكان على رأس المجتمعين الحضرة الخديوية ، وبحضور كل من ناظر الأشغال ، والمعارف ، والخارجية ، والحقانية ، ووكيل الحربية ، ورئيس ديوان الخديو ، وباشكاتب المجلس ، وانتهى هذا الاجتماع بموافقة اعضاء المجلس على عدم دفع الويركو الخاص بزيلع الى الدولة العثمانية - يفهم من هذا بأن مجلس النظار لم يأخذ برأى مدير الحسابات المصرى ، والذى كان يقضى بأن تقوم مصر بسداد جزء للبنوك الانجليزية .

وقد استند الخديو فى رفضه الى الأسباب التالية : —

— أن هذا الويركو تقرر على الحكومة الخديوية ، بفرمان عال ، صدر فى ٢٧ جماد أول عام ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م ، فى مقابل أن تتبع زيلع للحكومة المصرية ، تبعية مؤقتة ، واشترط ان تستمر مصر فى دفع الويركو ، طالما تخضع زيلع لنفوذها .

— ولكن لما أجبرت مصر على التخلى عن زيلع ، ففى هذه الحالة ، لم يعد من حقها أن تدفع هذا الويركو ، وبناء على ذلك فان مصر أرسلت فى ١٨ نوفمبر عام ١٨٨٤ ، مذكرة الى الدولة العثمانية ، تخبرها فيها باعادة ميناء زيلع الى حوزتها ، مرة ثانية وفى عام ١٨٨٧ م ، أخبر السلطان العثمانى الخديو توفيق بموافقته على عودة زيلع الى نفوذ الدولة العثمانية، وبالفعل أخلت مصر زيلع ، واوخطرت الباب العالى بذلك ، وعلى هذا الأساس قرر مجلس النظار عدم قبول التعهد لابنك العثمانى بدفع ويركو زيلع البالغ مدته ١٥ سنة . (٢٩)

لم يعترف السلطان العثمانى بقرار مجلس النظار المصرى ، والخاص بعدم دفع مصر الويركو المقرر عليها للدولة العثمانية ، والدليل على ذلك

---

(٢٩) نفس المصدر .

انه طلب من الخديو فى عام ١٨٨٩ م ، أن يدفع للدولة العثمانية المبالغ المتأخرة التى تقدر قيمتها بنحو ٢٣ر٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

وبعد أن تسلم الخديو توفيق خطاب الباب العالى ، طلب من نظارة المالية ، دراسة هذا الموضوع ، وابداء الرأى ، وقد أفادت نظارة المالية، بأن متأخرات الويركو الخاص بزيلع قد سويت حتى عام ١٨٨٨ ، وقد اضافت النظارة بأن زيلع ليست ملكا لمصر فى الوقت الحاضر ، وترى اللجنة المالية أن مصر ليست ملزمة بدفع شىء من ذلك للباب العالى ، وبناء على رأى نظارة المالية ، اصدر مجلس النظار قرارا يقضى بعدم دفع ويركو للسلطان العثمانى . (٣٠)

ويمكن القول بأن مصر كانت محقة ، فى عدم دفعها ويركو (٣١) للدولة العثمانية ، ويعتبر هذا الموقف من جانب مصر ، بداية النهاية للعلاقات المصرية التركية ، التى انتهت بصورة فعلية باعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ م.

---

(٣٠) نفس المصدر .

(٣١) الويركو يعنى قيمة الخراج التى كانت مصر تدفعها للدولة العثمانية ، وقد بلغت قيمة هذا الويركو ، قبل ضم سواكن ومصوع الى مصر ، بنحو ٨٠ر٠٠٠ ثمانون الف كيس ، ولكن بعد ضم سواكن ومصوع الى السيادة المصرية عام ١٨٦٥ م دفع عنهما ويركو قدره ، ٧ر٥٠٠ كيس ، وبذلك اصبحت القيمة الاجمالية للجزية المصرية ، والتى سوف تدفعها الى الدولة العثمانية عام ١٨٦٥ م هى ٨٧ر٥٠٠ كيس وفى عام ١٨٦٦ م صدر فرمان عثمانى ، يقضى بتعديل ولاية العهد بمصر فى العائلة الخديوية ويقضى ايضا بابلاغ الويركو السنوى من ٨٠ر٠٠٠ كيسا الى ١٥٠ر٠٠٠ كيسا بما فى ذلك قيمة ويركو سواكن ومصوع والبالغ قيمتها ٧ر٥٠٠ كيس والتى رفعت فيما بعد الى ١٠ر٠٠٠ كيسا . أنظر المحفظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ ، وثيقة بدون تاريخ .

obeikandl.com

الفصل الثامن عشر

حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى

الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩ م

من المعروف أن حجم الوجود المصرى فى افريقيا ، فى بداية حكم الخديو توفيق ، كان يتضمن افريقيا الشرقية حتى رأس حافون ، ومنطقة أعالى النيل ، ومديرية بحر الغزال ، والسودان شرقه ، وغربه ، ولكن هذا الوجود لم يكتب له البقاء فترة طويلة من الزمن ، بل بدأ يتناقص شيئا فشيئا ، حتى فقد معظم أجزائه عام ١٨٨٥ م ، ولم يبق لمصر من هذا الوجود سوى الاقليم الاستوائى الذى لم يتمكن المهديون من الاستيلاء عليه ، وذلك لصعوبة مواصلاته ، وعدم مقدرة قواتهم من الوصول اليه ، والى جانب الاقليم الاستوائى ، فقد بقى لمصر أيضا ميناء سواكن ، الذى يقع على البحر الأحمر ، وبلدة حلفا الواقعة فى جنوب مصر .

ويمكن ارجاع السبب فى فقدان مصر لأملاكها فى افريقيا ، الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، والى الاحتلال الانجليزى لمصر ، وأيضا الى تنافس الدول الأوربية على اقتسام القارة الافريقية فيما بينها ، وخاصة بريطانيا التى عملت بكل جهدها ومنذ زمن بعيد على انشاء امبراطورية مترامية الأطراف فى افريقيا ، ويتضح ذلك جليا من قول المستر جلاد ستون فى مجلة القرن التاسع عشر ، وهذا نصه :

« اذا توطدت اقدامنا فى مصر ، تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة زريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة فى افريقيا الشمالية ، بحيث تأخذ فى النمو تدريجيا الى ان تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء ، لتتصل بمستعمرتى النتال

وراس الفشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورنج ، وكذلك يكون الحال فى الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » . (١)

يتضح من هذا الخطاب أن بريطانيا كانت تعمل بكل ما فى وسعها على تأسيس امبراطورية فى افريقيا ، حتى يمكن لها استغلال موارد هذه القارة الى جانب استعباد شعوبها ، لذلك نجدها تتحين الفرص المناسبة لاقصاء الوجود المصرى فى افريقيا ، فكانت قد انتهزت قيام الثورة المهدية فى السودان ، عام ١٨٨١م ، وطالبت مصر بضرورة اخلاء السودان ، من الجيش والموظفين المصريين ، وقد عللت بريطانيا مطلبها ، بأنه ليس فى مقدور مصر مقاومة المهديين والدفاع عن وجودها فى هذه البلاد ، بالاضافة الى أن هذه البلاد ، لم تعد على مصر بالفوائد المادية المجزية . ولكن مصر لم توافق فى بداية الأمر على فكرة الاخلاء ، واصرت على تمسكها بالسودان ، لأنه بالنسبة لها يمثل امتدادها الطبيعى ، وعمقها الاستراتيجى ، ويتضح ذلك من قراءة مذكرة شريف باشا ، الى السير افلين بارنج فى ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، والتى جاء بها ما نصـــه :

« ان مصر لا يمكنها التخلى عن السودان ، لأن ذلك يعنى تمكين الثوار من السودان الشرقى ، برمته ، ومن مديريتى بربر ودنقـلة ، وكذلك من مجرى النيل ، ابتداءا من مصبه ، وحتى نقطة تعتبر حدا جنوبيا لمصر ، ويؤدى ذلك بالتالى الى انضواء القبائل التى لا زالت على ولائها لمصر ، تحت لواء المهدى ، كما يؤدى ذلك أيضا الى ضيق رقعة أراضى مصر ، زيادة على ذلك فان هذا التخلى سيؤدى الى أن تصبح مصر مكشوفة من كل الجهات ، وفى هذه الحالة يتعين عليها المحافظة على كيانها ، وأن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته على حدود امكانياتها ، بينما فى حالة احتفاظ مصر بالسودان ، فان ذلك سوف يتيح لها ، تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات الجيش ، لذلك لاتستطيع حكومة سمو الخديو أن تقر مبدأ ترك الأقاليم التى تراها لازمة ، لضمان ســـلامة مصر ، ولا غنى عنها ، وأن مصر كان لها أكبر

---

(١) الباحث محزون ، ضحايا مصر فى السودان ، وخفايا السياسة الانجليزية — ص ٤٨ .

الفضل فى تعريف العالم المتحضر بهذه البلاد ، التى تمتد الى أعالى النيل ، كما يرجع الفضل اليها فى اقامة مصارف ومتاجر أوربية فى السودان ، ومن تمكين الارساليات الدينية من الاقامة فيها ، زيادة على ذلك فان مصر ، تمكنت من القضاء على تجارة الرقيق ، التى كان يمارسها رجال المهدى ، وطلب شريف باشا من تركيا تقديم العون العسكرى حتى تتمكن مصر ، من اعادة نفوذها فى السودان ، وكانت مصر من قبل قد ساعدت تركيا فى حروبها فى القرم وكريت وبلغاريا » ..

واضح من مذكرة شريف باشا مدى اهتمام مصر بالسودان ، ومدى ارتباط الشعبين الشقيقين ببعضهما ،ولا يمكن لأحدهما الانفصال عن الآخر.

ولكن بريطانيا لم ترض عن موقف شريف باشا المتشدد ، ولا عن عدم استجابته لنصائح حكومة بريطانيا ، التى تقضى باخلاء السودان ، وفى هذا الصدد كتب اللورد جرانفيل الى اللورد كرومر يقول ما نصه :

« انه من الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة (اى سياسة الاخلاء) » . اضطر شريف باشا ازاء هذا الموقف ان يستقيل من منصبه ، لأنه لم يستطع بمفرده الوقوف امام الأطماع البريطانية .

لم يقتصر الضغط البريطانى على مصر لاخلاء السودان فقط ، بل طلبت بريطانيا من مصر ايضا ،أن تتخلى عن املاكها فى افريقيا الشرقية وهرر،وقد نجحت بريطانيا بالفعل فى تنفيذ تلك السياسة،ففى يوم١٨يونيو من عام١٨٨٤م، أرسلت بريطانيا الى ساحل الصومال 'ايجرتون هنر باشا الذى أوكلت اليه اخلاء هذه المناطق ، وبعد أن وصل هذا الضابط الى هناك استدعى مشايخ القبائل واخبرهم بأن القوات المصرية ، سوف تنسحب من بلادهم ،

---

(٢) رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ ، الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣ م) ، مذكرة شريف باشا الى السير افلين بارنج فى ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، ص ص ٢ — ٤ .

وانهم سيكونون تحت السيادة البريطانية ، وكان بصحبة هنتر باشا الضابط الانجليزى كنجسميل،الذى عين فى وظيفة نائب قنصل بريطانيا فى زيلع، وكان هذا الضابط قد زود بقوة عسكرية ، وذلك لدعم النفوذ البريطانى فى هذه المناطق ، وبهذه الطريقة ، تمكنت بريطانيا عام ١٨٨٥ م ، من الاستيلاء على ساحل الصومال ، ابتداء من رأس حافون وحتى زيلع شمالا . (٣) وفى نفس العام طلبت بريطانيا من مصر ايضا أن تتخلى عن هرر ، وعللت هذا المطلب بأن اقليم هرر ، يكلف الحكومة المصرية الكثير من المال ، والرجال ، دون أن يعود بأدنى فائدة على مصر ، وأمام هذا الضغط والاجبار ارسلت مصر فى عام ١٨٨٥ م ، رضوان باشا لتنفيذ مهمة الاخلاء ، وكان بصحبته كل من المستر بليتون والمستر هيث،وقد زود هذان الضابطان بسلطات مطلقة فى فصل اى ضابط ، او موظف مصرى لا يستجيب للأوامر والتعليمات الخاصة باخلاء هرر . (٤) وقد تم ذلك بالفعل فى الفترة ما بين ٣٠ اكتوبر عام ١٨٨٤ م ، ٩ أبريل عام ١٨٨٥ م ، فقامت مصر بسحب قواتها من اقليم هرر على دفعات ، الواحدة تلو الأخرى .

ولكن لما علم سكان هرر بخبر الاخلاء ، ثارت ثائرتهم ، وأعلنوا تمسكهم بالحكم المصرى لبلادهم ، نظرا لما تحقق لها من تقدم وازدهار فى ظل الادارة المصرية ، سواء كان ذلك فى مجال النهوض بالزراعة ، التى وصلت الى درجة من التقدم لا بأس بها ، ويدلل على ذلك الدكتور محمد صبرى فى كتابه (مصر فى افريقيا الشرقية) بقوله :

« وقد امتدت الزراعة فى مناطق الجالا ، وظهرت للبن مزارع واسعة باسقات ، وقد عمم المصريون زراعة الكروم واللوز ، والخوخ والليمون ، والبرتقال والمشمش والموز ، وجميع بقول الدلتا وحبوبها ، من قمح وقصب السكر ، وبطاطس وقرع وبنجر وشمام وبطيخ وقثاء وقطن » . وفى النواحى الاجتماعية فقد اضاف الدكتور محمد صبرى قوله :

---

(٣) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الافريقية ، والاستعمار الأوربى ، المصدر السابق ص ص ٦٨٨ ، ٦٩٣ .

(٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٧٩ .

بيان افراد الرسائل الذي صار ترحيلها بخلاف المتوفيه

بياده: ضابطان	بياده: صف ضباط وعساكر	طوبجيه: ضابطان	طوبجيه: صف ضباط وعساكر	سواري: ضابطان	سواري: صف ضباط وعساكر	بانبوزم: ضابطان	بانبوزم: صف ضباط وعساكر	صانعيه: ضابطان	صانعيه: صف ضباط وعساكر	اجمالي العساكر	موظفين ملكيه وترجمه وتوابعهم وضابطيه وغيرهم ملكيه	نسوان واطفال وتوابع ذكور وغلمان	يكون النفوس	مدفع جبليه	سار ورفع حربي	مدفع كروب	
٤	١٢١	١	١٢	٠	٩	١	١٠	٠	٠	١٦٠	٨	١٧٥	٤٤٤	١	٠	٠	رسالة في ٢٠ اكتوبر سنة ٨٤ تحت سعادة الحكمدار السلف
٦	٢٤٤	٠	٢٠	٠	٨	١	١٠	٠	٠	٢٧٩	٢	٢٦٩	٧٥٠	١	١	٠	رسالة في غرة نوفمبر سنة ١٨٨٤ تحت رستم افندي كنج البكباشي
٦	٢٥٩	١	٢٠	٠	٦	١	١٠	٠	٠	٢٠٢	١٩	٢٩٩	٧٢١	١	١	٠	رسالة في ٧ منه تحت محمد افندي هلال الصاغ
٠	...	٠	..	٠	٠	٠	..	٠	٠	...	١١	٢٧	٢٨	٠	٠	٠	رسالة في ١٠ منه تحت سالم افندي زاهد ك
٦	٢٨٧	١	٢٩	٠	٦	٠	٦	٠	١٥	٢٦٠	٨	٤٧٨	٨٤٦	٢	٢	٠	رسالة في ١٥ منه تحت احمد افندي امين البكباشي
١	٤٨	٠	..	٠	٠	٠	٠	٠	..	٤٩	٢	٥٤	١٠٥	٠	٠	٠	رسالة في ٩ مارث تحت حسنين افندي كامل اليوزباشي ومعه [illegible] ناظر دفاتر واوراق الحكمداريه
٧	٢٧٧	١	٢٨	٠	٠	١	١٠	٠	١٩	٢٥٢	٢١	٥٢٥	٨٩٩	٢	١	٠	رسالة في ٢٩ منه صحبة درويش افندي شلابه الصاغ
٤	٢٠٢	٠	..	٠	٠	١	٩	٠	١٠	٢٢٧	٦	٤١٥	٥٤٨	٠	٠	٠	رسالة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ تحت احمد افندي حمد اليوزباشي
١٠	٢٩٢	١	٢٠	٠	٠	١	١٢	٠	٧	٢٥٤	١٢	٥٦٧	٩٤٤	١	١	٠	رسالة في ١٥ مارس سنة ١٨٨٥ تحت احمد افندي الزعلاوي
٢	٤٠	٠	..	٠	٠	٠	..	٠	٠	٤٢	..	٢٧	٦٩		٠	٠	رسالة في تاريخه تحت حسني افندي محمد ومصطفى افندي رشدي الملازمين ومعهم [illegible] اوراق الحكمداريه
٠	٦٩	٠	٢	٠	٠	١	١٧	٠	٢	٩٢	٦	٢٧٦	٢٧٤	١	٢	٠	مذكورين وردوا على هرر حسب رغبتهم ومدافع تبعث كرغبة جنابه وكيل القنصلاتو
٨	٢٥٩	١	٢٥	١	٠	٢	٢٠	٠	١٢	٢٢٨	١٩	٥٤٦	٨٩٤	٠	٢	٠	رسالة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٥ تحت محمد افندي ثابت البكباشي
٢	١٤٦	١	٢٤٠	٠	٠	١	١٥	٠	٤	١٩٢	٤	٢٩٤	٥٨٩	٢	٠	٠	رسالة في ٢٠ مارث سنة ١٨٨٥ تحت علي افندي سالم الصاغ
٦	١٩٢	٠	٧	٠	١٠	٢	٩	١	٢	٢٢٩	١٨	٥١٢	٧٥٩	٠	٠	٠	رسالة في ٩ ابريل ١٨٨٥ تحت عبد الله افندي عفت الصاغ
١٢	٢٢٩	١	٢٧	١	١٧	٠	٦	٠	٨	٢١٢	٤٠	٤٤١	٧٩٢	١	٠	٠	رسالة تحت سعادة الحكمدار جميعه من ضباط الذي نزل بالوابور
١	٤١	٠	..	٠	..	٠	٠	٠	٠	٤٢	..	٢١	٦٢	٠	٠	٠	صار انتقالهم برفع محمد عساكر هرر بناء امر جنابه [illegible]
٧٧	٢٧٧٧	٨	٢٧٥	٢	٥٦	١٢	١٢٥	١	٧٩	٢٤٢٢	١٧٦	٥١٢٥	٨٧٤٤	١٢	٨	٢	

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الجرنال من جميع اعمال مأمورية هرر في ٢ يوليه سنة ١٨٨٥

حكمدار عموم هرر وملحقاتها

«وحتم المصريون اعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالعقارات والبيوت والبساتين وتسجيل الوفيات » وفى هذا المجال أيضا أضاف المهندس الايطالى بريكتينى ، الذى زار هرر ، ما نصه :

« ان تباشير العصر الذهبى قد طلعت على هرر فى ايام المصريين ، اذ أخذت البلاد تفيق من غفلتها ، وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط فى الأرض ، فخرجت من غضون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة » . وفى مجال الثقافة فقد عملت مصر على نشر الثقافة فى اقليم هرر وفى هذا الصدد كتب بوليتشكا النمسوى ما نصه :

« ان الاحتلال المصرى حدث كبير فى تاريخ هرر ، فكيف لا يكون كذلك ، وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية فى بلاد همجية ، ونشروا التجارة وامنوا السبل ، وبالجملة احدثوا انقلابا خطيرا فى احوال هرر ، وان الذى يعرف الشرق ولا سيما البلاد الأفريقية الخالية من ابسط مبادىء الثقافة لا يسعه الا ان يقرر ان المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت ان استيلاء المصريين على هرر ، وزيلع وبلهار ، وبربرة وجميع بلاد الساحل لغاية راس جردفوى كانت له مجموعة نتائج ثورية ، لا فى هرر فحسب ، بل فى جميع القسم الشمالى من أفريقيا الشرقية ، فان هذه النتائج لا اظن أن احتلال آخر وصل اليها فى أفريقيا » . (٥)

وكان من نتيجة هذه الأعمال التى قامت بها مصر فى هرر ، وفى غيرها من بلدان أفريقيا الشرقية ، أن تمسك سكانها بالوجود المصرى ، والمطالبة به ويتضح ذلك من قراءة الالتماسين اللذين قدما من سكان هرر الى الخديو محمد توفيق يرجونه فيهما عدم التخلى عن بلادهم ، حتى لا تتوقف اعمالهم ، وحتى لا تنتشر الفوضى والاضطرابات بينهم ، وحتى لا يعم الفقر والتخلف بلادهم من جديد . (٦)

---

(٥) د . محمد صبرى ، مصر فى أفريقيا الشرقية المصدر السابق ص ص ٧١ ، ٧٣ — ٧٥ .

(٦) انظر الالتماسين بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف .

وعلى الرغم من مطالبة سكان هرر ، باستمرار الوجود المصرى فى بلادهم ، الا انهم فشلوا فى تحقيق ذلك ، لأن الضغط البريطانى على مصر كان أقوى من رغبتهم ، مما اضطر مصر فى آخر الأمر الى سحب قواتها من هرر عام ١٨٨٥ م ، وحكمها أحد أمرائها السابقين .

لم تستول بريطانيا على هرر ، بعد أن أجبرت مصر على اخلائها ، بل تركتها لقمة سائغة الى الحبشة ، ويمكن تعليل ذلك بأن بريطانيا كانت تخشى من معارضة الدول الاوربية الأخرى لها ، ومن المحتمل أنها كانت ترى الفرصة غير مواتية لاحتلال هرر ، ومن الجائز أنها كانت تبغى من وراء ذلك القضاء النهائى على الوجود المصرى فى افريقيا ، ولا يهمها فى ذلك نوعية الوريث الذى يحل محل مصر فى افريقيا .

لم تكن بريطانيا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى حلت محل الوجود المصرى فى افريقيا ، بل شاركتها فى ذلك ايطاليا التى كانت قد استولت على عصب وبيلول ؛ ومن بعد ذلك استولت على مصوع وكان ذلك فى يوم ٥ فبراير عام ١٨٨٥ م ؛ وفى نهاية نفس العام قام الجنرال جينى بالاستيلاء على الادارة فى مصوع ، وانزل العلم المصرى ، وأحل محله العلم الايطالى ، زيادة على ذلك فانه طرد الموظفين والجنود المصريين ، وارسلهم الى القاهرة ، بينما التحقت القوات غير النظامية بالعمل لدى الايطاليين . (٧) بالاضافة الى ذلك فان ايطاليا مدت نفوذها الى شرق افريقيا ، فاستولت على المنطقة الواقعة الى الجنوب من منطقة النفوذ البريطانى الواقعة شمال الصومال (جنوب خليج عدن) .

لم تقسم الأملاك المصرية فى افريقيا الشرقية بين بريطانيا ، وايطاليا فحسب ، بل ساهمت فرنسا فى هذا التقسيم ، فقد استولت على ميناء أوبوك ، وتاجورة عام ١٨٨٤ م (٨) . وكونت من هذه المنطقة مستعمرة عرفت باسم ، منطقة النفوذ الفرنسى ، زيادة على ذلك فان الحبشة استولت على اقليم هرر فى عام ١٨٨٧ م ، بعد أن هزمت قوات أميرها ،

---

(٧) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الافريقية ، المصدر السابق ص ٦١١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ص ٧٥٠ — ٧٥١ .

الذى هرب مع اهله الى اقليم الأوجادين ، وبعد أن دخل الاحباش هرر ، الغوا العملة المصرية الفضية ، واحلوا العملة النحاسية محها ، بالاضافة الى الغاء كل ما وضعه المصريون من انظمة ، ثم استولت بعد ذلك على مناطق انجالا ، والأوجادين (٩) .

زيادة على ذلك فان المهديين ، كانوا قد استولوا على بلاد السودان ، باستثناء اقليم أعالى النيل (مديرية خط الاستواء) وميناء سواكن ، ووادى حلفا ، بالاضافة الى ذلك فان المانيا اخذت نصيبها من أملاك سلطان زنجبار فى شرق أفريقيا ، وكانت بريطانيا قد استولت على شمال الصومال ، وعلى أوغندا ، وفى هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى فى كتابه التنافس الدولى فى شرق أفريقيا فى صفحة ١١٩ ما نصه :

« وهكذا نجحت انجلترا فى ابعاد المصريين عن المحيط الهندى ، فكانت قد أخذت تنتظر نضوج تلك الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها ، وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الاخرى ، حتى لاتسبقها اى منها فى تثبيت اقدامها فى شرق افريقيا » (١٠) .

ويمكن تعليل سحب القوات المصرية من أفريقيا وقبولها للضغوط البريطانية ، الى عدة عوامل منها ، ضعف القوات المصرية ، ومنها سوء الأحوال المالية فى مصر ، بالاضافة الى الاحتلال البريطانى لمصر ، الذى تركزت سياسته على عاملين ، أولهما ، اجبار مصر على تخليها عن أملاكها فى افريقيا ، وثانيهما اضعاف قواتها العسكرية حتى لا تقف عقبة أمام اطماع بريطانيا الاستعمارية .

وكان من نتيجة انهيار الوجود المصرى فى افريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، أن هاجر الى مصر عدد كبير من أهل السودان ، أمام هجمات الدراويش . وبعد وصولهم الى مصر استوطنوا حلفا ، وهناك منح العجزة

---

(٩) نفس المصدر ، ص ص ٧٤٧ ، ٧٤٩ .
(١٠) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ، ص ١١٩ .

منهم وغير القـــادرين على العمل اعانات مادية مؤقتة . (١١) وقد بلغت جملة هذه الاعانات عام ١٨٨٥م حوالى ٤٠٠٠ جنيه مصرى (١٢) زيادة على ذلك فقد تقرر أن يصرف لهم أيضا مواد غذائية على نفقة الدولة ، والدليل على ذلك ان نائب سردار الجيش المصرى فى حلفا ، طلب من رئيس لجنة المالية ، الموافقة على درج قيمة المواد الغذائية فى الميزانية الحربية ، حتى يتسنى له الصرف على هؤلاء المهـــاجرين (١٣) كما طلب نائب السردار ايضا من رئيس مجلس النظار ان يخصص مساحة من الأرض بجهة حلفا ، لكى يقيم فيها هؤلاء المهاجرون القادمون من السودان ، وقد اختيرت قطعة من الأرض لهذا الغرض بلغت مساحتها نحو ٥٥٦ فدانا (١٤) ويبدو أن السبب فى اختيار هذه المساحة من الأرض يرجع الى وجود المياه فيها ، حيث كان يوجد بها ٣٣ بئرا من المياه معظمها كان صالحا للشرب (١٥) وقد خصص لرى هذه المساحة ٣٠ ساقية وقد بلغ عدد المهاجرين الذين كانوا سيعملون فى هذه المساحة من الأرض ٥٩٥٠ شخصا .

والى جانب اقامة المهجرين السودانيين فى حلفا ، فقد كان هناك عدد منهم يقطنون بعض أحياء القاهرة ، مثل حى المعادى وطره والسيدة زينب ، والبغالة والعباسية والوايلى (١٦) فكان هؤلاء قد سكنوا ، المنازل المهجورة والاماكن الخربة ، ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الحكومة المصرية طلبت منهم أن يدفعوا ايجارا عن هذه الأماكن التى يقطنونها ، ولكنهم عجزوا عن دفع أى شىء ، وتقـــدموا بشـــكاوى يطلبون فيها اعفـــاءهم من قيمة هذا الايجار (١٧) ويبدو أن الحكومة المصرية قد استجابت لمطلبهم .

---

(١١) محفظة ٩ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٩٦ مكاتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .

(١٢) نفس المصدر ، وثيقة ٩٩ مكاتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٥ م

(١٣) نفس المصدر ــ مكاتبة نائب السردار عام ١٨٨٦ م .

(١٤) محفظة ٣٢ ، المصدر السابق ، وثيقة ٣٥ فى ١١ سبتمبر عام ١٨٨٨ م .

(١٥) محفظة ١٦ ــ المصدر السابق ، وثيقة ٢١٨ فى ٨ يونيو ١٨٩٠م.

(١٦) محفظة ٩ ، المصدر السابق ، وثيقة ٢٣٤ فى ٢٣ اغسطس عام ١٨٩١ م .

(١٧) نفس المصدر .

وهكذا يمكن القول بأن مصر قد فقدت وجودها فى أفريقيا نتيجة للتدخل البريطانى فى شئونها الداخلية والخارجية ، ونتيجة لسوء قيادتها ، رغم ما أنفقته من أموال فى سبيل تحقيق هذا الوجود ، بالاضافة الى فقدانها لعدد كبير من أبنائها نتيجة تعرضهم للأمراض الفتاكة ، وللمخاطر الجسيمة ، ويمكن القول ايضا بأن مصر طوت بهذا العمل صفحة مشرقة من تاريخها الطويل فى افريقيا ، فقد تحقق للأقاليم الافريقية فى خلال فترة الحكم المصرى، التقدم والازدهار فى كافة المجالات .

ويمكن القول أيضا انه بعد هذه الفترة المشرقة ، بدأت مصر تعيش فى ظل فترة تاريخية مظلمة ، مليئة بالأحداث الجسام ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير عند ما بدأت مصر فى اعادة نفوذها الى السودان ، وبذلك تكون قد فتحت عهدا جديدا سوف نتابع أحداثه بعد قليل .

امتداد الوجود المصرى الى السودان مرة ثانية :

بعد أن استقرت الأمور لبريطانيا فى مصر ، وبعد أن أحكمت قبضتها على مقدراتها ، وبعد أن اقتنعت بضرورة استرداد السودان ، ليس لمصلحة مصر ، ولكن لمصلحتها فى تحقيق حلمها القديم ، المثل فى بناء امبراطورية مترامية الأطراف فى أفريقيا ، تبدأ من مصر فى الشمال وتنتهى حدودها الجنوبية عند راس الرجاء الصالح ، بعد كل هذا ، قررت بريطانيا ومعها مصر استرداد السودان ، وتخليصه من ايدى المهديين ، وعلى هذا الأساس بدأت الدولتان فى اعداد العدة لتنفيذ هذه المهمة ، فكانتا قد أرسلتا من سواكن عام ١٨٩٠ م حملة عسكرية ، تحت قيادة اللواء / هولد سميث وذلك لمحاربة عثمان دقنه ، زعيم الدراويش فى شرق السودان وكانت هذه الحملة ، قد تمكنت من تخليص توكر من ايدى المهديين ، واشتبكت معهم فى موقعة عفافيت،وشتت شملهم ،وأجبرتهم على التقهقر الى العطبرة (١٨). وقد تكونت حملة اللواء / هولد سميث من ٤ جى بطارية (مدافع كروب قطر ٦) ، ٤ جى أورطة مصرية ، ١٢ جى أورطة سودانية ، بالاضافة الى تزويدها بوحدة طبية ، وذلك لعلاج المرضى والجرحى من الجنود . كما

(١٨) Mandour El-Mahdi. op. cit. PP. 108,116-120.

زودت بنحو ٩٥١ حصانا ، وبنحو ١٩٥ جملا ، وبنحو ٣٠ بغلا ، و ٤٦ حمارا ، وقد بلغ عدد أفرادها ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ جنديا .

وقد خاضت هذه الحملة معارك ضارية ، ضد الدراويش ، وكان من نتائج هذه المعارك أن قتل من القوات المصرية تسعة من الجنود ، وجرح منهم ٤٥ جنديا ، ٣ من الضباط . (١٩) وقد رسم هولد سميث خريطة توضح خط سير حملته . (٢٠)

لم تكتف مصر بذلك ، بل سيرت فى عام ١٨٩٦ م حملة أخرى ، اتخذت طريقها مع النيل الى الخرطوم ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر ، وأثناء تقدمها استؤنف العمل فى مد السكة الحديد الى السودان ، لكى تستخدمها القوات الزاحفة فى نقل الاسلحة والذخائر والمواد الغذائية والبهمات ، وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الدراويش فى معركة فركة ، فى ٨ يونيو عام ١٨٩٠ م ، ثم استولت بعد ذلك على كرمة،ودنقلة والخندق، وكورتى ومروى ، وأبى حمد وبربر ، التى وصلتها عام ١٨٩٧ م ، ثم واصلت المسير الى أن التقت بقوات الدراويش فى العطبرة ، وهناك دارت معركة بين الطرفين فى يوم ١٨ أبريل عام١٨٩٧م،كان النصر فيها حليف القوات المصرية ثم تعقبت الحملة قوات الدراويش المنهزمة ، وأنزلت بهم هزيمة أخرى فى موقعة أم درمان ، وتعتبر موقعة أم درمان النهاية الحاسمة للدراويش .

بالاضافة الى التكاليف التى تحملتها مصر فى الأرواح والعتاد ، فانها تحملت أيضا تكاليف مادية ضخمة . بلغت مبلغا وقدره ، ٣٥٤ر٣٥٤ر٢جنيها مصريا ، وقد تحملت الخزانة البريطانية من هذا المبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى . بينما تحملت مصر الجزء الباقى والذى تبلغ قيمته ٣٥٤ر٥٥٤ر١ جنيها مصرية . (٢١)

من الملاحظ ان مصر تحملت الجزء الأكبر من تكاليف حملة استرداد السودان . بينما لم تتحمل بريطانيا الا الجزء القليل من هذه النفقات .

---

(١٩) محفظة ٢٥٢ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ م .

(٢٠) انظر الخريطة الخاصة بحملة هولد سميث بكتاب جهود مصر السلمية فى افريقيا للمؤلف .

(٢١) محفظة ٩ ، المصدر السابق — وثيقة بدون رقم .

ويتضح ذلك ، مما ذكره المستر تشرشل فى كتابه حرب النهر فى صفحة ٣٦٢ ، والذى جاء فيه ما نصه :

« ان هذه النفقة ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، فلم يرد ، فى تاريخ بريطانيا ان أرضيت العاطفة القومية ، بثمن بخس مثل هـذا الثمن » .

لم تقف مساهمة مصر المادية عند هذا الحد بل ساهمت أيضا فى سد العجز المالى فى ميزانية السودان ، وخاصة بعد عمليات الاسترداد ، ففى عام ١٨٩٨ م بلغت ايرادات السودان ، ٣٥٫٠٠٠ جنيه مصرى ، اذن بلغت قيمة العجز فى ميزانية السودان فى هذه السنة ، حوالى ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، لذلك قامت مصر بتسديد قيمة هذا العجز ، أى أنها ساهمت فى هذه الميزانية بنسبة ٥٧٪ . (٢٢)

وبعد أن استرد السودان حكم حكما مشتركا بين مصر وبريطانيا ، على الرغم من مساهمة بريطانيا الضئيلة فى عمليات الاسترداد ، ويتضح ذلك من مذكرة روميل رود فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨م والتى جاء فيها مانصه :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت الحكومة البريطانية رفع العلم البريطانى، الى جانب العلم المصرى فى الخرطوم».(٢٣)

وقد اقتصر حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى هذه الفترة ، أى بعد استرداد السودان ، على الأقاليم السودانية فقط ، ابتداء من خط عرض ٢٢ شمال خط الاستواء ، وحتى بلدة نمولى فى الجنوب . وكانت مصر قد انهت مشاكل الحدود بينها وبين جيرانها من الدول ، فبالنسبة للحدود مع ايطاليا فقد انتهت بسهولة ، فكانت ايطاليا قد انسحبت من كسلا وتركتها للجيش المصرى ، وقد تم تحديد الحدود بين اريتريا والسودان ، وبالنسبة لتحديد الحدود مع الحبشة ، فكان هناك بعض العقبات ، فقد ضمت الحبشة منطقة جبل بنى شنقول الغنى بمعدن الذهب ، وأما بالنسبة لتحديد الحدود بين السودان وبلجيكا ، فكان هناك أيضا بعض المشكلات ، المتمثلة فى ان بلجيكا كانت ترغب فى ضم منطقة بحر الغزال ، ومنطقة اللادو

---

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ص ٥ .

والرجاف على النيل ، ولكن بعد مفاوضات بين الفريقين ، تم الاتفاق على ان تظل منطقة بحر الغزال بكاملها كجزء من السودان وان تؤجر منطقة اللادو للكنغو لضرورتها كميناء نهرى ، وتستمر مدة الايجار طوال حيـــاة الملك البلجيكى فقط ، وبعدها تعود لحكومة السودان ، وبالنســبة للحدود مع اوغندا فقد انتهت دون أدنى مشاكل . (٢٤)

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أهم المظاهر الحضارية للوجود المصرى فى افريقيا ، وهى على النحو التالى : ــ

ــ عملت مصر منذ دخولها الى افريقيا عام ١٨٢٠ م ، على توحيـد الأقاليم السودانية فى وحدة سياسية واحدة ، وقد نجحت بالفعل فى تنفيذ ذلك .

ــ عملت مصر ايضا على تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم الافريقية من ناحية ، وبين مصر والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، وقد نجحت فى ذلك بفضـــل اســـتخدامها لوسائل المواصـــلات المختلفة ، سواء اكان ذلك باستخدامها للقوافل ، أم باستخدامها للسفن والسكة الحديد .

ــ نجحت مصر كذلك فى تدعيـــم الأمن فى اقاليمها الافريقية ، وذلك بالقضاء على التمرد والعصيان فى أى مكان ، بواسطة قواتها العسكرية التى كانت موجودة ، فى كافة البلدان الافريقية التى تخضع للسيادة المصرية .

ــ تمكنت مصر بحق من القضاء على تجارة الرقيق التى كانت منتشرة فى معظم البلدان الافريقية والتى كانت قائمة على استغلال الانســـان الى أخيه الانسان ، فمن المعروف ان هذه التجارة كانت متأصلة فى كيان السكان الاجتماعى وذات جذور عميقة ترجع الى قدم التاريخ .

ــ عملت مصر ايضا على تنظيم الأقاليم الافريقية تنظيما اداريا سليما لم يسبق له أى مثيل من قبل ، بحيث قسمت مناطق نفوذها فى افريقيا الى مديريات ، وقسمت المديريات الى أقسام ، والأقسام الى قرى ، وجعل على راس كل مديرية من هذه المديريات ، مدير او مأمور ، وكانت جميع هـــذه المديريات والأقسام تخضع للحكمدارية التى يرأسها الحكمدار ، والذى يعين من قبل والى مصر ، فكان عليه ان يعمل على النهوض بالبلاد فى كافة المجالات المختلفة،وان ينشر العدل بين الناس وان يقضى على الفوضى والاضطرابات.

---

(٢٤) د . مكى شبيكة ، السودان فى قرن ، المصدر السابق ص ٣١٠ .

ـ اهتمت مصر علاوة على ذلك ، بمد سكة حديد السودان ، كانت قد أرسلت العديد من البعثات الكشفية لدراسة انسب المناطق التى يمكن مد سكة حديد من خلالها . وقد نجحت فى ذلك رغم ما تكبدته من نفقات من أجل تنفيذ هذا المشروع الاقتصادى . وتمكنت من مد سكة حديد من حلفا الى الخرطوم ، وأخرى من سواكن الى المطبرة ، ولاول مرة فى تاريخ السودان ، تدخله السكة الحديد فى ظل الادارة المصرية .

الى جانب كل هذه الأعمال الحضارية ، قامت مصر بانشاء العديد من المدن الحديثة . المبنية بالطوب الاحمر ، مثل مدينة محمد على فى فازوغلى ، ومدينة الخرطوم ، وكسلا ، والاسماعيلية وبربرة التى وصلت اليها المياه من الدوبار بواسطة المواسير ، وقد زودت معظم هذه المدن بالمستشفيات والمدارس وبمراكز الأمن والمحاكم والجمارك .

ـ اهتمت مصر ايضا بانشاء القلاع والحصون فى معظم البلدان الامريقية التى خضعت لنفوذها فى القرن الماضى وبصفة خاصة فى الخرطوم وسواكن ومصوع وسنهيت ، وكان الغرض منها هو أن يتحصن الجنود بها للدفاع عن حدود الدولة .

ـ نجحت مصر الى حد كبير كذلك فى كشفها عن منابع النيل ، التى ظلت مجهولة وغير معروفة للعالم مدة طويلة من الزمن ، فقد تمكنت بواسطة جنودها من الكشف عن منابع هذا النهر ، واتاحت بذلك الفرصة للرحالة والمغامرين الأجانب ، من الدخول الى قلب أفريقيا ، بل وفتحت الباب أمام البعثات التبشيرية ، ولولا الوجود المصرى ، ما استطاعت أية بعثة تبشيرية من تأسيس أى مركز دينى فى قلب أفريقيا .

ـ نجحت مصر ايضا فى ربط البلدان الافريقية التابعة لها ، بشبكة من خطوط التلغراف والتليفونات ، التى كان لها أكبر الأثر فى توصيل المعلومات والأخبار من مصر الى اقاليمها فى افريقيا بصورة سريعة ومرضية .

ـ نجحت مصر كذلك الى حد كبير فى تطوير شعوب هذه المناطق اجتماعيا وثقافيا وصحيا .

ـ ونجحت أيضا ، فى نشر التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى فى السودان ، الى جانب اهتمامها بالتعليم الدينى .

ويمكن القول بان الوجود المصرى فى أفريقيا ، كانت له آثار بعيدة المدى على حياة هذه الشعوب ، فلولاه ، لتأخر كشف المناطق الافريقية المجهولة مدة طويلة من الزمن ، ولا ابالغ حينما أقول لظلت مجهوله ربما الى مطلع القرن العشرين ، ولولاه ما حظيت أفريقيا بما حظيت به من أعمال حضارية ، لا زالت آثارها موجودة حتى اليوم ، ولولاه ما استطاع أوربى واحد أن تطأ أقدامه وسط هذه القارة .

تم بحمد الله

الملحق

obeikandl.com

obeikandl.com

Rapport en turc du Moawen Raghab Saddik Eff., sur la seconde Expedition d, Abyssinie, sous le commandement du Sirdar Mohamed Rateb Pacha

Le 8 Zilkadeh 1292 à 12 h. 30 de la journée, S.A. Hussein pacha 2éme fils de S.A. le khedive et Ministre de la Guerre, honora de sa presence la gare du Caire. Aprés la cérémonie d, adieux, Rateb Pacha, Commandant-en-Chef, et les officiers de sa suite prirent place dans les wagons et le train se mit en marche à Ih. de la nuit, à destination de Suez.

Le train atteignit Suez à 12h. 30 de la nuit et 1, on procéda sur-le-champ à 1, embarquement sur le «Dakahlieh» des chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite.

Noms des officiers d, Etat-Major et des Aides-de-Camp se trouvant dans la suite de S.A. Rateb Pacha.

Officiers d, Etat-Major.

Général Loring, Chef d, Etat-Major.

Miralai Field.

Miralai Dye.

Miralai Derrick.

Kaimakam Maclean.

Kaimakam Aly Helmy.

Bimbachi Loesh.

Bimbachi Lamson.

Bimbachi Dr. wilson.

Bimbachi Ibrahim Eff.

Youzbachi Porter.

Youzbachi Irgens.

Moulazim Ahmed Raef Eff.

Moulazim Abdel Rahman Magdi Eff.

Moulazim Ahmed Azmy Eff.

Au total 15 officiers.

Aides-de-Camp.

Kaimakam Abdel Al Hilmy Eff.

Bimbachi Tornizine (?)

Bimbachi Khosrew Azmy Eff.

Bimbachi Abdel Latif Eff.

Moawen Mohamed Fouad Eff.

Moawen Mohamed Nessim Eff.

Moawen Ragab Saddik Eff.

Au total 6 officiers.

Ecrivains.

Kaimakam Mahmoud Rifaat Bey, de la Maia.

Kaimkam Hassan Fahmey Bey.

Kaimakam Hassanein Soliman Eff.

Kaimakam Hassan Ahmed Eff.

Au total 4 écrivains.

Comme le 3éme bataillon du Ier régiment d, infanterie de 1, expédition se trouvait déja à Suez, on procedà, à 3 heures de la journée, à son embarquement sur le (Dakahlieh) avec tous objets lui appartenant. D'autre part, on fit embarquer sur ce bateau six cents soldats d, infanterie arrivée hier du Caire et qui devaient se joindre aux quatre bataillons d, infanterie des régiments de le garde précedemment envoyes à Massawa. Les materiaux des compagnies de génie et de sapeurs et les provisions destinées à 1, armée furent embarques sur le «Koufit». Le

Kaimakam d, artillerie, Moustafa Bey kholoussi, nommé en qualité d, Intendant Militaire, s, embarqua sur ce bateau qui leva 1, ancre à 9h. de la journée.

A 10 heures de la journée, les chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite se trouvaient déjà embarquées Son Excellence sollicita alors, de la Maia Sanieh, 1, autorisation d, appareiller. A 10h. 45, il donna 1, ordre au «Dakahlieh» de se mettre en marche.

A part les officiers d, Etat-Major, les aides-de-camp et le bataillon précité, ce bateau transportait de Lewa Rached Rakeb Pacha, le Miralai Osman Ghaleb Bey et Mohamed Gabr Bey, ces officiers ayant été nommés aux regiments de 1, Expedition ainsi que cela sera mentionné par la suite.

Au moment du depart, il Y avait sur le quai Kassem Pacha wakil de la Marine, Aly Ghaleb Pacha, directeur du Bureau Militaire au Ministére de la Guerre, Stone Pacha, Chef de 1, Etat-Major Général, et Hassan Bey, Gouverneur de Suez.

Le 13 Zilkadeh 1292. Le «Dakahlieh» arriva à Massawa à 8h.30 de la journée.Le Lewa Osman Rifky Pacha, précedemment envoyé à Massawa, et Ahmed Nachat Bey, moawen des Ceremonies du Khédive, nommé en qualité de Maamour des travaux de Massawa, montercnt à bord et se rencontrerent avec Rateb Pacha.

Rateb Pacha descendit ensuite à terre et se rendit à 1, hopital militaire, en compagnie de Loring Pacha et de Nachàt Bey.

A 9h.5 on procéda aux opérations de debarquement et, à 4 heures de la nuit, tout était terminé.

Qant au bataillon qui se trouvait sur ce bateau, il dressa ses tentes sur la côte de Garrâr, faisant face à 1, ile de Massawa.

Le 14 Zilkadeh 1292. A I heure de la journée, le «Dakahlieh» leva 1, ancre a destination de Suez.

Le bataillon du Bimbachi Aly Raef Eff. et une compagnie du bataillon du feu Bimbachi Ahmed Fawzi Eff. se trouvaient établis au bander de Massawa. D, autre part, il Y avait dans ce bandar deux compagnies d, infanterie et des soldats de divers bataillon, sans compter un grand nombre de soldats malades et qui avaient été blessés lors de la rencontre qui eut lieu, depuis quelque temps, avec les Abyssins.

Quant aux quatre bataillons d, infanterie de la Garde, ils avaient dressé leurs tentes à Hatmalou, à une heure environ du bndar de Massawa. Il Y avait aussi à Hatmalou, deux batteries d, artillerie sous le commandement du Bimbachi Ismail Sabri Effendi.

Rateb Pacha, accompagné du Général Loring et du Lewa Osman Rifky Pacha, visita ce jour-la 1, emplacement de Hatmaluo. A son arriveé, les quatre bataillons de la Garde, les artilleurs et les trois compagnies de «Mouhafizine» qui sont établis dans des casernes, lui rendirent les honneurs, conformément au réglement militaire.

A cette occasion, on joignit les 1er et 2éme bataillons de la Garde au bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. arrivé du Caire et 1, on forma ainsi le 1er régiment de la 1ér brigade d, infanterie de L, Expédition. Osman Rifky Pacha fut nommé Ier Lewa et Osman Ghaleb Bey, Miralai de ce régiment.

Quant aux 3éme et 4éme bataillons de la Garde, en les joignit au bataillon du Bimbachi Mohamed Aly Eff, qui doit arriver du Caire, 1, on forma ainsi le Ier régiment de la seconde brigade de 1, Expédition. Rached Rakeb Pacha fut nommé 2éme Lewa et Mohamed Gabr Bey, Miralai de ce régiment.

On procéda, ce jour-là, au transport à Hatmalou des provisions du bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. qui campait sous des tentes à Garrar. Les chameaux du Gouvernement, affectés à ce transport, étaient faibles et débiles ....L, aspect des troupes établies dans la dite region (sic) refétait une santé florissante et une tenue militaire impeccable.

Trois soldats blesses au cours de rencontre avec les Abyssins arrivérent à Massawa. Des soins particuliers sont réservé aux malades qui entrent à 1, hôpital de Massawa.

Deux officiers d, Etat-Major ont été envoyés à Hatmalou avec un appareil élévatoire destiné à fournir 1, eau requise pour cette région.

Le 15 Zilkadeh 1292. Le «messir», puis le «koufit» on levé l, ancre à destination de Suez.

Les officiers ci-àprés faisaient partie de l, Etat-Major lors de la derniére rencontre avec les Abyssins et il a été decide de les incorporer aux officiers d, Etat-Major mentionnés au commencement de ce rapport :

Bimbachi Omar Rouchdy Eff.

Bimbachi Durholz.

Bimbachi Dennisson.

Moulazim Rifaat Eff.

Ahmed Fahim Eff., traducteur.

Soit au total 5 officiers.

Le 16 Zilkadeh 1292. Le bateau «Gharbieh» est arrivé à Massawa à 2h.30 de la journée. Il avait à bord six compagnies du 3éme bataillon du 2éme régiment de la 2eme brigade d, infanterie de l, Expédition, de méme que deux Bimbachis de ce batai-

llon, Mohamed Aly Eff. et Rached Eff. Ces troupes furent debarquées à terre.

Trois des soldats qui furent blessés au cours de la dernière rencontre avec les Abyssins arriverent à Massawa.

Les soldats établis à Hatmalou entreprirent des exercices de reconnaissance pendant deux heures ; ces exercices étaient appropriés pour les régions montagneuses.

A 6 heures de la journée, le bateau «Hodeida» arriva à Massawa. Il transportait deux compagnies d, infanterie et deux bataillons de cavalerie. Les fantassins furent envoyées à Garrâr et les cavaliers à l, île de Massawa.

Nous avons reçu une dépêche de la Maia Sanieh annonçant que S.A. Hassan Pacha, 3éme fils de S.A. le Khédive, a sollicité l, autorisation de l, Empereur de prusse afin de prendre part à la guerre abyssine, que l, Empereur lui à accordé cette autorisation et que Son Altesse arrivera prochainement à Massawa dans ce but. Cette nouvelle a été communiquée à tous les regiments établis à Massawa.

Au cours de sa visite à l, hôpital militaire de Massawa en compagnie de Nachât Bey, Rateb Pacha s, est rendu compte que cet hôpital était entretenu d, une maniére parfaite à tous points de vue.

Le 17 Zilkadeh 1292. Tous les soldats établis à Hatmalou ont entrepris des exercices d, armes pendant 2 heures.

A I heure de la journée, Osman Rifky Pacha et Rached Rakeb Pacha presiderent au transport, à Omkalou à I heure de marche envirron à l, ouest de Massawa, des cavaliers arrives hier du Caire et à leur établissement dans cette region. On a

procédé, toute la journée, aux travaux de creusement de puits dans la dite region afin d, en extraire de l, eau.

Il y a quelque temps, le Gouvernement avait installé une pompe à Omkalou, afin d, extraire l, eau qui était ensuite amenée à Massawa au moyen de tuyaux et distribuée aux habitants. Cette eau est trés potable et trés propre. Mais comme la quantité d, eau fournie de cette maniére ne suffisait pas aux besoins des habitants, on Y mélangeait une petite quantité d, eau salée.

Il existe entre Massawa, Omkalou et Hatmalou un terrain plat, trés étendu et approprié à tous points de vue pour l, etablissement de plusieurs régiments.

Durant toute la journée on a procédé au transport, à Omkalou des provisions et tous autres objets appartenant aux cavaliers arrivés du Cairs.

Huit des soldats blessés au cours de la derniére rencontre avec les Abyssins sont arrivés à Massawa.

120 chameaux sont arrivés du Senhit pour compte de l, Expédition.

A 12 heures, le «Gharbieh» et le «Hodeida» ont levé l, ancre à destination de Suez.

Le 18 Zilkadeh 1292. Les soldats de l, Expédition, se trouvant à Massawa, ont entrepris des exercices militaires pendant deux heures.

Les troupes se trouvant actuellement à Massawa et destinées à la campagned, Abyssinie se composent de 7 bataillons d, infanterie, 2 batteries d, artillerie, deux bataillons de cavalerie, une compagnie de génie et une autre de sapeurs.

Rateb Pacha a reçu la visite de certains notables de Massawa.

On a arrêté quelques espions abyssins et l, on procéde à leur interrogatoire.

المسطر عاليه جزء من تقرير راتب باشا سردار الجيش المصرى ، الذى كان على راس الحملة العسكرية التى أرسلتها مصر لمحاربة الحبشة عام ١٨٧٦م .

وقد جاء بهذا التقرير جميع التفاصيل الخاصة بالحملة سواء اكان ذلك من ناحية اعداد الجنود والقادة ، من أمثال راتب باشا ولورنج الامريكى الجنسية، أم من ناحية امداد هذه الحملة بما يلزمها من مؤن ومهمات وذخائر، ووضح من التقرير خط سير الحملة ابتداءا من محطة مصر بالقاهرة ، الى السويس ؛ ثم بلدة مصوع ، مركز تجمع قوات الحملة المصرية . ولكبر حجم هذا التقرير اكتفيت بنشر هذا الجزء للدلالة عليه وكاثبات فعلى لهذه الحملة .

وللاستزادة يمكن للقارىء الكريم أن يراجع بقية هذا التقرير بدار الوثائق التاريخية بالقلعة ، او يرجع الى تقرير موقعه فياخور بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف .

CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE S.M. BRITANNIQUE ET LE GOUVERNEMENT DE S. A. LE KHEDIVE AU SUJET DE L'ADMINISTRATION FUTURE DU SOUDAN.

— 19 Janvier 1899.

WHEREAS certain provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of Hes Highness the Khedive.

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities.

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi-Halfa and Suakin may be most effectively administered in conjunction with they are respectively adjacent.

NOW it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorised for that purpose, as follows :

Art. I.

The word «Soudan» in this Agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which :

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882. or

2. Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert ; or

3. Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

Art. II.

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Soudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

Art. III.

The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officier, termed the «Governer-General of the Soudan». He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. IV.

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such Laws, Orders and Regulations may apply to the whole or any named

part of the Soudan, and may, either explicity or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forth-with notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

Art. V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrêté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

Art. VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

Art. VII.

Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin or any other port on the Red Sea Littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

Art. VIII.

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

Art. IX.

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakn, shall be and remain under martial law.

Art. X.

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Soudan, without the previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. XI.

The importation of slaves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

Art. XII.

It is agreed between te two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed : Boutros Ghali — Cromer.

المصـــــادر

اولا ــ الوثائق :

(أ) محافظ أبحاث السودان

١ ــ دفتر رقم ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٢ ــ دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٠ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٣ ــ دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٩ فى ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٤ ــ دفتر رقم ١٠ : معية سنية ، وثيقة ٣١٨ فى ٢٥ شوال سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥ ــ دفتر رقم ٢٦ : وثيقة ٦ صادر معية فى ١١ جماد ثان سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

٦ ــ دفتر رقم ٣٩١ : صادر معية وثيقة ٤٥٤ فى ١٤ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧ ــ دفتر ٣٩ وثيقة ١ صادر معية سنية فى ٢٣ صفر عام ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٨ ــ دفتر ١٦ : معية تركى ، وثيقة ١٥٤ فى ٢٤ جماد أول سنة ١٢٣٩ هـ الموافق ١٨٢٣ م .

obeikandi.com

٩ ــ دفتر ٢٥ : صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ فى آخر محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

١٠ ــ دفتر ٤١٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٠٨ فى ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١١ ــ دفتر ٧٥٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ فى ١٧ محرم سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

١٢ ــ دفتر ٩ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٥ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

١٣ ــ دفتر ٧٥٧ : ديوان خديو ، وثيقة ٢ فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .

١٤ ــ دفتر ٣٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ فى ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٥ ــ دفتر ٧٣٣ : ديوان خديو تركى : وثيقة ٧٦٧ فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٦ ــ دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ فى ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٧ ــ دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٨ فى ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

١٨ ــ دفتر ١٩٧ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

١٩ ــ دفتر ٢٦١ : معاونة ايرادات ، وثيقة ١٣٩ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

obeikandl.com

٢٠ ــ دفتر ٤٤٣ : وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ فى ١٨ رجب عام ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢١ ــ دفتر ١٠ : عابدين ، وثيقة ١٢١ ص ١٧ فى ٢٥ محرم عام ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٢٢ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٦ فى ٢٨ رمضان عام ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٣ ــ دفتر ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٨١ فى ٢١ شوال سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٢٤ ــ دفتر بدون رقم : معية تركى ، وثيقة ٤٠٦ فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٢٥ ــ دفتر ٧١ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٦ فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .

٢٦ ــ دفترر ٢٢٠ عابدين : وثيقة ٣٥٥ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٧ ــ دفتر ٧٩ : معية تركى ، وثيقة ٧٧٧ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٨ ــ دفتر ٨٥ : معية تركى ، وثيقة ١١٠ فى ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩ ــ دفتر ٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٣٠٨ فى ١٤ صفر سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠ ــ دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٦٤٠ فى ٢٤ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

obeikandl.com

٣١ ــ دفتر ٢٢٤ : معاونة جفالق ، وثيقة ٥١٠ فى ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٣٢ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٤٦ فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٣ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم وثيقة ٣٢٠ فى ٢٠ ربيع اول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٤ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤١٠٨ فى ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٥ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى وثيقة ٤١٦٦ فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٦ ــ دفتر ٢٨٩ : شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ فى ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٧ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ١٥١١ فى ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٨ ــ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية الملكية ، وثيقة ٤٨٦ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٩ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٠ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥٥٦ فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤١ ــ دفتر ٣٩٦ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٤ ، فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٢ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٣ ــ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية . وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع أول ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٤ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٥١١ فى ٢٥ القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٥ ــ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٦ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٤٧ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر المعية ، وثيقة بدون رقم فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٨ ــ دفتر ٧٤٢ ، ديوان خديو ، وثيقة ١٨٥ فى ٢٧ ربيع أول سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٤٩ ــ دفتر ٦٠ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٦ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .

٥٠ ــ دفتر ٨١ : معية تركى وثيقة ٣٦٦ فى ٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٥١ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ فى ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٥٢ ــ دفتر ٤٥٨ : صادر معية ، وثيقة ٤٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٠هـ الموافق ١٨٤٤م .

٥٣ ــ دفتر ٢٩٠ ديوان كتخدا ، وثيقة ١٥٨٦ فى ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٥٤ ــ دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ فى ٢٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٥ ــ دفتر ٤٣١ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٧ ص ٦١ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٥٦ ــ دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٢١ فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٧ ــ دفتر ٦٠١ : وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٨ ــ دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٤٨ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٩ ــ دفتر ٨٩٨ : معية تركى ، وثيقة ٢٦٠ فى ٤ جماد اول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م .

٦٠ ــ دفتر ١٨٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٥٤ فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦١ ــ دفتر ٢٨٠ : شورى المعاونة ، وثيقة ٤٣٧ فى ٩ جماد اول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٢ ــ دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ فى ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٣ ــ دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٦٤ ــ دفتر ٥٨٧ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ فى ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٦٥ ــ دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ١٤٩٧ فى ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٦ ــ دفتر ٤٣٢ : صادر معية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٤ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٧ ــ دفتر ١٩ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ فى رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٨ ــ دفتر ٢٠ صادر معية تركى : وثيقة ٣٣٨٠ فى ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٩ ــ دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ١٥١ فى ١٩ رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

٧٠ ــ دفتر ٤٤ : معية تركى ، وثيقة ٤٤١ فى ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٧١ ــ دفتر ٣٠٦ : صادر ديوان معاونة جهادية ، وثيقة ٩١٢ فى ٩ جماد ثان سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٢ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية السنية ، وثيقة ٦٢ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٣ ــ دفتر ١٤ : معية تركى ، وثيقة ٦١٧ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٧٤ ــ دفتر ٢١ : صادر معية ، وثيقة ٢٩٠ فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٥ ــ دفتر ٨٥٦ : ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٦ ــ دفتر ٢٥١ : معاونة ايرادات ، وثيقة ٥٠٩ فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٧ ــ دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية ، وثيقة ١٨٤٢ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٨ ــ دفتر ١٦٩ : ديوان الخديو وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٩ ــ دفتر ٧٧٩ : صادر ديوان الخديو ؛ وثيقة ٦٦١ ، فى ٢٧ ربيع أول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٨٠ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٥٣ فى ١٣ صفر سنة ١٢٥٩هـ الموافق ١٨٤٣م .

٨١ ــ دفتر ٢٠٦ : صادر شورى المعاونة وثيقة ٢٣٠ فى ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٢ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم وثيقة ٦٧٨ ، فى ٨ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٣ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥٣ فى ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ ١٨٤٣ م .

٨٤ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٦٥١ فى ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٥ ــ دفتر ٢١٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩ فى ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٦ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٠٤ ، فى ١٤ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٧ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٦٠١ ، فى ٢١ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٨ ــ دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٩ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعاونة وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٠ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٠٢ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩١ ــ دفتر ٣٧٨ : معيـة تركى ، وثيقة ١٥٦١٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٢ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر المعية : وثيقة ٥٧ فى ٢٣ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٣ ــ دفتر ٢٩٢ : صـادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٤ ــ دفتر ٢٩٢ : معية تركى : وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٥ ــ دفتر ٤٣٢ : صـادر المعية وثيقة ٤١٣ ، فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٩٦ ــ دفتر ٣٩٣ : ديوان المعية ، وثيقة ٤٥٧ فى ١٢ محرم سنة ١٢٦٢هـ الموافق ١٨٤٥م .

٩٧ ــ دفتر ٩٩٤ : صادر الافادات وثيقة ٧٥٥ ، فى ٢٣ جمساد ثان سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٨ ــ دفتر ٤٣٨ : معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ فى ٢٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٩٩ ــ دفتر ٤٥٨ : صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٠٠ ــ دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٧ وفى ٢٦ ربيع اول سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٠١ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٢ ــ دفتر ٣٦٩ : معاونة ايرادات ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٣ ــ دفتر ٣٧٧ : معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

١٠٤ ــ دفتر ٤٣٨ : معية تركى وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع اول سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٠٥ ــ دفتر ٢٠ : معية تركى وثيقة ٢٨٥ ، فى ٢٨ جماد أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

١٠٦ ــ دفتر ٢٠٨ : صادر ديوان معاونة اقاليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٧ ــ دفتر ٣٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

١٠٨ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١١٥٨ فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٩ ــ دفتر ٧٣٤ : ديوان خديو ، وثيقة ١٦٤ فى ٨ شعبان سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

١١٠ ــ دفتر ٧٤٥ ــ ديوان خديو ، وثيقة ٢١٦ فى ٤ صفر سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

١١١ ــ دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٣٤٣ فى ١٧ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .

١١٢ ــ دفتر ٧٨٠ : صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ فى غرة رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

١١٣ ــ دفتر ٣٧٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤١٢ فى ٥ جماد أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١١٤ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٦٩٨ فى ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

١١٥ ــ دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ١٤١٩ فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٦ ــ دفتر ٣٢١ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ فى ٨ ربيع ثان سنة ١٢٥٩هـ الموافق ١٨٤٣م .

١١٧ ــ دفتر ٢٠٨٨ : وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ فى غرة محرم سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٨ ــ دفتر ٢٨٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ فى ٢٨ جماد ثان سنة سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٩ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٩٤ فى غرة ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٢٠ ــ دفتر ٣٠٢ : معاونة الجهادية ، وثيقة ٣١٠ فى ٣ جماد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

١٢١ ــ دفتر ٢٧٨ : شورى المعاونة ، وثيقة ١١٣٠ فى جمـــاد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

١٢٢ ــ دفتر ٣١٠ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ فى ١٠ جماد أول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

١٢٣ ــ دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٣ شـــوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٢٤ ــ دفتر ٩٩٨ : صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ ذى الحجة ســـنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٢٥ ــ دفتر ٩٩٨ : صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٦ ــ دفتر ٤١١ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ ، فى ١٦ صـــفر سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٧ ــ دفتر ٤٠٨ : صادر المعية السنية ، وثيقة ١١١٠ فى ٨ ربيع أول سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٨ ــ دفتر ٤٥٢ : صادر المعية السنية،وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

١٢٩ ــ دفتر ٥٩٥ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٦٣٣ ، فى ٢١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٣٠ ــ دفتر ٢١٣٣ : ديوان المدارس ــ تركى ، وثيقة ١٦٧ فى ٦ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

١٣١ ــ دفتر ٢١٣٤ : ديوان المدارس ــ تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

obeikandl.com

١٣٢ ــ دفتر ٩٦ : وارد معية عربى ، وثيقة ٩ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م .

١٣٣ ــ دفتر ٦٥٨ : وارد ديوان الكتخدا ــ وثيقة ١٨٨٤ فى غرة ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٤ ــ دفتر ٢٢٩٨ : وراد المعية ، وثيقة ٦١٢ ، فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٥ ــ دفتر ١٠٤٦ : وارد نظارة المالية ، وثيقة ١٦١٣ فى ٥ رجب سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٦ ــ دفتر ١٨٨٦ : اوامر عربى ، وثيقة ٣٥ ، فى ٢٩ جماد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٧ ــ دفتر ١٨٨٦ اوامر عربى وثيقة ١٨ فى ٢٥ جمـــاد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٨ ــ دفتر ١٨٨٦ : اوامر عربى ، وثيقة ١٣ فى ٩ جماد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٩ ــ دفتر ١٨٩٠ : اوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ، فى ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٠ ــ دفتر ١٨٨٩ : دواوين ــ وثيقة ١٤ فى ٢٨ ربيع اول سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤١ ــ دفتر ١٨٨٩ : دواوين ، وثيقة ١٣ فى ٢٨ ربيع اول ســـنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٢ ــ دفتر ١٦ : عابدين صادر تلغراف ــ وثيقة ٤٢ فى ٢٥ رجب ســـــنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٣ ــ دفتر ٢١ : عابدين ــ وراد تلغراف ، وثيقة ٩٣ فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٤ ــ دفتر ١٦ : عابدين ــ صادر تلغراف ، وثيقة ٣٢٧ فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٥ ــ دفتر ١٦ : عابدين صورة التلغراف ، وثيقة ٤٨٠ فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٦ ــ دفتر ١٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٠١ فى ٢٠ ربيع اول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٧ ــ دفتر ١٨٧٥ : وثيقة ٢ فى ٢٩ جماد اول سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٨ ــ دفتر ٢٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ٥٥٥ فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٩ ــ دفتر ٢٨ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٢ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٥٠ ــ دفتر ٣٢ : وارد تلغراف ، وثيقة ١١١ فى ١٨ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥١ ــ دفتر ١٠ : اوامر عربى وثيقة ١٨ ، فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٢ ــ دفتر ٢٢ : عابدين ، وثيقة ١٠٧ فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٣ ــ دفتر ٣٩ : وثيقة ٣٣ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٤ ــ دفتر ١٨ : وثيقة ٢٧ ، فى ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٥ ــ دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ٥ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٦ ــ دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٤٨ فى ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٧ ــ دفتر ٣٦ : عابدين صادر تلغراف فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٨ ــ دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٩ ــ دفتر ٥٥٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٠ ــ دفتر ٥٣٩ : معية تركى ــ وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦١ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١ فى ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٢ ــ دفتر ٣٩١٥ : معية سنية ، وثيقة ٣ فى جماد اول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٣ ــ دفتر ٣٩١١ : معية سنية ، وثيقة ١٥٢ فى ١٣ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٤ ــ دفتر ٣٩٠٩ : وثيقة ٧٨ ، فى ٢٠ جماد اول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٥ ــ دفتر ١٤ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٦ ــ دفتر ١٩٤٢ أمر عربى : وثيقة ٢٢١ فى ٥ صفر سنة ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٧ ــ دفتر ١٨٤٩ : معية سنية ، وثيقة ١٣ فى ١٦ ربيع اول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٨ ــ دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ١٧ شوال سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٩ ــ دفتر ١٨٣٩ : اوامر كريمة عربى ، وثيقة ٨ فى غرة محرم سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٠ ــ دفتر ٢٣ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٩ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧١ ــ دفتر ٣٩١٥ : وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

١٧٢ ــ دفتر ١٨٦٢ : معية عربى ، وثيقة ٤٤ فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٣ ــ دفتر ٢٣ : عابدين ، وثيقة ٩ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧٤ ــ دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ١١ فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٥ ــ دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٦ ــ دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

obeikandl.com

١٧٧ ــ دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٤ فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٨ ــ دفتر ١٩٣٩ : وثيقة ٥ فى ٥ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٧٩ ــ دفتر ١٨٦٠ معية عربى وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٠ ــ دفتر ١٨٧٥ : معية عربى ، وثيقة ١ فى ٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨١ ــ دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٣ فى ١ جماد أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م

١٨٢ ــ دفتر ٣١٠ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٠ فى ٢ جماد أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٨٣ ــ دفتر ١٨٥٩ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى غرة شوال سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٨٤ ــ دفتر ٣٩١٥ معية عربى ، وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٨٥ ــ دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ١٢ فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

١٨٦ ــ دفتر ٤٦ : عابدين ، وثيقة ٢٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٧ ــ دفتر ٣٢ : عابدين ــ وثيقة ٢١٤ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٨ ــ دفتر ٥٥٨ : وثيقة ٣ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٨٩ ــ دفتر ١٨٤٧ : معية عربى ــ وثيقة ٦ فى ١٢ صفر سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩٠ ــ دفتر ٣٩١١ : وثيقة ١٧٠ فى ٨ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩١ ــ دفتر ٥ : معية سنية وثيقة ٤ فى غرة رمضان سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٩٢ ــ دفتر ٣٧١٥ : معية عربى وثيقة ٥٦ فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

١٩٣ ــ دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٤٩ فى ١٩ ربيع ثان ، سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٩٤ ــ دفتر ٢٨٣ : وثيقة ٣ ، فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٩٥ ــ دفتر ٢١ : عابدين تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٦ ــ دفتر بدون رقم : وثيقة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م

١٩٧ ــ دفتر ٢١ : عابدين وثيقة ٢٥ فى ٢٣ جماد اول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٨ ــ دفتر ١٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٩٩ ــ دفتر ٥٤٥ معية تركى : وثيقة ٤ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠٠ ــ دفتر ٥٤٥ : وثيقة ٢٧ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠١ ــ دفتر ٥٦٠ : وثيقة ٨٩ فى ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٠٢ ــ دفتر ٢٨٧٣ : وثيقة ٤٨٦ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٠٣ ــ دفتر ١٤٨ : معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٤ ــ دفتر ٥ : وثيقة ١٢٨ فى ٣ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

٢٠٥ ــ دفتر ٢٣ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٦ ــ دفتر ٢٢ عابدين : صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ فى ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٧ ــ دفتر ٢٢ : عابدين : وثيقة ٤٦٣ ، فى ٧ ربيع أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٨ ــ دفتر : بدون رقم ــ أوامر عربى ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٩ ــ دفتر ١٧ : معية عربى ، وثيقة ٩٠ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٠ ــ دفتر ٣٩ : عابدين ، وثيقة ٥٠١ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١١ ــ دفتر ١٨٤٩ : وارد تلغراف وثيقة ١٤ ، فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٢ ــ دفتر بدون رقم : وثيقة ٥١ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢١٣ ــ دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٤ ــ دفتر ٤١ : عابدين وراد تلغراف ، وثيقة ٢١٦ فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٥ ــ دفتر ٤٠ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤١١ فى ٤ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٦ ــ دفتر ٤١ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٣ فى ١١ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٧ ــ دفتر ٤٠ : عابدين : وثيقة ١٩٩ فى ١٣ جماد اول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٨ ــ دفتر ٤٠ عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٤ فى ٦ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٩ ــ دفتر ٤١ : وارد تلغراف ، وثيقة ٢١٠ فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢٠ ــ دفتر ١٩٢٢ : أوامر ، وثيقة ١ فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢١ ــ دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ فى ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

٢٢٢ ــ دفتر ١٨٦٤ : وثيقة ٦ ، فى ٢٩ صفر عام ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٢٣ ــ دفتر ٢٥ : عابدين ، وثيقة ١٢١ فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٢٤ ــ دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ فى ٨ صفر سنة ١٢٩٧هـ الموافق ١٨٨٠م .

٢٢٥ ــ دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ فى ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٢٦ ــ دفتر ٣٤ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٢٥ فى ٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٧ ــ دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٥٥ فى غاية شوال ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٨ ــ دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٢٣ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

٢٢٩ ــ دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩٩ فى ٢ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٠ ــ دفتر ٣٧ ــ وارد تلغراف وثيقة ٤٢٦ فى ١٤ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣١ ــ دفتر ٣٧ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٨ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٢ ــ دفتر ٢٨ : عابدين صادر تلغراف تركى فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٣ ــ دفتر ٨ عابدين : وثيقة ١٣٧ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٤ ــ دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٤ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ م .

٢٣٥ ــ دفتر ٥٢ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٦ ــ دفتر ٥٤ : عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٧١٧ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٧ ــ دفتر ٥٩٠ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى ٦ جماد اول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٨ ــ دفتر ٥٦٠ : معية تركى ، وثيقة ١٣ فى ٦ جماد اول سنة ١٢٨٤ هـالموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٩ ــ دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى أول جماد ثانى سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٠ ــ دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٢٨ فى ٦ شوال سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤١ ــ دفتر ٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٢٠ فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٢ ــ دفتر ٥٧٣ : صادر المعية ، وثيقة ٤١ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

-٢٤٣ ــ دفتر ٣١٧ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة-٤٤٢ فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٦ م .

٢٤٤ ــ دفتر ٢٩ ــ عايدين ، وثيقة ٢٤٣ ، فى ١٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

٢٤٥ ــ دفتر : ٥٥ : عايدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ١٠١٩ فى ١١ محرم سنة ١٨٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٤٦ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٣ فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦ م .

٢٤٧ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى وثيقة ١ ، فى غرة جماد أول سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٤٨ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥ م .

٢٤٩ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١٥ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٥٠ ــ دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ١٦ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٥١ ــ دفتر ٥٢٦ : وثيقة ٢٢ معية سنية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٥٢ ــ دفتر ١٣٩ : وارد معية سنية ، وثيقة ٥ فى ٢٣ ربيع ثان سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٤٣ ــ دفتر ١٨٥٩ : وثيقة ٤ فى ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٥٤ ــ دفتر ٣٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ١٦ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٥٥ ــ دفتر ٥٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧٠ م .

٢٥٦ ــ دفتر ٥٧٦ : وثيقة ٤ فى ٥ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٥٧ ــ دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٦ فى ١٠ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٥٨ ــ دفتر ١٩٤٦ : أوامر عربى ، وثيقة ٦ فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٥٩ ــ دفتر ١١ : صادر المعية ، وثيقة ٦١ فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٠ ــ دفتر ١٨٥١ : معية عربى وثيقة ٢٩ فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦١ ــ دفتر ٢٨٥ : وثيقة بدون رقم فى ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٦٢ ــ دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥ فى ٣ جماد أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٣ ــ دفتر ٢ ، ١٨ : وثيقة ٤ فى ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦٤ ــ دفتر ٢٤٢٤ : صادر حكمدارية ، وثيقة ١ فى ١٠ جماد اول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٦٥ ــ دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٦ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

obeikandl.com

٢٦٦ ــ دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ٢٢ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٧ ــ دفتر ٣٧١٥ : وثيقة ٤٧ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٨ ــ دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٩ ــ دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٦٦ فى ١٧ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٧٠ ــ دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ، وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧١ ــ دفتر ١١ : وثيقة ٢٦١ : ص ١٨٣ فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٢ ــ دفتر ٢٤٢٥ : وثيقة ٢٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٣ ــ دفتر ٣١ : معية عربى ، وثيقة ٢ فى ١٧ جماد اول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٤ ــ دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ــ وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٥ ــ دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٥٨ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٦ ــ دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٣١ فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٧ ــ وثيقة ٣٣ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٧٨ ــ وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .

٢٧٩ ــ وثيقة ٦٣ مكاتبة ١٨٥٩ فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٨٠ ــ وثيقة ٣١/٣٥ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق١٨٦٥م.

٢٨١ ــ وثيقة ١١/٣٤ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.

٢٨٢ ــ وثيقة ٣٥/٢٩ فى ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢هالموافق ١٨٦٥م.

٢٨٣ ــ وثيقة ٧٣ / ٣ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٨٤ ــ وثيقة ٦١ / ٣٧ فى غرة رمضان سنة ١٢٨٢هالموافق١٨٦٥م.

(ب) محافظ ابحاث المعية السنية :

٢٨٥ ــ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٢٣ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٦ ــ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٣٤٠ دفتر ١ معية تركى فى ١٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٧ ــ محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ٣٦١ فى ٤ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٨ ــ محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ١٧ فى ١٧ محرم سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٩ ــ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ١٧٤ فى ٢٥ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٩٠ ــ محفظة ٢ : معية سنية ، وثيقة ٢٤ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩١ ــ محفظة ٥ : قرارات مجلس ملكية وجهادية ، وثيقة ٨ فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٢٩٢ ــ محفظة ٤ : ملكية ، وثيقة ٢٦٤ فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩٣ ــ محفظة ١٠٧ : بحر برا ، وثيقة ٦٦ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٤ ــ محفظة ٩ : بحر برا ، وثيقة ٨٧ فى ١٥ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢٩٥ ــ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٤٧ فى ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٢٩٦ ــ محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٢٩٧ ــ محفظة ١٦٢ : عابدين ، وثيقة ٣٦ عام ١٨٧٩ م .

٢٩٨ ــ محفظة ١٩ : بحربرا وثيقة ٧ فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٩ ــ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٤ فى ٩ صفر سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٠ ــ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٠ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠١ ــ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٦٨ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٢ ــ محفظة ٦ : وثيقة ٦٧٢ دفتر ١٨ ، ملخصات المعية السنية فى ١٢ جماد أول سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٣٠٣ ــ محفظة ٢٦٨ : عابدين وثيقة ٤٠ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٤ ــ محفظة ٢٦٨ : عابدين ، وثيقة ٧٨ فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٥ ــ محفظة ٣ : آوامر للمالية وثيقة ٣١٢ فى غرة القعدة ١٢٦٤ الموافق ١٨٤٧ م .

٣٠٦ ــ محفظة ٢٦٢ : عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٧ ــ محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ١٢ رمضان ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٨ ــ محفظة ٣ : معيه سنية ، وثيقة ٥٨ فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

٣٠٩ ــ محفظة ١٩ بحربرا : وثيقة ٢٢ فى ٨ محرم ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦ م .

٣١٠ ــ وثيقة بدون تاريخ .

٣١١ ــ محفظة ٢ : معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

٣١٢ ــ محفظة ٣ : مديريات ، وثيقة ٣٧٩ فى ١١ ربيع أول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

٣١٣ ــ محفظة ١٩ ــ وثيقة ٧١ : فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤هـ ، الموافق ١٨٥٧م .

٣١٤ ــ محفظة ٢٥٢ : وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ .

٣١٥ ــ محفظة ١ : صورة اللائحة التنفيذية الخاصة بمنع الاتجار فى الرقيق فى ٢ محرم ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٣١٦ ــ محفظة ٤٨ : معيه تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣١٧ ــ محفظة ١٩ : بحـــربرا ، وثيقة ١٢١ ، فى ٩ شـــعبان سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٨ ــ محفظة ١٩ بحربرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٩ ــ محفظة ٥٢ :وثيقة٣٥٩ فى ١٨ القعدة ١٢٩٢ الموافق١٨٧٥م.

٣٢٠ ــ محفظة ٣٨ : معية تركى ، وثيقة ٩٣ فى ١٩ محرم ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦١ م .

٣٢١ ــ محفظة ١٠٩ : وثيقة ٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ .

٣٢٢ ــ محفظة ١٦٠ : عابدين فى غرة ربيع أول ســـنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٣٢٣ ــ محفظة ١٦٤ : عابدين ، وثيقة ٢٤٣ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٩هـ الموافق ١٨٨١ م .

٣٢٤ ــ محفظة ٣٦ : معيه تركى ، وثيقة ٢٤٥ ، فى ١٠ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٣٢٥ ــ محفظة ٤٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٥٨ فى ٩ شعبان ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٦ ــ محفظة ٤٧ ، معيه تركى : وثيقة ٨٧٤ ، فى غرة الحجة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٧ ــ ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٢٢ فى ٣ صفر ١٢٣٧ ــ الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٨ ــ ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٨١٥ فى ٢٥ الحجة ١٢٣٧ ــ الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٩ ــ ملخصات المعيه السنية : محفظة ١ وثيقة ١٠ فى ٢ محرم ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

جـ ــ محافظ ابحاث مجلس الوزراء (سودان) :

٣٣٠ ــ محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) مشروع أمر عال خاص بابطال النخاسة ، مجموعة ١٨ فى ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م .

٣٣١ ــ محفظة ٩ : مجلس الوزراء (سودان) ملف ٩٦ مكاتبة مجلس النظار الخاصة بمساهمة مصر فى ميزانية السودان فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .

٣٣٢ ــ محفظة ١١ : مجلس الوزراء (سودان) ترجمة صورة شروط عقد بين مصر وبريطانيا وبين شركة تلغراف التومبانية الشرقية ، وذلك لمد سلك تلغراف من السويس الى سواكن بدون تاريخ .

٣٣٣ ــ محفظة ١٥ : مجلس الوزراء (سودان) خطاب من المسيو وايلد الى مجلس النظار ، فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ .

٣٣٤ ــ محفظة ١٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٥ تقرير مقدم من القائمقام سليم بك الى مساعد جيش الحدود فى ٢٢ اغسطس عام ١٨٩١ م .

٣٣٥ ــ محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بمد خط تلغراف بين جدة وسواكن فى ٢٨ ابريل عام ١٨٨٢ م .

٣٣٦ ــ محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول ابناء السودان الخدمة بالجيش المصرى فى السودان ، وثيقة بدون تاريخ .

٣٣٧ ــ محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) وتتضمن كافة القوانين التى صدرت عام ١٨٩٩ م .

٣٣٨ ــ محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ ، تشكيل لجنة لدراسة سكة حديد السودان بناء على امر مجلس النظار عام ١٨٨١ م .

٣٣٩ محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (سودان) ٥٤ مذكرة واردة من المسيو بتيبه الى نظارة الاشغال العمومية المصرية ، والخاصة بتشغيل سكة حديد السودان ، بدون تاريخ .

٣٤٠ ــ محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الاشغال العمومية ، فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

٣٤١ ــ محفظة ٣٧ : مجلس الوزراء (سودان) صورة الامر العالى الخاص بفرض ضريبة على المواشى المراد ذبحها بسواكن ، فى عام ١٨٩٢ م .

٣٤٢ ــ محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان رسالة من السردار الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

د ــ التقارير غير المنشورة :

٣٤٣ ــ ملخص عن حملة سليم قبودان بالفرنسية فى يوليو عام ١٨٤٠ م .

٣٤٤ ــ خطاب من جمعية محاربة الرق الى محمد على باشا عام ١٨٤٤ م .

٣٤٥ ــ تقرير عن أحداث التاكة عام ١٨٦٥ .

٣٤٦ ــ تقرير عن خطوط التلغراف السودانية باللغة الانجليزية فى ١٦ يناير عام ١٨٦٨ م .

٣٤٧ ــ تقرير المسيو فولر عن سكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .

٣٤٨ ــ تقرير موقعة الأوسة عام ١٨٧٥ م .

٣٤٩ ــ تقرير عن موقعة جونديت عام ١٨٧٥ م .

٣٥٠ ــ تقرير عن موقعة مصوع عام ١٨٧٦ م .

٣٥١ ــ تقرير عن كشف الطريق من اسيوط الى دارفور فى ٢٧ محرم ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٣٥٢ ــ صورة اللائحة الخاصة بوقف تجارة الرقيق رقم ١٥٥ فى ٢ محرم ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٧ م ، والمشتملة على ٣٦ بندا .

٣٥٣ ــ صورة معاهدة الرقيق المنعقدة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ م .

٣٥٤ ــ تقرير وارد من سفارة انجلترا عام ١٨٧٨ م الى نظارة الخارجية المصرية ، والخاص بتحديد نفوذ مصر فى افريقيا الشرقية .

٣٥٥ ــ تقرير اسماعيل باشا ايوب فى ٢ صفر ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٣٥٦ ــ تقرير المسيو جودنج عن سكة حديد السودان فى ٣١ مارس ١٨٨١ م .

٣٥٧ ــ تقرير على باشا مبارك عن سكة حديد السودان فى ١٦ رمضان عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م .

٣٥٨ ــ تقرير القومسيون المشكل لدراسة سكة حديد السودان فى ١٩ شعبان ١٣٠٠ هـ الموافق ٢٤ يونيو عام ١٨٨٣ م .

٣٥٩ ــ مذكرة ماسون بك ، عن تسهيل المواصلات مع السودان ، بواسطة مد سكة حديد اليها عام ١٨٨٣ م .

٣٦٠ ــ تقرير خاص بتقسيم الأقاليم السودانية ، بناء على أمر مجلس النظار الصادر فى ٤ ربيع أول ١٢٩٩ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٨٨٢ م .
وقد اجتمع مجلس حكمدارية السودان لتنفيذ ما أوكل اليه فى مارس من نفس العام .

٣٦١ ــ Agency and Consulate general of U.S.A. in Egypt.No. 336.Septembre 6. Cairo, 1879.

٣٦٢ ــ Corton 52. Document 37. Date 1875.

٣٦٣ ــ Report du Ratip Pacha. Le Caire, 1876.

٣٦٤ ــ Report de telegraph du Sudan. Sans date.

٣٦٥ ــ Sudan telegraph deportment. No. 288.

ثانيا المراجع العربية :

١ ــ ابراهيم فــوزى :

السودان بين يدى غردن وكتشنر . القاهرة ، ١٩١٩ م .

٢ ــ احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣ ــ احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٥٠ م .

٤ ــ احمد احمد سيد احمد ، دكتور :

رفاعة الطهطاوى فى السودان . القاهرة ، ١٩٧٣ .

٥ ــ احمد عبد الرحيم مصطفى ، دكتور :

مصر والمسالة المصرية ، ١٨٧٦ ــ ١٨٨٢ . القاهرة ، ١٨٦٦ م .

٦ ــ ادوار جوان :

مصر فى القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مسعود . القاهرة ، ١٩٢١ م .

٧ ــ آلان مورهيــد :

النيل الابيض ، ترجمة بدر الدين خليل . القاهرة ، ١٩٦٥ م .

٨ ــ السيد يوسف نصر ، دكتور :

جهود مصر الكشفية فى افريقيا فى القرن التاسع عشر ، القــاهرة ١٩٧٦م .

٩ ــ الشاطر بوصيلى عبد الجليل :

معالم تاريخ السودان ، ووادى النيل من القرن العــاشر الى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٥٥ م .

obeikandl.com

١٠ ــ الباحث محزون :

ضحايا مصر فى السودان ، وخفايا السياسة الانجليزية . القاهرة ، ١٩٣٥ .

١١ ــ الياس الأيوبى :

تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، الجزء الأول . القاهرة ، ١٩٢٣ .

١٢ ــ الياس الأيوبى :

محمد على ــ سيرته واعماله . القاهرة ١٩٢٣ م .

١٣ ــ جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

التنافس الدولى فى شرق افريقيا . القاهرة ، ١٩٥٩ م .

١٤ ــ جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

مصر الافريقية والاستعمار الأوربى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٥ ــ جمال الدين الدناصورى ، دكتور :

مشروعات التوسع الزراعى فى السودان . القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٦ ــ جميل عبيد ، دكتور :

المديرية الاستوائية . القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٧ ــ جومار :

الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ .

١٨ ــ جورج جندى بك ، وجاك تاجر :

اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة ، ١٩٤٧ م .

obeikandl.com

١٩ ــ زاهر رياض ، دكتور :
كشف القارة الأفريقية . القاهرة ، ١٩٦٩

٢٠ ــ سليم قبوان :
الرحلة الأولى للكشف عن منابع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ .

٢١ ــ شوقى عطا الله الجمل ، دكتور :
تاريخ سوان وادى النيل ، الجزء الثانى . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٢ ــ صلاح الدين الشامى ، دكتور :
بور سودان ميناء السودان الحديث . القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٣ ــ صلاح الدين الشامى ، دكتور :
المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان . القاهرة بدون تاريخ .

٢٤ ــ عبد الرحمن الرافعى :
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ، ١٩٤٢ .

٢٥ ــ عبد الرحمن الرافعى :
عصر محمد على ، الطبعة الثالثة . القاهرة ، ١٩٥١ .

٢٦ ــ عبد الرحمن زكى ، دكتور :
التاريخ الحربى لعصر محمد على . القاهرة ، ١٩٥٠ .

٢٧ ــ عبد المجيد عابدين ، دكتور :
الشـــــايقية . القاهرة ، ١٩٤٩ .

٢٨ ــ عبد العزيز امين ، دكتور :
التربية فى السودان فى القرن السادس عشر وحتى القرن التاســع عشر . القاهرة ١٩٤٩ .

٢٩ ــ عبد الله حسين :

السـودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية الأولى . القاهرة ، ١٩٣٥ .

٣٠ ــ على ابراهيم عبده ، دكتور :

المنافسة الدولية فى أعالى النيل . القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣١ ــ عمر طوسون :

تاريخ المديرية الاستوائية المصرية من فتحها الى ضياعها ، ١٢٦٩ هـ ١٨٨٩ م . القاهرة ، ١٩٣٧ .

٣٢ ــ فيليب رفله ، دكتور :

الجغرافية السياسية لافريقيا . القاهرة ، ١٩٦٥ .

٣٣ ــ كلوت بك أ . ب :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود . القاهرة ، بدون تاريخ .

٣٤ ــ محمد فؤاد شكرى ، دكتور :

الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

٣٥ ــ محمد فؤاد شكرى ، دكتور :

مصر والسودان . القاهرة ، ١٩٦٣

٣٦ ــ محمد صبرى ، دكتور :

مصر فى افريقيا الشرقية . القاهرة ، ١٩٣٩ .

٣٧ ــ محمد صبرى ، دكتور :

الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣٨ ــ محمد محمود الصياد ، دكتور ؛
، محمد عبد الغنى سعودى ، دكتور :
السودان . القاهرة ، ١٩٦٦ .

٣٩ ــ محمد محمود السروجى ، دكتور :
الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر . الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٤٠ ــ محمد السيد رجب حراز ، دكتور :
افريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤١ ــ محمد عبد المنعم يونس :
الصومال وطنا وشعبا . القاهرة ١٩٦٠ .

٤٢ ــ مكى شبيكة ، دكتور :
السودان فى قرن . القاهرة ، بدون تاريخ .

٤٣ ــ مكى شبيكة ، دكتور :
السودان عبر القرون . القاهرة ، ١٩٦٤ .

٤٤ ــ مكى شبيكة ، دكتور :
تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) بيروت ، ١٩٦٥ .

٤٥ ــ مصطفى عامر :
محمد مختار باشا ، ورحلاته الاستكشافية فى شرق افريقيا . القاهرة بدون تاريخ .

٤٦ ــ نبيلة عبد الهادى ، :
فؤاد مصطفى محمود :
الانتاج الأفريقى والتجارة الخارجية . القاهرة ١٩٧٠ .

٤٧ ــ نسيم مقار ، دكتور :

رحلات البكباشى سليم قبودان فى النيل الأبيض . القاهرة ، ١٩٦٠ .

٤٨ ــ نعوم شـــقير :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة أجزاء . القاهرة، ١٩٠٣ .

٤٩ ــ نعوم شـــقير :

جغرافية السودان . القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥٠ ــ هرســـت :

النيل ، ترجمة احمد الشربينى . القاهرة ، ١٩٥٢ .

obeikandl.com

ثالثـــــــــا : المراجع الأجنبية :

1 — ARTIN. : England in the Sudan. London, 1911.

2 — ASFOUR, M.M. Dr. : The ports of the Red Sea. Vol. XI. Cairo, 1968.

3 — ALLEN, B.M. : Gordon and the Sudan. London 1931.

4 — AUDREY, B. : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and Auganda. London, 1952.

5 — BONOLABEY : L'expedition Egyptien en Afrique. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie II. No. 8. le Caire, 1886.

6 — BAKER. S. W. : The Albert N'yanza, great basen of the Nile and exploration of the Nile Source. London 1866.

7 — BURTON, R.F. : First foot steps in East Africa. London, 1866.

8 — BUTLER. : The Compaign of the cataracts. London, 1827.

9 — COLSTON, R.E. : Report Sur le Kordofan. Bul Soc. kh. Geog. Serie. V-XI. Le Caire, 1921.

10 — COLSTON, R.E. : Le route entre Debbeh et Obyed. Bul. Soc. h. Geog. No. 11. Le Caire, 1875.

11 — COLSTON, R.E. : Journal D'un Voyage du Caire, A Keneh, Berenice et Berber, et retour par le desert de Korosko. No. 11. Le Caire, 1887.

12 — CHURCHEL : The rever war. London, 1951.

13 — CAMERON, D.A. : Egypt in the nineteenth century. London, 1898.

14 — CROMER. : Earl of ABASS II. London, 1915.

15 — DAULDY AND COMPANY INC. Exploring Africa and Asia, the encyclopedia of discovery and exploration. Without date.

16 — EGYPT. : The Nile-Red Sea rail way. London, without date.

17 — FABUNM, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian relations. London, 1960.

18 — FERGUSON, H.S. : Sugar Cane trails of the flood plains of Bahr El-Geble in Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1951.

19 — GORDON, G. : The province of the Equator, summary of letters and reports, Part I. Cairo, 1877.

20 — GOVERNOR, G. : The Anglo-Egyptian Sudan from the within. London, without date.

21 — GLEICHEN. : Repport on the Nile and country between Dongola, Suakin, Kassala and Omdorman, describing the various routes bearing on the country. London, 1898.

22 — HARRISON, C. : West Africa. London, 1961.

23 — HOLT, P.M. : A modern history of the Sudan. London, 1961.

24 — HOLT, P.M. : The Mahdist state in the Sudan, 1881-1898. Oxford, 1958.

25 — HILL, R. : Egypt in the Sudan, 1820-1881 London, 1959.

26 — HILL, R. : Sudan transport. London, 1965.

27 — JEWITT. : Seasonal Variation in Cotton, Yields in the Sudan, Geziera and Soil fertility. Khartoum, 1953.

28 — JACKSON. : Shifting cultivation in the Sudan. khartoum, 1950.

29 — JOHN. : Distribution of the species in the Sudan, in relation to rain fall and soil texture. Khartoum, 1949.

30 — JOHN, H. : Slavery or sacred trust. London, W.D.

31 — JOSEPH, C. : The lost continent. London, 1876.

32 — LEWIS, I.M. : The modern history of Somalia from nation to state. London, 1965.

33 — LORD, E. : General Gorden. London, 1954.

34 — LONG, C. : Decouvertuere de source du Nile. Soc. Kh. Geog. Serie 3, Le Caire, 1891.

35 — MANDOUR, EL MAHDI : A short history of the Sudan. Oxford, 1965.

36 — MOHAMED, S. Dr. : Le Sudan Egyptien 1820-1899. Le Caire, 1947.

37 — MOHAMED, MOKTAR : Dans Le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

38 — MOHAMED, M. : Une reconnaisance au pays de Gadubourdis. Bul. Soc. Kh. Geog. No. 7. Le Caire, 1880.

39 — NUMEROUS, A. : Agriculture in the Sudan. London, 1948.

40 — OFFICERS of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. London, 1905

41 — PIERRE, C. : Ismail The maligned Khedive London, 1933.

42 — PIERRE, C. : Gordon in the Sudanand slavery. London, 1933.

43 — PIERRE, C. : Americans in the Egyptian army. London, 1938.

44 — PURDY, Pacha. : Une reconnaissance entre Berenice et Berber, Serie II. No. 8. Le Caire, 1886.

45 — PURDY, P. : Les pays Dara et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie I-V. Le Caire, 1880.

46 — BROUT, M. : General report on the province of Kordofan. Cairo, 1877.

47 — RICHARD, Gray. : A history of the southern Sudan, 1839-1889. Oxford, 1961.

48 — RAMZAY, M. and JEWITT : Agriculture, forests and soils of the Juriironstone country of the Bahr El-Ghazal province. Khartoum, 1953.

49 — ROBERT, O.C. : The southern Sudan. London, 1962.

50 — SUDAN : Report on the Egyptian provinces of the Sudan, Red Sea and Equator. London, 1884.

51 — SLATIN : Fire and Sword in the Sudan. London, 1896.

52 — SHUKRY, M.F. Dr. : The khedive Ismail and slavery in the Sudan. Cairo 1938.

53 — THEOBOLD, A. : The Mahdia of the Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1949.

54 — The Governor, G. : Summary of letters and reports of the province of Equator. Cairo, 1877.

55 — THE Ministry of Agriculture Sudan Government, Annual report for the year, 1st July 1952, to 3 June, 1953. W.D.

56 — VIRGINIA, T. and Richard Adolf. : French west Africa. London, 1957.

57 — ZUCCHINETTI, M. : Mes voyages au Bahr El-Gazal et Nobia. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

رابعـــا : الدوريات :

١ ــ جريدة اركان حرب الجيش المصرى ، العـــدد الخامس ، الجـــزء الخامس ، المجلد الأول ، فى عام ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢ ــ جريدة اركان حرب الجيش المصرى ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، الجزء الأول ، من المجلد الأول عام ١٨٧٦ م .

٣ ــ جريدة اركان حرب الجيش المصرى ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، المجلد الأول ، القاهرة عام ١٨٧٧ م .

٤ ــ جريدة اركان حرب الجيش المصرى ، العدد التاسع عشر ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث عام ١٨٧٧ م .

٥ ــ مجلة الثقـــافة ، العـــدد ٢٢٤ ، الســـنة الخامسة ، فى ١٣ ابريل عام ١٩٤٣ م .

٦ ــ رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣) مذكرة شريف باشا الى السير افلن بارنج ، فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، القاهرة . بدون تاريخ .

رقم الايداع ١٦٦١ / ١٩٨١

الترقيم الدولى ٧ ــ ٤٠ ــ ٧٣٤١ ــ ٩٧٧

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى ــ ميدان لاظوغلى

تليفون : ٣٠٥٥٦ ــ القاهرة

obeikandl.com